محاضرات في محاسبة

الشركات المعمقة 1

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وجباية معمقة

إعداد:

زبيري عزالدين

سلسلة المطبوعات الجامعية المحكمة

محتـــــوى المطبـوعـــة	الصفحـة
مقدمة عامة	4
القسم الأول: محاسبة الشركات متعددة الجنسيات والتوافق المحاسبي الدولي	5
المحور الأول: الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات	10-6
المحور الثاني: المحاسبة والتوافق المحاسبي الدولي	16-11
المحور الثالث: المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات	23-17
المحور الرابع: المحاسبة عن العملات الأجنبية في ش م ج	29-24
المحور الخامس: المحاسبة عن فوارق الاقتناء good will	33-30
المحور السادس: تمارين ومسائل حول محاور القسم	44-34
القسم الثاني: محاسبة عمليات الاندماج والشراء	45
المحور الأول: مفاهيم أساسية أولية حول الاندماج والشراء	51-47
المحور الثاني: أنواع الاندماج	55-52
المحور الثالث: مراحل الاندماج وتحليل صفقاته	58-56
المحور الرابع: الإجراءات العملية للاندماج	65-59
المحور الخامس: النظام الضريبي المتعلق بالاندماج	69-66

المحور السادس: التسجيل المحاسبي للاندماج عن طريق الضم	79-70
المحور السابع: التسجيل المحاسبي للاندماج عن طريق الامتصاص	98-80
المحور الثامن: التسجيل المحاسبي للاندماج حالة الدمج بين الطريقتين	101-99
المحور التاسع: المعالجة المحاسبية للاندماج عن طريق الترك أو التنازل	104-102
القسم الثالث: محاسبة عمليات تجميع الحسابات	105
المحور الأول: مفاهيم أساسية أولية حول المجمعات وتجميع الحسابات	115-107
المحور الثاني: مجال التجميع ونسب الرقابة ومعدل الفائدة	120-116
المحور الثالث: طرق تجميع الحسابات إعداد القوائم المالية المجمعة	124-121
المحور الرابع: الحسابات المجمعة وفق النظام المالي المحاسبي SCF	129-125
المحور الخامس: تدريبات ومسائل محلولة متعلقة بمحاور القسم	143-130
الخاتمة	144
قائمة المراجع	147-145

مقدمة

يعد مقياس محاسبة الشركات المعمقة 1 من بين أهم المقاييس المدرجة والمخصصة لطلبة الدراسات العليا على مستوى جميع التخصصات التي لها علاقة بالمحاسبة والجباية، وعليه يفترض في الطالب أو الدارس لهذا المقياس تحكمه في تقنيات المحاسبة المالية العادية والمحاسبة المعمقة فضلا عن تحكمه في المصطلحات والتقنيات المدرجة في محاور مقياس محاسبة الشركات لاسيما طرق تقييم الأسهم والسندات.

تهدف هذه المطبوعة تنوير القارئ المهتم بميدان المحاسبة بأهم التقنيات والمعالجات المحاسبية للعلاقات التي تنشأ ما بين المؤسسات على عكس العلاقات العادية مثل البيع والشراء، التنازل والحيازة وغيرها من العمليات التي تمارس داخل كل مؤسسة أو بالأحرى للعمليات الاستثنائية خاصة منها عمليات الاندماج وعمليات الانفصال وعمليات تجميع الحسابات لمجمعات الشركات إضافة إلى دراسة بعض التقنيات الواجب استخدامها لمتطلبات هذه العمليات على سبيل المثال لا الحصر فوارق القيم وفوارق الاقتناء وكيفية معادلة أسهم الشركات المندمجة.

تحتوي هذه المطبوعة على ثلاثة أقسام أساسية هي محاسبة الشركات متعددة الجنسيات، المحاسبة عن عمليات الاندماج والشراء والقسم الثالث خاص بالمحاسبة عن عمليات تجميع الحسابات، وكل قسم ينقسم بدوره إلى عدة محاور حاولنا من خلالها تسليط الضوء على القدر الأكبر أو الشامل من المعلومات الواجب توظيفها للوصول إلى التحكم في جميع التقنيات والمعالجات المحاسبية الخاصة بمحاور المحاسبة المتقدمة وذلك تمهيدا لدراسة أعمق فيما يخص ميدان محاسبة الشركات المعمقة، تم تخصيص تمارين ومسائل شاملة ومفصلة تغطي مجمل محاور كل قسم وانتهجنا أسلوب التسلسل المنطقي في دراسة الأحداث، كيفية التقييم، التحليل ومن ثم تقنيات المعالجة المحاسبية.

ارتأينا انتهاج أسلوب مبسط وسهل دون التطرق للتعقيدات التي تمتاز بها العلاقات المتشعبة بين الشركات على المستوى الدولي واكتفينا للإشارة على ما احتوته ونصت عليه معايير المحاسبة الدولية وما تم إقراره على مستوى النظام المالي المحاسبي، وذلك بهدف التدرج في اخذ المعلومة وتمهيد القارئ للبحث فيما هو أدق وأعمق .

القسم الأول :

محاسبة الشركات متعددة الجنسيات والتوافق المحاسبي الدولي

المحور الأول:

الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات

أولا: نبذة تاريخية

ترجع جذور الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركة البريطانية العملاقةBritish East India Cmpany التي تأسست في القرن السابع عشر 17 والتي احتكرت تجارة المواد الاستهلاكية بين بريطانيا لهند وبعض الدول الأسيوية الأخرى، بعدها أنشأت شركة استعمارية عملاقة في شمال أمريكا تسمى خليج الهيودسن Hudsanbay Company استخدمت لاحتكار التجارة بين بريطانيا ومستعمراتها، بعدها برزت شركة أخرى احتكرت صناعة وتجارة بريطانيا مع مستعمراتها الجديدة.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر 19 ظهرت فكرة التركيز الصناعي الكثيف للولايات المتحدة الأمريكية وظهر معها شركات أمريكية عملاقة مجالات الحديد والصلب، البترول، الماكنات الكهربائية وماكنات الخياطة نشأت معظم هذه الشركات عن طريق الاندماج والتجمعات والتي اتخذت عدة أشكال أهمها[1]:

- **الكارتل:** وهو تركز لعدة شركات مستقلة ماليا وقانونيا، تنشط في قطاع واحد أهمها قطاع البترول؛
- **التروست:** هو تكتل ينتج عن اندماج أو شراء عدة شركات تفقد بعدها الاستقلالية المالية والقانونية، ظهرت في قطاع الصناعة والمواد الغذائية؛
- **الهولدينغ:** هي تجمعات ناتجة عن شراء البنوك لأسهم عدد معين من الشركات في قطاعات عدة: الصناعة التجارة والمالية، تصبح بعدها تحت سيطرة وتوجيه الملاك الماليين.

ثانيا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

لتحديد مفهوم وتعريف هذا النوع من الشركات، يجب النظر إليها من الناحيتين الناحية الاقتصادية والناحية القانونية.

1) المفهوم والتعريف الاقتصادي: فيما يلي عدة تعاريف نذكر منها:

تعريف جاكوبي: هي الشركات التي تمتلك وتدير عملياتها في دولتين أو أكثر، أما فيرنون فقد عرفها بأنها: المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، ويرى كل من يونغ وهود أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تمتلك وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية[2].

[1] عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**، العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2007، ص: 59

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص: 374.

من خلال التعاريف أعلاه يلاحظ أن هناك عدة معايير تساهم في تحديد تعريف الشركات متعددة الجنسيات منها معيار الانتشار الجغرافي، معيار رقم الاعمال المحقق ومعيار نوع النشاط.

2) **المفهوم والتعريف القانوني**: لا يوجد هناك معيار قانوني واضح وذلك لاختلاف القوانين والتشريعات الدولية، لذلك اتجه فقه القانون إلى تجليل أهم العناصر المكونة لهذه الشركات، ويتضح من مجمل آراء الفقه بأن هناك أجماع أو شبه إجماع على ضرورة توفر العناصر التالية من الناحية القانونية[1] :

- أن تكون هناك مجموعة من الشركات تمارس نشاطها في دول متعددة؛
- أن يكون موضوع نشاط هذه المجموعة من الشركات هو الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- خضوع مجموع الشركات لسيطرة اقتصادية موحدة ويجب أن تتحقق تلك السيطرة بأدوات وأساليب فنية مستمدة من قانون الشركات وبالذات عن طريق المساهمة في رأسمال كل شركة من شركات المجموعة بنسبة تكفي للسيطرة عليها.

ثالثا: أنواع الشركات المتعددة الشركات

يوجد العديد من أنواع الشركات المتعددة الجنسيات تتحدد حسب معايير تصنيف متعددة، نعتمد منها على المتفق عليها بالأغلبية وهما: معيار درجة السيطرة ومعيار التنظيم.

1) **معيار درجة السيطرة على الفروع**: يمكن عرض أصناف ش م ج حسب هذا المعيار إلى:

1-1) **النمط المركزي وحيد الجنسية:** الشركة وحيدة الجنسية أي وطنية وتمتلك فروعا إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية، تقوم فيه بإدارة وتوجيه القيادة مع تفويض محدود للسلطة إلى الفروع.

2-1) **النمط اللامركزية:** على عكس النمط الأول ففي الثاني توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، أي من المحتمل أن تقل فيه درجة رقابة الشركة الأم على فرعها وتتعد فيها الجنسيات المالكة للشركة.

2) **معيار التصنيف حسب التنظيم:** تتمثل الأنواع حسب معيار التنظيم في الأشكال التالية[2]:

[1] دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسية بلية التكوين وأساليب النشاد، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2009، ص ص : 25-26.

[2] زينب حسين عوض الله، **اقتصاد دولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص: 172.

1-2) المجموعة المالية ذات السيطرة المالية: تتمثل قدرتها على المساهمة في الشركات بشتى أنواعها وذلك من خلال الاعتماد على تجميع موارد ضخمة عن طريق شبكة بنكية واسعة ومن ثم استخدامها عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات المعاد هيكلتها.

2-2) المجموعة المالية ذات السيطرة الصناعية: أساس النشاطات الموحدة في هذا النوع تقوم على تقسيم الوظيفة المالية على عدة فروع وتعمل الشركات الصناعية على تعويض سيطرة البنوك عن طريق إنشاء شبكة بنكية خاصة بها، كما يعتمد هذا النوع على تمويل ذاتي قوي.

3-3) المجموعة الدولية: تتواجد شركات هذا النوع في مختلف القطاعات من ابسطها إلى الأكثر تعقيدا وتتواجد بكثرة في ميادين: البترول، الكيمياء، الطيران، المعادن والقطاع العسكري.

في الأخير يبقى أن نشير إلى أشهر الشركات المتعددة الجنسيات والذي ذاع صيتها والمعروفة على المستوى العالمي:

Microsoft, AT et T corporation, Ford Motors Company, Apple Computer, McDonald's Corporation

رابعا: أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات

يتم تكوين الشركات المتعددة الجنسيات بعدة طرق مع مراعاة قوانين الدول المضيفة للفروع وتعد الدول النامية أكثر الدول التي تقيم فيها الـ **ش م ج** فروعا لها، حيث يتم إنشاء هذا النوع من الشركات إما عن طريق فتح فروع جديدة أو السيطرة على شركات قائمة وإما الاندماج مع شركات أخري.

1) **الاندماج الدولي للشركات:** الاندماج هو التحام شركتين أو أكثر إما لتكوين شركة جديدة والذي يطلق عليه الاندماج عن طريق **التجمع** أو توسع شركة من خلال ضم أصول وخصوم شركات أخرى والذي يطلق عليه الاندماج عن طريق **الامتصاص** (سوف يتم التطرق للاندماج بالتفصيل في القسم الثاني من هذه المطبوعة)، أما الاندماج المقصود في حياة **ش م ج** هو الذي يتم بين شركتين مختلفتي الجنسية فيمكن أن يحدث بين شركة وليدة تنشط في بلد ما وبين شركة محلية لذلك البلد وذلك بهدف إحكام سيطرتها على السوق الداخلي.

2) **تكوين شركات عالمية:** وذلك من خلال تكوين شركات وليدة في دول أجنبية، أين يكون للشركة الأم النسبة الأكبر في رأسمال الشركة الوليدة وبالتالي تسمح لها بالسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية، بشرط عدم التعارض مع الأحكام التشريعية والقانونية للدولة المضيفة.

3) **السيطرة على شركات قائمة:** قد تلجأ الـ: **ش م ج** للسيطرة على شركات أخرى قائمة وتحويلها إلى شركات تابعة لها وذلك بهدف الحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها لتحقيق التكامل الرأسي(العمودي) وهناك طريقتين لتحقيق هذا [1]:

- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة؛
- الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم.

[1] محمد حسن إسماعيل، الاندماج في مشروع قانون الشركات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد الأول، العدد 1، دون سنة، ص: 71.

المحور الثاني:

المحاسبية والتوافق المحاسبي الدولي

أولا: المحاسبة الدولية

1- المفاهيم الأساسية: تهدف المحاسبة الدولية من خلال إصدار معايير محاسبية موحّدة ومقبولة على المستوى الدولي إلى تطوير الفكر ا لمحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي، فهي تعمل على إحكام الممارسات المحاسبية أي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي. كما تمثل مبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي.

لا يوجد حتى الآن تعريفا متفق عليه عالميا للمحاسبة الدولية، هناك بعض التعاريف قدمت من طرف رجال الفكر المحاسبي، نذكر منها:

- تعريف لوران Loren حيث عرفها: المحاسبة الدولية تعني الإطار الدولي لمختلف الأساليب والإجراءات والأفكار المحاسبية لكل دولة بغرض قياس وعرض الأحداث الاقتصادية والمعاملات التجارية الدولية من وجهة النظر المالية[1].

- أما مولر Mueller فيرى أن المحاسبة الدولية هي الدراسات الخاصة بالعلاقات المحاسبية المتداخلة بين الدول نتيجة اختلاف الأساليب والإجراءات المحاسبية الإقليمية[2].

و قد عرف Jenning المحاسبة الدولية "بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دوليا لتحكم الممارسات العملية للمهنة"[3]

كما عرفها آخرون "بأنها محاسبة العمليات الدولية ومقارنة المبادئ المحاسبية لدول مختلفة وإيجاد توافق في المعايير المحاسبية المتباينة على نطاق عالمي".

بطريقة أخرى، المحاسبة الدولية تبحث في تشكيل ودراسة مجموعة من المبادئ المحاسبية تكون مقبولة عالميا، بهدف إلى إيجاد توحيد لمبادئ المحاسبة دوليا.

2- التطور التاريخي للمحاسبة الدولية: يمكن تقسيم الحقبة التاريخية التي ظهرت فيها المحاسبة الدولية إلى مرحلتين من الزمن: قبل سنة 1972 و بعد سنة 1972:

---

[1] بنيه عبد الرحمان الجير، محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، 1998، ص: 7.

[2] فريديريك تشوي وآخرون، **المحاسبة الدولية**، ترجمة عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص:19.

[3] حسياني عبد الحميد، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص: 73.

قبل 1972: قبل هذه السنة كان الاهتمام منصبًا على عقد المؤتمرات و الملتقيات الدولية للتقارب في وجهات النظر و إزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، و أهم هذه المؤتمرات نجد:

- مؤتمرات المحاسبة الأمريكي (AIC) الذي عقد مؤتمره الأول سنة 1949م؛
- مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين و الماليين (UEC)، أول مؤتمر كان سنة 1951 و الذي ضم 12 جمعية محاسبية أوروبية؛

ابتداءً من سنة1972: و بفعل المؤتمرات الدولية السابقة أسفرت عنها مرحلة جديدة من التطور في المحاسبة الدولية، و انبثق عنها ميلاد منظمتين محاسبيتين عالميتين تعمل على تقليص الاختلافات المحاسبية بين الدول، و ذلك في مدينة سيدني بأستراليا عن طريق المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة، و هما:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1973 م؛
- لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 1977 م.

3- ماهية المعايير المحاسبية الدولية

1-3 مفهوم المعايير المحاسبية: يعرف المعيار على أنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي،يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد، قياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية،تأثير العمليات، الأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.[1]

كما تعرف المعايير المحاسبية على أنها قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد قوائمها المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجهات اللازمة التي تتعلق بعدة مواضيع تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح. هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي **لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث** التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.

2-3- خصائص المعايير المحاسبية الدولية: تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها :

- قدرتها على تحقيق الإجماع،خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظرا لهيئات الوطنية.

-قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية،حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير،وهو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة.

[1] شناي عبد الكريم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009/2008، ص: 10.

-مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به،بل ما تمنعه.

-غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

3-3- تباين المعايير المحاسبية بين الدول: يمكن تبرير الاختلافات في المبادئ و القواعد المحاسبية إضافة إلى إعداد و عرض القوائم المالية أو ما يطلق عليه اختلاف التطبيقات المحاسبية إلى:

- الاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول:
- الفروقات الثقافية والحضارية: أين نجد الاهتمام بالواقع و المضمون الاقتصادي (حالة التيار الأنكلوسكسونية) أو الاهتمام بالجانب القانوني للعمليات (التيار الفرونكوفوني).
- اختلاف القوانين والتشريعات: و المتمثلة في القانون التجاري، قانون الضرائب... الخ.

ثانيا: التوافق و التوحيد المحاسبي الدولي

1- مفاهيم وتعاريف : قبل التطرق لمفهوم التوافق الدولي لا بد أن نتعرف على بعض المفاهيم والمصطلحات المرتبطة به والتي لها علاقة مباشرة بالتوافق الدولي، وقد حددها ميلر Mueller كما يلي[1] :

-**التوحيد المحاسبي الدولي:** يشير التوحيد الى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس، أي أن المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة؛

- **المعايرة المحاسبية:** المعيار هو نموذج معترف به من السلطة للقياس وبالتالي فإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم للقياس هو النموذج المصرح به من قبل السلطة؛

-**التوافق المحاسبي الدولي:** هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، أي مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب ينتج عنه نتائج متناسقة، فهي تعمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض استخراج نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ومحاولة جمعها مع بعضها، وعليه يمكن القول أن التوافق المحاسبي لا يعني التماثل التام للمبادئ والممارسات المحاسبية ولا يعني أنه يختلف اختلافا كبيرا علن المعايرة المحاسبية الشيء الذي يعني أنه يهدف إلى التقليل من الاختلافات بين المعايير والممارسات المحاسبية بين مختلف الدول.

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، ط1، 2005، ص ص : 267-269.

وفي إطار المحاسبة الدولية يمكن عرض المفاهيم الأساسية للتوافق كما يلي:

- عرف التوافق بأنه محاولة زيادة درجة التماثل في الأساليب المحاسبية المتبعة عن طريق وضع حدود للاختلافات المقبولة؛

- التناسق المحاسبي (Harmonisation comptable) الذي عرفه البعض على انه عملية **زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية** بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة؛

- أما التوحيد المحاسبي(uniformité comptable) فيشير إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس دون أي اختلاف فهو يحتوي التماثل في كل المبادئ والممارسات المحاسبية الواحدة.

بطريقة أخرى، يفيد التوافق (Harmonisation) في الحد (Réduction) من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية. ويتميز عن التوحيد (Normalisation)الذي يفترض أساسا توحيد كل (Uniformisation)للقواعد المحاسبية، بمعنى توحيدها بشكل شامل على المستوى الدولي[1].

2- مزايا التوحيد المحاسبي الدولي

يمكن حصر مزايا التوحيد المحاسبي الدولي من خلال النقاط التالية[2] :

- تمثل شرط أساسي لجذب المستثمرين الأجانب الحاليين و المستقبليين على حد سواء، و التي ينبغي تحقيقها من خلال التقارب بين المعايير المحاسبية، الذي تتيح إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية؛
- خفض تكاليف المعاملات لمعدي التقارير المالية، بما أنهم يكونون قادرين على الامتثال لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية بدلا من مجموعات متعددة؛
- الاستخدام واسع النطاق لمجموعة واحدة من المعايير يحفظ وقت و جهد مستخدمي المعلومات المالية من الاضطرار لتعلم كيفية تطبيق و تفسير مجموعات متعددة من المعايير؛
- التآزر في التعليم و التدريب بين مهني المحاسبة.

3- الهيئات المساهمة في التوحيد المحاسبي الدولي

يمكن تقسيم الهيئات المساهمة في التوحيد المحاسبي الدولي إلى: هيئات دولية أسستها الحكومات، هيئات محاسبية دولية مستقلة و أخرى محلية.

[1] مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، عدد 2006/04، ص ص 118/117.
[2] مازون محمد أمين، موقع العالم العربي من مشروع التقارب المحاسبي الدولي، مجلة علوم الاقتصاد ;التسيير والتجارة، العدد29 المجلد 2014/2، ص: 320.

- **الهيئات الدولية التي أسستها الحكومات**،و تتمثل فيكل من: الأمم المتحدة تأسست في 1976، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD 1980 و المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تأسست في 1957

الهيئات المحاسبية الدولية المستقلة، و تتمثل في كل من : لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC تأسست في 1977، لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC: وتأسست في 1973و المجموعة الأربعة + واحد: G4+1: وتأسست في 1993.

الهيئات المحلية، و تتمثل في: مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC و المجلس الوطني المحاسبة CNC

4- مجلس المعايير المحاسبية الدولية

4-1- تقديم مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

باشر مجلس معايير المحاسبة الدولية عمله في عام 2001 من مقره في لندن كجهة مستقلة و خاصة (جهة خاص) واضعة لمعايير المحاسبة الدولية و الذي انتقلت إليه مسؤوليات وضع معايير المحاسبة الدولية من سلفه لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC و التي كانت قد أنشأت عام 1973.

و كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC قد أصدرت خلال عملها من عام 1973- 2000 مجموعة من المعايير باسم معايير المحاسبية الدولية عددها 41 معيارا منها 13 معيار تم استبدالها أو إلغاؤها.و إبتداءا من عام 2001، قام مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB بتغيير اسم المعايير الجديدة لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية) IFRS. [1]

4-2- إصدارات IASB: إلى غاية 2017 كان المجلس قد صدر عنه 41 معيارا محاسبيا IAS (تم حذف بعض المعايير و تعويض البعض) و 17 معيار دولي للمعلومة المالية IFRS، هذه الأخيرة بدء إصدارها منذ سنة 2001 أي بعد ظهور التنظيم الجديد للجنة.

حيث تم الاتفاق على أن تبقى المعايير والتفسيرات الصادرة بموجب التنظيم السابق سارية المفعول ما لم يتم سحبها أو تعديلها، على أن يطلق على المعايير الجديدة والصادرة عن الهيكل الجديد IASBاسم المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS .

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الأردن، 2014، ص ص : 3/2.

المحور الثالث: المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بـ ش م ج

تمهيد:

عالجت المعايير المحاسبية الدولية موضوع المحاسبة في الشركات المتعددة الجنسيات حيث خصصت لها معايير مباشرة وأخرى غير مباشرة تغطي جميع العمليات التي لها خصوصية تعدد النشاطات في بلدان مختلفة ، وتختلف المعايير باختلاف نوعية الارتباط بين الشركة الام والشركات التابعة وكذا نوعية المساهمات بين الشركات ذات السيطرة الواحدة وفيما يلي أهم المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة:

1 . المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS21) " أثار التغيرات في أسعار صرف العمليات الأجنبية" :

تم تعديل هذا المعيار سنة 1993، يتضمن البنود التالية [1]:

هدف المعيار: يهدف المعيار إلى وصف كيفية معالجة مختلف معاملات العملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للشركة، وكيفية ترجمة هته القوائم أثناء عملية العرض، كما يهدف إلى تحليل أسعار الصرف التي يجب أن تستخدم وكيفية إعداد التقارير المالية حول أثار تغيرات سعر الصرف في القوائم المالية.

مجال التطبيق: يطبق هذا المعيار[2] **أولا** على المحاسبة عن العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية والتي تشمل:

-التحويلات بالعملة الأجنبية؛

- الأرصدة بالعملة الأجنبية بتاريخ إقفال الحسابات وعرض القوائم المالية؛

- فوارق الصرف الأجنبي عند التسوية.

ثانيا ترجمة القائم المالية للعمليات التي تتم بالعملة الأجنبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة كليا أو جزئيا بالعملة المحلية، **وثالثا** حدد متطلبات معدل التحويل المستعمل لأسعار الصرف

عالج هذا المعيار مختلف المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية باستثناء المشتقات التي تدخل ضمن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39 "الأدوات المالية، الاعتراف والقياس".

عرض معاملات التسوية من العملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية: تشمل معاملات التسوية ما يلي:

أ-المعالجة المحاسبية المبدئية: المعاملة بالعملة الأجنبية هي معاملة تتطلب التسوية بعملة أجنبية بما في ذلك المعاملات التي تقوم بها المؤسسة مثل:

-عمليات البيع والشراء أو تقديم خدمات تكون أسعارها بالعملة الأجنبية؛

- إقراض واقتراض أموال محددة بالعملة الأجنبية؛

[1]18 Stéphane Brun, **Guide de l'application des normes IAS/IFRS**, Berti Edition, Alger,2011 ; pages : 205 à 209

[2] Lionel Escaffre et Eric Tort, **Les Normes comptables Internationales IAS/IFRS**, Giuliano éditeur, 1ere édition, Paris, 2006,p :130.

- أن تكون الشركة طرفا في عقد يسوى بالعملة الأجنبية؛

- أن تملك الشركة أو تتنازل عن ممتلكات وتتم تسويتها بعملة أجنبية.

وقد بين المعيار أنه يجب تسجيل الأحداث والعمليات التي تتم أو تمت بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بالعملة الوظيفية(أي العملة المحلية) من خلال تطبيق سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة.

ب- **العرض بتاريخ الإقفال:** عند نهاية كل فترة وبتاريخ عرض القوائم المالية يجب أن:

-تتم ترجمة وحدات العملة الأجنبية حسب سعر الصرف السائد وقت إعداد القوائم المالية؛

- يتم الاعتراف بفروقات الصرف الناتجة عن ترجمة العناصر النقدية في تاريخ الميزانية؛

- يتم ترجمة العناصر غير النقدية والتي يتم قياسها وفق التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة؛

- يتم ترجمة العناصر غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ تحديد القيمة العادلة.

ج- **محاسبة فروق التحويل(فوارق الصرف)**: يتم الاعتراف بفوارق الصرف الناتجة عن عمليات تسوية العناصر النقدية سواء التي تمت في التسجيل الأولي أو التسجيل اللاحق ضمن حسابات نتيجة الدورة، أما العناصر غير النقدية والتي أعيد تقييمها فقد حدد المعيار خصائص الاعتراف بخسائر وأرباح الصرف بعد الاعتراف بفارق إعادة التقييم يم تسجيلها ضمن رؤوس الأموال.

د_ **الأثر الضريبي لفوارق الصرف:** يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12"الضرائب على النتيجة "

المعلومات الواجب الإفصاح عنها: يجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات التالي:

أ-مبلغ فوارق الصرف المسجل ضمن حسابات النتائج؛

ب- فوارق الصرف المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛

ب- في حالة اختلاف العملة المحلية عن عملة عرض القوائم المالية يجب إظهار سبب الاختلاف وسبب عرض القوائم المالية بعملة غير العملة المحلية؛

د- في حالة تغيير العملة المحلية للشركة العارضة للقوائم المالية يجب على الشركة تبرير سبب هذا التغيير.

2 . المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) " القوائم المالية المنفصلة " :

تم إصدار النسخة الجديدة من المعيار المحاسبي الدولي 27 في 12 ماي 2011 تحت عنوان "القوائم المالية الفردية"، كان يعالج في السابق القوائم المالية الموحدة أيضا، تم نقله إلى المعيار الإبلاغ المالي 10 القوائم المالية الموحدة.

أما بالنسبة للتعريفات التي أتى بها المعيار فهي تتمثل في: القوائم المالية الموحدة والقوائم المالية الفردية1.

الهدف: يهدف هذا المعايرإلى تحديد المتطلبات المحاسبية والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الخاضعة للرقابة المطلقة أو الرقابة المشتركة أو التأثير الملموس في القوائم المالية الفردية للشركة الأم.

نطاق التطبيق:[2]

- المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة عندما تختار الشركة الأم أو تلزمها أنظمة محلية عرض قوائم مالية فردية.

- لا يحدد هذا المعيار بشكل إلزامي الشركات الواجب عليها إعداد قوائم فردية، وإنما يطبق على شركات التي تعد قوائم فردية تتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

3- المعايرالمحاسبي الدولي IAS28- المساهمة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

نشر مجلس المحاسبية النسخة الجديدة للمعيار المحاسبي الدولي 28 تحت عنوان "المساهمة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" عقب التعديلات التي طرأت سنة 2011 بنشر المعيار الجديد للإبلاغ المالي 11 "الاتفاقيات المشتركة" الذي ألغى واستبدل المعيار المحاسبي الدولي 31 "المساهمة في المشاريع المشتركة" تماشيا مع التغيرات التي مست المعايير الجديدة سالفة الذكر.

جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 بتعاريف جديدة أزالت الإبهام عن بعض الجوانب وهي: الاتفاقية (الشراكة) الشركة الزميلة، القوائم المالية الموحدة، طريقة التكافؤ، الرقابة المشتركة ومشارك في مشروع مشترك والتأثير الملموس.[3]

الهدف: تحديد محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة وعرض متطلبات تطبيق طريقة التكافؤ بالنسبة للمساهمات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

نطاق التطبيق: يتم تطبيق هذا المعيار من قبل جميع الكيانات التي تمارس رقابة مشتركة أو تأثير ملموس على كيان آخر.

[1] Règlement UE n°1254/2012 du 11 décembre 2012, Journal officiel de l'Union européenne FR, le 29.12.2012, L 360/68.

[2] جمعة فلاح حميدات، مرجع سابق، ص 406

[3] Ibid., L 360/71.

ثالثا: معايير الإبلاغ المالي IFRS الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال 2011 بإصدار ثلاثة معايير تقارير مالية دولية جديدة تخص مجمع الشركات وهي :IFRS 10. IFRS 11.IFRS12 بالإضافة إلى IFRS 03 الذي تم إصداره سابقا.

1/- معيار الإبلاغ المالي رقم 03 " اندماج الأعمال"

صدر هذا المعيار المعدل في جانفي 2008 وأصبح ساري المفعول اعتبارا من 2009 تضمن تعديلات هامة منها إلغاء طريقة توحيد المصالح واعتماد طريقة الاستملاك (الحيازة) عند المحاسبة عن اندماج الأعمال.

1-1هدف المعيارIFRS 03: يهدف هذا المعيار إلى تعزيز الملائمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات التي تقدمها المنشاة حول دمج الأعمال وتأثيراته في بياناتها المالية، ووصف كيفية التقرير عن عمليات دمج منشات الأعمال، وكيفية احتساب الشهرة الموجبة والسالبة، وتحديد قيمة الحصة غير المسيطرة، كما يبين المعيار الافصاحات المطلوبة عند حدوث عمليات دمج الأعمال.[1]

2-1 نطاق المعيار: يتم تطبيق هذا المعيار على العمليات والأحداث التي تلبي دمج الأعمال ولا يطبق هذا المعيار على :[2]

1 – تأسيس مشاريع مشتركة؛

2 – استملاك الأصل او مجموعة من الأصول التي لا تشكل عملا؛

3 – مجموعة من المنشات أو الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة؛

3-1 تعريف المصطلحات الأساسية[3]

ا- دمج الأعمال: معاملة أو حدث أخر تمتلك المنشاة المشترية فيها السيطرة على عمل أو أكثر وهو جمع منشات منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة كنتيجة لقيام إحدى المنشات بالتوحد مع أو السيطرة على صافي أصول وعمليات منشاة أخرى.

ب- طريقة الاستملاك (الحيازة): تعتبر أن دمج الأعمال هي عبارة عن وجود منشأة مشترية ومنشأة أو كيان اخر يتم الاستحواذ عليه، وأن المنشاة الدامجة تشتري صافي أصول المنشاة المشتراة وتعترف في سجلاتها بالاصول والمطلوبات المشتراة بالقيمة العادلة لها،كما تعترف باية التزامات محتملة قد تنشا على أن تكون قابلة للقياس بموثوقية.

4-1 الأساليب المستخدمة في المحاسبة عن اندماج الأعمال:[4]

---

[1] جمعة حميدات،مرجع سبق ذكره،ص 320.

[2] نفس المرجع، ص ص 320-321.

[3] نفس المرجع، ص 321.

[4] خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية لاعداد التقارير المالية**،المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين،الأردن،2014،

يتم المحاسبة عن الاندماج الأعمال بموجب طريقة الاستملاك (الحيازة) أو الاقتناء، وتم التوقف عن استخدام أسلوب تجميع المصالح (المصالح المشتركة).

ا- كيفية تطبيق أسلوب الاقتناء (الحيازة): يتطلب تطبيق هذه الطريقة ما يلي:

- وجوب تحديد المقتني من بين المنشآت المندمجة؛
- تبني القيمة العادلة لتحديد تكلفة اندماج الأعمال؛
- تضمين قيمة تعديلات تكلفة الاندماج بالاستناد على الأحداث مستقبلية فيها؛
- تحديد مكونات تكلفة اندماج الأعمال بالأصول الملموسة المحددة والخصوم المحددة؛
- اندماج الأعمال المرحلي عند زيادة نسبة الاستثمارات في حقوق الملكية على مراحل حتى تتحقق نسبة السيطرة، ويعتبر تاريخ تحقق السيطرة هو تاريخ الاقتناء (الحيازة)، حيث يجب على المقتني أعادة قياس الاستثمارات في حقوق الملكية المقتناة مسبقا بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء للأصول والخصوم المحددة بما في ذلك الشهرة.

ب- المعاملة المحاسبية للشهرة:

- **الشهرة الموجبة:** تتحدد بزيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة، ولا يتم إطفاؤها سنويا بل يتم فحصها سنويا من اجل تحديد الانخفاض في قيمتها.
- **مكاسب الشراء التفاوضي:** تتحدد بزيادة القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة عن تكلفة الشراء.

5-1 الإفصاح: يتطلب المعيار الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية للمنشاة من تقييم طبيعة العمليات والآثار المالية لاندماج الأعمال الذي يحدث إما: [1]

- خلال فترة التقارير المالية مثل : اسم وصفة المؤسسة للمشتراة، تاريخ الاستملاك، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال ، القيمة العادلة بتاريخ الإستملاك ...؛
- بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على الإصدار القوائم المالية؛
- تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الاثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية ؛

2 /- معيار الإبلاغ المالي رقم (10) "القوائم المالية الموحدة": صدر معيار الإبلاغ المالي 10 سنة 2011، الذي انشق عن المعيار المحاسبي الدولي السابق 27 الذي كان بعنوان "القوائم المالية الموحدة والفردية". حيث تم

[1] خلف الله بن يوسف،أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،العدد07،2017، ص35.

فصل "القوائم المالية الموحدة" لتم معاجلتها في معيار الإبلاغ المالي 10 أما "القوائم المالية الفردية" في النسخة الجديدة للمعيار المحاسبي 27.

أعطى المعيار مجموعة من التعريفات منها: الأنشطة ذات صلة، حقوق الحماية، حقوق الانتزاع، القوائم المالية موحدة، الشركة التابعة، الشركة الأم، المجمع، السلطة والحقوق غير المسيطرة.

الهدف: وضع أسس عرض وإعداد القوائم المالية الموحدة لكيان ما التي يراقب شركة او عدة شركات أخرى.

نطاق التطبيق: يطبق هذا المعيار على الشركات التي لها صفة الشركة الأم وتقوم بعرض قوائم مالية موحدة، باستثناء بعض الحالات

3/- معيار الإبلاغ المالي رقم (11) "الترتيبات المشتركة"

بعد إلغاء المعاير المحاسبي الدولي 31 سنة 2011 تم استبداله بالمعيار للتقرير المالي الجديد 10 تحت عنون "الاتفاقيات المشتركة"، والذي أصبح ساريا للمفعول بداية من 01 جانفي 2013.

التعريفات التي قدمها المعيار هي: الاتفاقية (الشراكة)، الرقابة المشتركة، المشروع المشترك، النشاط المشترك، المشارك في العملية المشتركة، الأطراف في الاتفاقية والأدوات منفصلة.

الهدف: يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقرير المالي للشركات التي لديها مساهمات في الاتفاقيات الخاضعة للرقابة المشتركة.

نطاق التطبيق: يطبق هذا المعيار من قبل جميع الكيانات التي تكون طرفا في شراكة ما.

4/- معيار الإبلاغ المالي رقم (12) "الإفصاح عن المصالح في المنشات الأخرى"

قام مجلس معاير المحاسبية الدوليةIASBبنشر معيار الإبلاغ المالي رقم 12 في 12 ماي 2011 بعنوان "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخر" مكملا لمجموعة المعايير الجديدةIFRS10وIFRS11 ، وتم تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2013.

بالنسبة للمصطلحات الرئيسية التي قدمها المعيار تمثلت فيه: الحصص في الكيانات الأخرى، الكيان المنظم والدخل من الكيان المنظم.

الهدف: الهدف من هذا المعيار هو مطالبة الكيان بالإفصاح عن المعلومات التي تسمح لمستخدمي قوائمها المالية بتقييم كل من :

- طبيعة الحصص المملوكة في الكيانات الأخرى والمخاطر المرتبطة بها.
- تأثيرات هذه الحصص على الوضعية المالية، الأداء المالي والتدفقات النقدية للكيان.

نطاق التطبيق:يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كل كيان يمتلك حصص في أي من الفئات التالية:الشركات التابعة، الشركات الزميلة، المشروع المشترك أو النشاط المشترك والكيان المنظمة غير الموحدة.

المحور الرابع:

المحاسبة عن العملات الأجنبية في الشركات متعددة الجنسيات

أولا: العمليات بالعملة الأجنبية

تعالج العملات الأجنبية في معظم الدول على أنها سلعة أو أداة في السوق المالي، تختلف أسعار شراء وبيع العملات حسب سعر الصرف بين دولتين مختلفتين، يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق لمجموعة من النقاط كالتالي:

1- **طبيعة أسعار الصرف**: عموما تكون الأعمال والنشاطات المنجزة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات ذات صبغة دولية، يتم تسجيلها عن طريق فروعها المختلفة بعملة البلد التي تتواجد به، وعليه تقوم هذه الشركات عند إعدادها للقوائم المالية أو التقارير المالية بتحويل مختلف العملات إلى عملة واحدة وهي في الغالب عملة الشركة الأم؛

2- **التمييز بين مكاسب وخسائر تغيرات سعر الصرف**: في الغالب يتم إبرام الصفقات والعقود في تاريخ لاحق وهنا تظهر مشكلة فرق العملة الناتج عن اختلاف سعر الصرف للعملة الأجنبية بين تاريخ السداد أو تاريخ التحصيل، حيث يظهر المشكل المحاسبي من خلال[1]:

-التسجيل المحاسبي الأولي للعمليات وتاريخ حدوثها؛

- تسجيل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في سعر الصرف سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند السداد أو التحصيل النقديين؛

- كذلك تظهر أثناء تسجيل التسويات الخاصة بحسابات المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية في تواريخ استحقاقها.

3- **استخدام طريقة العملة الواحدة في معالجة العمليات بالعملة الأجنبية**: يوجد مدخلان لمعالجة الفروقات الناتجة عن تقلبات الأسعار بين تاريخ التعاقد وتاريخ التسوية[2]، **أولهما** ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي المذكور سابقا IAS21، حيث يعتبر أن المعاملات غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية والمكاسب والخسائر يتم عكسها بتاريخ التسوية، **والمدخل الثاني** هو مدخل الطريقة المزدوجة والتي مفادها تحديد سعر الصرف الجاري للعملة أثناء إجراء المعاملة أساسا للقيد والترجمة عند التعاقد بها والسداد بموجبها فهي العملة الوظيفية أو العملة الرسمية للبلد الذي تتولد فيه التدفقات سواء التحصيلات أو المدفوعات، وينص مدخل الطريقة المزدوجة على أن الفروقات الناتجة عن سعر الصرف

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص:74.

[2] ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/2002، الصفحات: 9-14.

ينبغي أن تعالج بشكل منفصل على حسابات المشتريات والمبيعات الخارجية في قيد محاسبي مستقل إما إلى صافي الربح أو إلى الاحتياطات.

4- **عقود الصرف الآجلة**: تعرف العقود الآجلة للصرف على أنها اتفاق للشراء أو البيع في تاريخ مستقبلي محدد وسعر صرف متفق عليه بالسعر الأجل، ينتج عن هده العقود مكاسب أو خسائر نتيجة للفرق بين سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الأجل.

ثانيا: ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية(أو للعملة الوظيفية)

من بين المشاكل المحاسبية التي تعترض الشركات متعددة الجنسيات أثناء إعادة ترجمة القوائم المالية هي مشكلة اختيار سعر الصرف الواجب تطبيقه عند إعادة إعداد وترجمة القوائم المالية، ومعالجة فروقات أسعار الصرف، بحيث يمكن استخدام سعر الصرف الجاري أو السعر التاريخي، وهنا ينبغي أن نفرق بين عملية إعادة قياس العملة وعلية ترجمة العملة، يوجد العديد من الطرق المحاسبية[1] التي تستخدم لترجمة القوائم المالية، نحاول سردها وتلخيصها في الآتي:

1- **طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة:** تعتبر من أقدم الطرق المستخدمة لترجمة القوائم المالية في الولايات المتحدة وأكثرها قبولا، إلى غاية صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية من مجلس المحاسبة الدولية رقم 8 سنة 1978، حيث يتم ترجمة الأصول والالتزامات المتداولة عند أسعار الصرف الجارية أو أسعار الإقفال بتاريخ إعداد القوائم المالية، أما الأصول والالتزامات غير المتداولة وحقوق المساهمين فتترجم حسب سعر الصرف التاريخي والذي تم به تسجيل العملية الأصلية.

يجب استخراج فروقات ترجمة عناصر وبنود القوائم المالية، بحيث:

- تتم ترجمة جميع عناصر الإيرادات والأعباء باستخدام متوسط سعر الصرف الجاري خلال السنة؛
- يتم حساب متوسط سعر الصرف الجاري خلال كل شهر ما عدا العناصر التي لها صلة بقائمة المركز المالي؛
- ترجمة صافي الدخل الذي يظهر بقائمة الدخل عن طريق استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ الإقفال أو إعداد القوائم المالية؛

- يجب ترحيل معظم الفروقات الناتجة عن ترجمة القوائم المالية غلى حساب موحد يسمى بحساب فروقات ترجمة القوائم المالية والذي يقفل بدوره في قائمة النتائج الموحد للشركة متعددة الجنسيات.

[1] لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011، الصفحات: 160-163.

2- طريقة العناصر النقدية وغير النقدية: بعد جملة الانتقادات الموجهة لطريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة، حيث من الأحسن الترجمة حسب الطبيعة وليس حسب تاريخ الاستحقاق،لذلك اعتمدت طريقة العناصر النقدية وغير النقدية على جملة من الإجراءات، يمكن عرضها كما يلي:

- أثناء ترجمة العناصر النقدية يتم تطبيق الأسعار الجارية عند تاريخ الإقفال ، مثل حسابات البنوك، الصندوق، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، أوراق القبض، حسابات الزبائن.....؛
- أثناء ترجمة العناصر غير النقدية يتم تطبيق أسعار الصرف التاريخية والتي كانت سائدة وقت إجراء عقد الشراء أو البيع، مثل حقوق الملكية، الأرباح المجمعة والاحتياطات؛
- يطبق التوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة أثناء ترجمة المخزون السلعي؛
- يطبق متوسط سعر الصرف في ترجمة عناصر الإيرادات والأعباء؛
- يتم ترحيل فروقات ترجمة عناصر قائمة الميزانية النقدية وغير النقدية غلى قائمة الدخل الموحد للشركة ككل.

3- طريقة سعر الصرف المؤقت: طرحت هذه الطريقة من طرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ثم أصبحت معتمدة من طرف المحاسبة الدولية من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم 8، والتي مفادها اعتبار عملية الترجمة مجرد تحويل دفتري للحسابات لوحدة القياس النقدي مع المحافظة على الأسس المحاسبية المستعملة في القياس المحاسبي، حيث يتم تحديد أسعار الصرف المطبقة كما يلي:

- يطبق على الأصول الثابتة طويلة الأجل والاستثمارات المالية وكذا المخزون السلعي والالتزامات طويلة الأجل سعر الصرف التاريخي، أما المصاريف المدفوعة مقدما والمستحقة والإيرادات المحصلة مقدما والمستحقة والنقديات فيطبق عليها سعر الصرف الجاري.

4-طريقة سعر الصرف الجاري: تم اقتراح هذه الطريقة من طرف مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وتعد من بين أسهل الطرق أثناء ترجمة القوائم المالية، مفادها انه يتم استخدام سعر الصرف الجاري لكافة عناصر الأصول والالتزامات دون تغيير المبادئ المستعملة في إعداد القوائم المالية في الشركات التابعة، حيث يتم تطبيق سعر الصرف الجاري نهاية السنة المالية على جميع عناصر جدول النتائج بما فيها مصاريف اهتلاك الأصول الثابتة وقيم صافي الدخل بما فيها قيمة المخزون السلعي لأول المدة باستثناء حقوق الملكية(رأس المال، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة) والتي تطبق عليها أسعار الصرف التاريخية.

يتم إقفال فروقات الصرف الناتجة لكل من الميزانية وجدول النتائج في الاحتياطات العامة سواء بالإضافة أو بالخصم.

ثالثا: فروقات الصرف حسب النظام المالي المحاسبي

1- مفهوم العناصر النقدية و العناصر غير النقدية: تتمثل العناصر النقدية في النقدية (بنك، صندوق، حساب جاري) إضافة إلى الأصول والخصوم الواجب تحصيلها أو دفعها (حق أو دين) من خلال وحدات نقدية، مثل: ح401، ح411، ح42، ح43.

تشمل العناصر غير النقدية مختلف الأصول والخصوم في ظل غياب إلزامية دفع أو حق تحصيل كمقابل، مثل: التثبيتات و التسبيقات للموردين.

2- معالجة المعاملات بالعملة الصعبة

1-2 **معالجة العناصر النقدية:** تمر عملية معالجة العناصر النقدية بـ:

- ✓ **المعالجة الأولية:** تسجل العناصر النقدية بسعر الصرف بتاريخ المعاملة كمعالجة أولية.
- ✓ **المعالجة بتاريخ 31/12/N:** في حالة عدم تسوية هذه العناصر حتى تاريخ إقفال الدورة - 31/12/N - فإنه يتم إعادة ترجمتها بهذا التاريخ حسب سعر الصرف لـ 31/12/N . في حين يتم تسجيل فروق الصرف كربح أو خسارة للصرف (ح/666، ح/766).
- ✓ **المعالجة بتاريخ التسديد:** تقيم المعاملات بتاريخ التسديد/ الاستلام، وفق سعر الصرف لهذا التاريخ. في حين يتم تسجيل فروق الصرف تسجل كربح أو خسارة للصرف (ح/666، ح/766).

2-2 معالجة العناصر غير النقدية

- ✓ **المعالجة الأولية:** وفق سعر الصرف الجاري في تاريخ المعاملة.
- ✓ **المعالجة بتاريخ 31/12/N**، ويمكن الفصل بين:

- **العناصر غير النقدية والمقيمة وفق التكلفة التاريخية:** حيث يتم ترجمتها حسب سعر الصرف بتاريخ المعاملة (و ليس 31/12/N) .

- **العناصر غير النقدية والمقيمة وفق القيمة العادلة:** حيث يتم ترجمتها حسب سعر الصرف بتاريخ إعادة التقييم.

3- ترجمة القوائم المالية والأرصدة المتعلّقة

في إطار ترجمة القوائم المالية إلى العملة المحلية يمكن التقيد بالقواعد التالية:

- تترجم عناصر الأصول والخصوم للميزانية بتاريخ 31/12/N وكذا للسنة (N-1) وفق سعر الصرف بتاريخ إقفال كل ميزانية، عدا الأموال الخاصة والتي تقيم وفق سعر الصرف لتاريخ العملية.

- تقييم عناصر الإيرادات والأعباء لحساب النتائج للدورتين (N) و (N-1) وفق سعر الصرف بتاريخ إجراء المعاملة لكل عملية. يتم الإعتماد على سعر الصرف المتوسط للفترة (أسبوع، شهر، .) في حالة عدم التمكن من تحديد سعر الصرف بتاريخ إجراء كل معاملة.

- في حين يتم تسجيل كل فرق في سعر الصرف ضمن عناصر الأموال الخاصة (حـ 104: فارق الصرف).

المحور الخامس:

المعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء

GOODWILL

المفهوم والمعالجة المحاسبية:

ينتج فارق الاقتناء في إطار دمج الأعمال لمجموعة من الشركات (le regroupement d'entreprises). بطريقة أخرى ينتج فارق الاقتناء: في إطار الحيازة (الكلية أو الجزئية)، الاندماج أو تجميع القوائم المالية لأول مرة.

يتم الاعتراف بشهرة المحل أو بفارق الاقتناء بمعنى أشمل و أدق، (Écart d'acquisition) كأصل بتاريخ الاقتناء. حيث تمثل مبدئيا الفرق أو الزيادة في تكلفة الشراء (الحيازة أو الاقتناء) عن حصة المشتري (المقتني) في صافي الأصول بالقيمة العادلة، بتاريخ الاقتناء.

فحسب النظام المحاسبي المالي، يمثل فارق الاقتناء كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول و الخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل[1].

بطريقة أخرى:

(فارق الاقتناء أو شهرة المحل) = (تكلفة الحيازة أو سعر الحيازة) - (حصة المشتري في صافي الأصول بالقيمة العادلة)

في تعريف أخر، يمثل فارق الاقتناء مجموع المزايا الاقتصادية المستقبلية و الناتجة عن أصول لا يمكن تحديدها بصفة منفصلة أو تسجيلها بصفة منفصلة.

حيث يمكن أن نميز بين:

* فارق الاقتناء الموجب> 0: أو ما يعرف بالشهرة الموجبة (و يسجل مدينا ضمن ح/207:Good Will)

* فارق الاقتناء السالب <0: أو ما يعرف بالشهرة السالبة (و يسجل دائنا ضمن ح/207:Bad Will)

<u>ملاحظات:</u>

- حتى و إن كان الاعتراف مبدئيا بالشهرة السالبة (ح/207:Bad Will) ضمن عناصر أصول الميزانية بقيمة سالبة، حسب النظام المحاسبي المالي، فانه و حسب المعيار IFRS 03 يتم الاعتراف بفارق الاقتناء السالب (حالة الشراء بأسعار منخفضة حيث أن البائع يكون مكرها على القيام بعملية البيع) ضمن حساب النتائج.

-لا يخضع فارق الاقتناء حسب المعايير المحاسبية الدولية (IFRS03خصوصا) لاحتساب أقساط الاهتلاك، حيث يتم احتساب و إجراء اختبار انخفاض القيمة في كل مرة و بصفة دورية (بصفة سنوية على الأقل). كما أنه لا يمكن استرجاع خسائر القيمة المسجلة ضمن هدا الحساب (ح/ 2907) في السنوات الموالية.

[1] القرار المؤرخ في 07/26 /2008 المتعلق بقواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2008/03/25، ص: 84.

-أما حسب النظام المحاسبي المالي SCF : و رغم أنه لم يتم الإشارة إلى عملية احتساب أقساط الإطفاء لفارق الاقتناء ، فانه قد تم تخصيص حساب معني بدلك (حـ/ 2807) كما أنه لا يمكن استرجاع خسائر القيمة المسجلة في حساب شهرة المحل (حـ/ 2907).

في إطار التجميع الأولي)la 1ère Consolidation(، فإنه و حسب النظام المحاسبي المالي يجب الفصل بين:

- فارق التقييم: و يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية و القيمة المحاسبية لبعض العناصر القابلة للتحديد للأصول، بتاريخ الاقتناء.
- فارق الاقتناء (حـ/ 207).

في حالة عدم إمكانية الفصل بين العناصر المكونة لفارق التجميع الأولي فإنه يتم تحميل قيمة هذا الأخير كفارق إقتناء على سبيل التبسيط.

كما يمكن وضع ما يلي:

* فارق التقييم(حـ/ 104) = صافي الأصول بالقيمة العادلة – صافي الأصول (VNC)

* فارق الاقتناء (حـ/ 207)= (تكلفة الحيازة أو الاقتناء) – (حصة الشركة في صافي الأصول بالقيمة العادلة)

* فارق التجميع الأولي)Ecart de la 1ère Consolidation(= (فارق التقييم الإجمالي X%الحيازة) + فارق الاقتناء

أو: فارق التجميع الأولي= تكلفة الحيازة - حصة المشتري في صافي الأصول VNC

بطريقة أخرى:

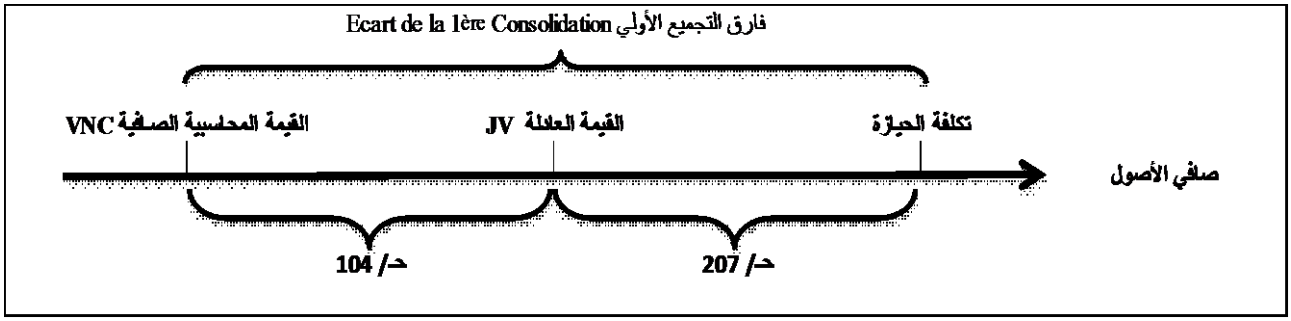

الجدول رقم (1): المقارنة بين المعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء وفق النظام المحاسبي المالي و معيار الإبلاغ المالي الدولي

النظام المحاسبي المالي SCF	معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS03
- توجد حسابات خاصة بإهتلاك شهرة المحل الموجبة (GW) مثل : ح/ 2807	- لا تسجل أية أقساط خاصة باهتلاك شهرة المحل الموجبة (GW)
- تسجل و بصفة دورية عملية إنخفاض القيمة على شهرة المحل، في حين لا يمكن إسترجاع هده الخسائر	- نفس الشيئ
- تسجل شهرة المحل السالبة(BW) ضمن حساب ح/207 . أي ضمن الميزانية	- تسجل الشهرة السالبة (BW)ضمن حساب النتائج
- طريقة الحساب:يتم الاعتماد على تحديد و الاعتراف بفارق الاقتناء الجزئي و المتعلق بالمشتري.	- طريقة الحساب: تختلف عن SCF أين يتم الاعتماد على تحديد و احتساب الشهرة الكلية Full Good Will بالإضافة إلى طريقة الاقتناء الجزئي و المتعلق بالمشتري

المحور السادس:

تمارين ومسائل حول محاور القسم

أسئلة حول المحور الأول: الشركات المتعددة الجنسيات

السؤال الأول: كيف تكونت الشركات متعددة الجنسيات في بادئ الأمر وما كان أشهر أشكالها؟

الجواب الأول: تكونت الشركات متعددة الجنسيات في البداية عن طريق الاندماج والتجمعات الصناعي، وأشهر أشكالها ظهر في بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية على شكل:

- **الكارتل:** وهو تركز لعدة شركات مستقلة ماليا وقانونيا، تنشط في قطاع واحد أهمها قطاع البترول؛
- **التروست:** هو تكتل ينتج عن اندماج أو شراء عدة شركات تفقد بعدها الاستقلالية المالية والقانونية، ظهرت في قطاع الصناعة والمواد الغذائية؛
- **الهولدينغ:** هي تجمعات ناتجة عن شراء البنوك لأسهم عدد معين من الشركات في قطاعات عدة: الصناعة التجارة والمالية، تصبح بعدها تحت سيطرة وتوجيه الملاك الماليين

السؤال الثاني: ما هي مميزات الشركات حتى نطلق عليها مصطلح شركات متعددة الجنسيات؟

الجواب الثاني: -تمارس نشاطها في عدة دول؛

- موضوعها هو الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- خضوع مجموع الشركات لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم.

السؤال الثالث: ما هي أنواع الشركات متعددة الجنسيات؟

الجواب الثالث: يوجد العديد من أنواع الشركات المتعددة الجنسيات تتحدد حسب معايير تصنيف متعددة، نعتمد منها على المتفق عليه بالأغلبية وهما: معيار درجة السيطرة ومعيار التنظيم.

أولا: معيار درجة السيطرة على الفروع: يمكن عرض أصناف ش م ج حسب هذا المعيار إلى:

النمط المركزي وحيد الجنسية: الشركة وحيدة الجنسية أي وطنية وتمتلك فروعا إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية، تقوم فيه بإدارة وتوجيه القيادة مع تفويض محدود للسلطة إلى الفروع.

النمط اللامركزية: على عكس النمط الأول ففي الثاني توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، أي من المحتمل أن تقل فيه درجة رقابة الشركة الأم على فرعها وتتعد فيها الجنسيات المالكة للشركة.

ثانيا: معيار التصنيف حسب التنظيم: تتمثل الأنواع حسب معيار التنظيم في الأشكال التالية[1]:

المجموعة المالية ذات السيطرة المالية: تتمثل قدرتها على المساهمة في الشركات بشتى أنواعها وذلك من خلال الاعتماد على تجميع موارد ضخمة عن طريق شبكة بنكية واسعة ومن ثم استخدامها عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات المعاد هيكلتها.

المجموعة المالية ذات السيطرة الصناعية: أساس النشاطات الموحدة في هذا النوع تقوم على تقسيم الوظيفة المالية على عدة فروع وتعمل الشركات الصناعية على تعويض سيطرة البنوك عن طريق إنشاء شبكة بنكية خاصة بها، كما يعتمد هذا النوع على تمويل ذاتي قوي.

المجموعة الدولية: تتواجد شركات هذا النوع في مختلف القطاعات من ابسطها إلى الأكثر تعقيدا وتتواجد بكثرة في ميادين: البترول، الكيمياء، الطيران، المعادن والقطاع العسكري.

السؤال الرابع: ما هي أشهر الأساليب الحديثة في تكوين الشركات المتعددة الجنسيات؟

الجواب الرابع: يتم تكوين الشركات المتعددة الجنسيات بعدة طرق مع مراعاة قوانين الدول المضيفة للفروع ، نجد من بين أهمها:

1-الاندماج الدولي للشركات: الاندماج هو التحام شركتين أو أكثر إما لتكوين شركة جديدة والذي يطلق عليه الاندماج عن طريق **التجمع** أو توسع شركة من خلال ضم أصول وخصوم شركات أخرى والذي يطلق عليه الاندماج عن طريق **الامتصاص** (سوف يتم التطرق للاندماج بالتفصيل في القسم الثاني من هذه المطبوعة)، أما الاندماج المقصود في حياة **ش م ج** هو الذي يتم بين شركتين مختلفتي الجنسية فيمكن أن يحدث بين شركة وليدة تنشط في بلد ما وبين شركة محلية لذلك البلد وذلك بهدف إحكام سيطرتها على السوق الداخلي.

2-تكوين شركات عالمية: وذلك من خلال تكوين شركات وليدة في دول أجنبية، أين يكون للشركة الأم النسبة الأكبر في رأسمال الشركة الوليدة وبالتالي تسمح لها بالسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية، بشرط عدم التعارض مع الأحكام التشريعية والقانونية للدولة المضيفة.

3-السيطرة على شركات قائمة: قد تلجأ الـ: **ش م ج** للسيطرة على شركات أخرى قائمة وتحويلها إلى شركات تابعة لها وذلك بهدف الحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها لتحقيق التكامل الرأسي(العمودي) وهناك طريقتين لتحقيق هذه:

[1] زينب حسين عوض الله، **اقتصاد دولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 172.

- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة؛
- الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم.

أسئلة حول المحور الثاني: التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي

السؤال الأول: حدد الفرق بين المصطلحات التالية: التوحيد المحاسبي الدولي، المعايرة المحاسبية والتوافق المحاسبي الدولي؟

الجواب الأول:

-**التوحيد المحاسبي الدولي**: يشير التوحيد الى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس، أي أن المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة؛

- **المعايرة المحاسبية**: المعيار هو نموذج معترف به من السلطة للقياس وبالتالي فإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم للقياس هو النموذج المصرح به من قبل السلطة؛

-**التوافق المحاسبي الدولي**: هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، أي مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب ينتج عنه نتائج متناسقة، فهي تعمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض استخراج نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ومحاولة جمعها مع بعضها، وعليه يمكن القول أن التوافق المحاسبي لا يعني التماثل التام للمبادئ والممارسات المحاسبية ولا يعني أنه يختلف اختلافا كبيرا علن المعايرة المحاسبية الشيء الذي يعني أنه يهدف إلى التقليل من الاختلافات بين المعايير والممارسات المحاسبية بين مختلف الدول.

س2: ما هي مزايا التوافق المحاسبي الدولي؟

الجواب: يمكن حصر مزايا التوحيد المحاسبي الدولي من خلال النقاط التالية:

- تمثل شرط أساسي لجذب المستثمرين الأجانب الحاليين و المستقبلبين على حد سواء، و التي ينبغي تحقيقها من خلال التقارب بين المعايير المحاسبية، الذي تتيح إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية؛
- خفض تكاليف المعاملات لمعدي التقارير المالية، بما أنهم يكونون قادرين على الامتثال لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية بدلا من مجموعات متعددة؛
- الاستخدام واسع النطاق لمجموعة واحدة من المعايير يحفظ وقت و جهد مستخدمي المعلومات المالية من الاضطرار لتعلم كيفية تطبيق و تفسير مجموعات متعددة من المعايير؛
- التآزر في التعليم و التدريب بين مهني المحاسبة.

أسئلة حول المحور الثالث: المعايير المحاسبية الدولي المتعلقة بـ: ش م ج

السؤال: ما هي المعايير الصادرة والخاصة بـ: ش م ج، وما هو المعيار الأهم؟

الجواب: أهم المعايير المحاسبية التي أصدرتها اللجنة الدولية والموجهة خصيصا للـ: ش م ج نجد:

1-المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS21) " أثار التغيرات في أسعار صرف العمليات الأجنبية" :

تم تعديل هذا المعيار سنة 1993، يهدف إلى وصف كيفية معالجة مختلف معاملات العملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للشركة، وكيفية ترجمة هته القوائم أثناء عملية العرض، كما يهدف إلى تحليل أسعار الصرف التي يجب أن تستخدم وكيفية إعداد التقارير المالية حول أثار تغيرات سعر الصرف في القوائم المالية.

2 . المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) " القوائم المالية المنفصلة " :

تم إصدار النسخة الجديدة من المعيار المحاسبي الدولي 27 في 12 ماي 2011 تحت عنوان "القوائم المالية الفردية"، كان يعالج في السابق القوائم المالية الموحدة أيضا، تم نقله إلى المعيار الإبلاغ المالي 10 القوائم المالية الموحدة.

3- المعايير المحاسبي الدولي IAS28- المساهمة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

نشر مجلس المحاسبية النسخة الجديدة للمعيار المحاسبي الدولي 28 تحت عنوان "المساهمة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" عقب التعديلات التي طرأت سنة 2011 بنشر المعيار الجديد للإبلاغ المالي 11 "الاتفاقيات المشتركة" الذي ألغى واستبدل المعيار المحاسبي الدولي 31 "المساهمة في المشاريع المشتركة" تماشيا مع التغيرات التي مست المعايير الجديدة سالفة الذكر، يهدف إلى تحديد محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة وعرض متطلبات تطبيق طريقة التكافؤ بالنسبة للمساهمات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

4- معايير الإبلاغ المالي IFRS الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال 2011 بإصدار ثلاثة معايير تقارير مالية دولية جديدة تخص مجمع الشركات وهي: IFRS 10. IFRS 11.IFRS12 بالإضافة إلى IFRS 03 الذي تم إصداره سابقا.

5- معيار الإبلاغ المالي رقم 03 " اندماج الأعمال"

صدر هذا المعيار المعدل في جانفي 2008 وأصبح ساري المفعول اعتبارا من 2009 تضمن تعديلات هامة منها إلغاء طريقة توحيد المصالح واعتماد طريقة الاستملاك (الحيازة) عند المحاسبة عن اندماج الأعمال، يهدف هذا

المعيار إلى تعزيز الملائمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات التي تقدمها المنشاة حول دمج الأعمال وتأثيراته في بياناتها المالية، ووصف كيفية التقرير عن عمليات دمج منشات الأعمال، وكيفية احتساب الشهرة الموجبة والسالبة، وتحديد قيمة الحصة غير المسيطرة،كما يبين المعيار الافصاحات المطلوبة عند حدوث عمليات دمج الأعمال.

6- معيار الإبلاغ المالي رقم (10) "القوائم المالية الموحدة"

صدر معيار الإبلاغ المالي 10 سنة 2011، الذي انشق عن المعيار المحاسبي الدولي السابق 27 الذي كان بعنوان "القوائم المالية الموحدة والفردية". حيث تم فصل "القوائم المالية الموحدة" لتم معاجلتها في معيار الإبلاغ المالي 10 أما "القوائم المالية الفردية" في النسخة الجديدة للمعيار المحاسبي 27.

أعطى المعيار مجموعة من التعريفات منها: الأنشطة ذات صلة، حقوق الحماية، حقوق الانتزاع، القوائم المالية موحدة، الشركة التابعة، الشركة الأم، المجمع، السلطة والحقوق غير المسيطرة.

الهدف: وضع أسس عرض وإعداد القوائم المالية الموحدة لكيان ما التي يراقب شركة او عدة شركات أخرى.

نطاق التطبيق: يطبق هذا المعيار على الشركات التي لها صفة الشركة الأم وتقوم بعرض قوائم مالية موحدة، باستثناء بعض الحالات

7- معيار الإبلاغ المالي رقم (11) "الترتيبات المشتركة"

بعد إلغاء المعاير المحاسبي الدولي 31 سنة 2011 تم استبداله بالمعيار للتقرير المالي الجديد 10 تحت عنون "الاتفاقيات المشتركة"، والذي أصبح ساريا للمفعول بداية من 01 جانفي 2013.

التعريفات التي قدمها المعيار هي: الاتفاقية (الشراكة)، الرقابة المشتركة، المشروع المشترك، النشاط المشترك، المشارك في العملية المشتركة، الأطراف في الاتفاقية والأدوات منفصلة.

الهدف: يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقرير المالي للشركات التي لديها مساهمات في الاتفاقيات الخاضعة للرقابة المشتركة، يطبق هذا المعيار من قبل جميع الكيانات التي تكون طرفا في شراكة ما.

8- معيار الإبلاغ المالي رقم (12) "الإفصاح عن المصالح في المنشات الأخرى"

قام مجلس معاير المحاسبية الدوليةIASBابنشر معيار الإبلاغ المالي رقم 12 في 12 ماي 2011 بعنوان "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" مكملا لمجموعة المعايير الجديدةIFRS10وIFRS11 ، وتم تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2013، الهدف من هذا المعيار هو مطالبة الكيان بالإفصاح عن المعلومات التي تسمح لمستخدمي قوائمها المالية بتقييم كل من :

- طبيعة الحصص المملوكة في الكيانات الأخرى والمخاطر المرتبطة بها.
- تأثيرات هذه الحصص على الوضعية المالية، الأداء المالي والتدفقات النقدية للكيان.

أسئلة حول المحور الرابع: المحاسبة عن العملات الأجنبية

س 1: كيف يتم ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية إلى العملة الوظيفية؟

س2: كيف عالج النظام المحاسبي المالي فروقات الصرف؟

الجواب الأول: يوجد العديد من الطرق المحاسبية التي تستخدم لترجمة القوائم المالية، هي:

1- **طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة:** مفادها أنه يجب استخراج فروقات ترجمة عناصر وبنود القوائم المالية، بحيث:

- تتم ترجمة جميع عناصر الإيرادات والأعباء باستخدام متوسط سعر الصرف الجاري خلال السنة؛
- يتم حساب متوسط سعر الصرف الجاري خلال كل شهر ما عدا العناصر التي لها صلة بقائمة المركز المالي؛
- ترجمة صافي الدخل الذي يظهر بقائمة الدخل عن طريق استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ الإقفال أو إعداد القوائم المالية؛

- يجب ترحيل معظم الفروقات الناتجة عن ترجمة القوائم المالية غلى حساب موحد يسمى بحساب فروقات ترجمة القوائم المالية والذي يقفل بدوره في قائمة النتائج الموحد للشركة متعددة الجنسيات.

2- **طريقة العناصر النقدية وغير النقدية:** والتي يمكن عرضها كما يلي:

- أثناء ترجمة العناصر النقدية يتم تطبيق الأسعار الجارية عند تاريخ الإقفال ، مثل حسابات البنوك، الصندوق، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، أوراق القبض، حسابات الزبائن.....؛
- أثناء ترجمة العناصر غير النقدية يتم تطبيق أسعار الصرف التاريخية والتي كانت سائدة وقت إجراء عقد الشراء أو البيع، مثل حقوق الملكية، الأرباح المجمعة والاحتياطات؛
- يطبق التوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة أثناء ترجمة المخزون السلعي؛
- يطبق متوسط سعر الصرف في ترجمة عناصر الإيرادات والأعباء؛
- يتم ترحيل فروقات ترجمة عناصر قائمة الميزانية النقدية وغير النقدية غلى قائمة الدخل الموحد للشركة ككل.

3- **طريقة سعر الصرف المؤقت:** يتم تحديد أسعار الصرف المطبقة كما يلي:

- يطبق على الأصول الثابتة طويلة الأجل والاستثمارات المالية وكذا المخزون السلعي والالتزامات طويلة الأجل سعر الصرف التاريخي، أما المصاريف المدفوعة مقدما والمستحقة والإيرادات المحصلة مقدما والمستحقة والنقديات فيطبق عليها سعر الصرف الجاري.

4-طريقة سعر الصرف الجاري: مفادها انه يتم استخدام سعر الصرف الجاري لكافة عناصر الأصول والالتزامات دون تغيير المبادئ المستعملة في إعداد القوائم المالية في الشركات التابعة، حيث يتم تطبيق سعر الصرف الجاري نهاية السنة المالية على جميع عناصر جدول النتائج بما فيها مصاريف اهتلاك الأصول الثابتة وقيم صافي الدخل بما فيها قيمة المخزون السلعي لأول المدة باستثناء حقوق الملكية(رأس المال، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة) والتي تطبق عليها أسعار الصرف التاريخية.

الجواب الثاني: عالج النظام المحاسبي المالي فروقات سعر الصرف كما يلي:

1- **معالجة العناصر النقدية:** تمر عملية معالجة العناصر النقدية بـ:

- **المعالجة الأولية:** تسجل العناصر النقدية بسعر الصرف بتاريخ المعاملة كمعالجة أولية.
- **المعالجة بتاريخ 31/12/N:** في حالة عدم تسوية هذه العناصر حتى تاريخ إقفال الدورة - 31/12/N - فإنه يتم إعادة ترجمتها بهذا التاريخ حسب سعر الصرف لـ 31/12/N . في حين يتم تسجيل فروق الصرف كربح أو خسارة للصرف (ح/666، ح/766).
- **المعالجة بتاريخ التسديد:** تقيم المعاملات بتاريخ التسديد/ الاستلام، وفق سعر الصرف لهذا التاريخ. في حين يتم تسجيل فروق الصرف تسجل كربح أو خسارة للصرف (ح/666، ح/766).

2- **معالجة العناصر غير النقدية**

- **المعالجة الأولية:** وفق سعر الصرف الجاري في تاريخ المعاملة.
- **المعالجة بتاريخ 31/12/N**، ويمكن الفصل بين:

- العناصر غير النقدية والمقيمة وفق التكلفة التاريخية: حيث يتم ترجمتها حسب سعر الصرف بتاريخ المعاملة (و ليس 31/12/N) .

- العناصر غير النقدية والمقيمة وفق القيمة العادلة: حيث يتم ترجمتها حسب سعر الصرف بتاريخ إعادة التقييم.

3- **ترجمة القوائم المالية والأرصدة المتعلّقة**

في إطار ترجمة القوائم المالية إلى العملة المحلية يمكن التقيد بالقواعد التالية:

- تترجم عناصر الأصول والخصوم للميزانية بتاريخ 31/12/N وكذا للسنة (N-1) وفق سعر الصرف بتاريخ إقفال كل ميزانية، عدا الأموال الخاصة والتي تقيم وفق سعر الصرف لتاريخ العملية.
- تقييم عناصر الإيرادات والأعباء لحساب النتائج للدورتين (N) و (N-1) وفق سعر الصرف بتاريخ إجراء المعاملة لكل عملية. يتم الإعتماد على سعر الصرف المتوسط للفترة (أسبوع، شهر، .) في حالة عدم التمكن من تحديد سعر الصرف بتاريخ إجراء كل معاملة.
- في حين يتم تسجيل كل فرق في سعر الصرف ضمن عناصر الأموال الخاصة (حـ 104: فارق الصرف).

تدريب خاص بمعالجة فروق الصرف

من بين فروع شركة جزائرية، الشركة (Y) والمتواجدة بفرنسا، أين تمتلك 100% من أصول هذه الأخيرة. في حين قامت بالحيازة على هذا الفرع في (N-10) حيث بلغ سعر الصرف: 1 أورو = 80 دج.

بتاريخ N/12/31 بلغ سعر الصرف: 96,25 دج = 1 أورو، أما بتاريخ N-1/12/31 فقد كان كما يلي: 1 أورو= 95,5 دج. سعر الصرف المتوسط للسنة N يساوي إلى: 1 أورو= 96دج.

يقدم حساب النتائج بتاريخ N/12/31 على النحو التالي: الوحدة: أورو

البيان	المبلغ
المبيعات	35.000
استهلاكات وسيطيه	33.190
أعباء عملياتية أخرى	500
أعباء مالية	350
ضرائب	460
نتيجة السنة المالية	500

الميزانية بتاريخ N/12/31: الوحدة: أورو

الأصول	N-1	N	الخصوم	N-1	N
أصـــــول غ.	6.000	5.500	رأس المال الاجتماعي	1.000	1.000
جارية			الاحتياطات + النتيجة	3.700	4.200
	7.700	7.600	الخصوم غ. الجارية	5.400	4.300
أصول جارية			الخصوم الجارية	3.600	3.600
	13.700	13.100		13.700	13.100

بتاريخ N-1/12/31 بلغت الأموال الخاصة للفرع، بعد التحويل إلى العملة المحلية:

البيان	أورو	سعر الصرف	د ج
رأس المال الاجتماعي	1.000	80	80.000
الاحتياطات + النتيجة	3.700	85 *	314.500 **
فروق الصرف			54.350 ***
المجموع	4.700	95,5	448.850

* يستعان بسعر الصرف الدورة التي حققت كل نتيجة

** سعر الصرف المتوسط

*** يتحدد من خلال الفرق

المطلوب: ترجمة القوائم المالية للفرع (Y) للعملة المحلية (دج)

الحـل: بتاريخ إقفال الحسابات، يمكن ترجمة القوائم المالية للفرع من خلال:

- استخدام سعر الصرف المتوسط للعناصر المرتبطة بحساب النتائج
- استخدام سعر الصرف بتاريخ الإقفال بالنسبة للأصول، الخصوم.

حساب النتائج بتاريخ N/12/31 :

البيان	أورو	سعر الصرف	دج
المبيعات	35.000	96	3.360.000
استهلاكات وسيطيه	33.190	96	3.186.240
أعباء عملياتية أخرى	500	96	48.000
الأعباء المالية	350	96	33.600
الضرائب	460	96	44.160
نتيجة السنة المالية	500	96	48.000

الميزانية في: N /12/31

الأصول	أورو	سعر الصرف	دج
الأصول غير الجارية	5.500	96,25	529.375
الأصول الجارية	7.600	96,25	731.500
مجموع الأصول	**13.100**	**96,25**	**1.260.875**
رأس المال الاجتماعي	1.000	80	80.000
احتياطات + نتيجة السنة	4.200	-	* 362.500
فارق الصرف	-	-	** 58.000

خصوم غير جارية	4.300	96,25	413.875
خصوم جارية	3.600	96,25	346.500
مجموع الخصوم	**13.100**		**1.260.875**

* تتمثل في رصيد السنة N-1 أي: 314.500 اضافة الى نتيجة السنة المالية 48.000

** يحدد من خلال الفرق

ملاحظة: في حالة أن الشركة الأم لا تمتلك 100% من الأموال الخاصة للفرع، يودع جزء من فرق الصرف ضمن خانة أرباح الأقلية.

القسم الثاني :

محاسبة عمليات الاندماج والشراء

تمهيد:

يعتبر نمو الشركات من أهم معايير النجاح في الوقت الحالي ، ولذلك ترغب معظم الشركات في البقاء والنمو من خلال زيادة حصتها السوقية و تنويع أعمالها أو تحسين التكامل الرأسي لأنشطتها .

كما تدفع الأحوال الاقتصادية العامة والمنافسة وغيرها الشركات إلى التوسع في نشاطاتها وزيادة حجم أعمالها.

وتواجه الشركات في هذا الشأن بديلين ، البديل الأول يطلق عليه التوسع الخارجي ويشير الأسلوب الأول إلى الزيادة الطبيعية في النشاط من خلال التوسع في حجم الإنتاج والفروع وإضافة خطوط إنتاج جديدة والتوسع الجغرافي لمناطق البيع والتوزيع ويمول هذا النوع من التوسع بسبل التمويل العادية كالإبقاء على الأرباح في النشاط وإصدار الأسهم والسندات، أما البديل الثاني للتوسع فيتم من خلال الاندماج مع شركات أخرى قائمة، هذا النوع هو محور من المحاور البيداغوجية المقررة من طرف اللجنة الوطنية لمقياس المحاسبة المتقدمة، وعليه سوف يتم دراسته بشكل مفصل من خلال القسم الأول من المطبوعة.

المحور الأول:

مفاهيم أساسية أولية حول الاندماج والشراء

تمهيد

قبل إعطاء مفهوم أو تعريف الاندماج، يجب الإشارة إلى أن هذه العملية ذات طبيعة اقتصادية أكثر منها محاسبية أو جبائية، وأن المفاوضات بين المؤسسات الراغبة في عملية الاندماج (الالتحام) هي في الغالب ذات طبيعة معقدة، على أن تتم الإجراءات العملية وفق القوانين والتشريعات المنظمة، فيما يلي بعض المفاهيم والتعريفات التي أعطيت لهذا النوع من العمليات الاقتصادية:

أولا : مفهوم الاندماج

يقصد بالاندماج بصفة عامة اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر وقد يتم هذا الاتحاد من خلال المزج الكامل بين الشركتين لظهور كيان جديد يكون عادة هذا الكيان أقوى من الشركتين قبل الاندماج.

ويعتمد تحقيق الاندماج بين الشركات على توفر الإرادة و الرغبة لإتحاد القوى الاقتصادية، و وضع الشركات و الشركات الفردية تحت ظل إدارة موحدة ولاشك أن الإدارة الناتجة عن عملية الاندماج هي أكثر كفاءة و أكبر مقدرة من الإدارة السابقة للمشروعات الفردية قبل الاندماج نتيجة استفادتها من الكفاءات الإدارية وهذا لاشك في صالح الأطراف في المشاريع الاقتصادية من مساهمين و عمال و حملة أسهم1 .

وقد عرضت هيئة معايير المحاسبة الدولية المصطلحات المعبرة عن عملية الاندماج كما يلي :

اندماج الأعمال: هو جمع شركات منفصلة في وحدة اقتصادية كنتيجة لقيام إحدى الشركات بالتوحد مع أو السيطرة على صافي الأصول و عمليات شركة أخرى.

أما التملك (الشراء): فهو اندماج أعمال تقوم فيه إحدى الشركات المتملكة بالتحكم بصافي أصول و عمليات شركة أخرى الشركة المتملكة (المدموجة) مقابل تحويل أصول أو تحمل التزام أو إصدار أسهم.

و أما **توحيد المصالح** فقد عرف على أنه: "اندماج أعمال يقوم بموجبه حملة أسهم الشركات المندمجة بضم سيطرتهم على كامل صافي أصولهم وعملياتهم لتحقيق مشاركة مستمرة و متبادلة في تحمل الأخطار والاستفادة من المنافع المتعلقة بالشركة المندمجة بحيث لا يمكن تحديد أي طرف بأنه الجهة المتملكة.

وعليه يمكن إعطاء تعريف شامل للاندماج على النحو: الاندماج هو العملية التي من خلالها تجتمع مؤسستين أو أكثر لإنشاء مؤسسة جديدة وهو النوع الأول والذي يسمى الاندماج عن طريق التجمع أو توسيع مؤسسة قائمة وهو النوع الثاني والذي يطلق عليه الاندماج عن طريق الابتلاع أو الامتصاص، من خلال الإتاحة المشتركة لإرث المؤسسات الراغبة إما لتشكيل مؤسسة جديدة أو أخذ السيطرة من طرف مؤسسة على أخرى.

---

[1] . طارق عبد العال حماد ، **اندماج و خصخصة البنوك** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 1999) ، ص 5.

ثانيا : التفرقة بين الاندماج وما يختلط به أو يشبهه

ومن النظم التي تتشابه في أحكامها بالاندماج، انفصال الشركات (Scission de Société) ،والمساهمة بحصة جزئية من أصول شركة قائمة كفرع أو وكالة إلى شركة أخرى في سبيل الإنشاء أو قائمة فعلا، (Apport Partial D'actif) وأيضا التجمعات ذات الغاية الاقتصادية .

1-**انفصال الشركات** : الاندماج عكس الانفصال ،ويقصد بهذا الأخير تقسيم شركة قائمة إلى عدة شركات، ولكل من الاندماج والانفصال مجاله وأسبابه ولكن في الواقع يقتربان كثيرا من حيث القواعد الفنية التي يقوم عليها كل منها، بل وأكثر من ذلك يقتربان من الوجهة الاقتصادية، ذلك لأن كل من الاندماج والانفصال يعتبران من عمليات بناء الشركات ،والتي تهدف إلى إعادة تقسيم وتوزيع وسائل الإنتاج وتداولها، وتهدف إلى تنظيم أكثر فاعلية في ظل إدارة متميزة .

فانفصال الشركات طريق من طرق ترشيد استثمار الشركات على وجه أفضل ويعني تجزئة شركة وتقسيم ذمتها المالية الشاملة أصولها وخصومها إلى شركتين أو أكثر ،وتفنى الشخصية المعنوية للشركة التي تم تجزئتها ، على النحو الذي يتم بالنسبة للشركة المندمجة في حالة الاندماج.

يعني ذلك إنه إذا كان تحويل الحصص في الاندماج ، يكون بالتحويل الكامل لشركة قائمة ،فان الانفصال يكون بتجزئة الشركة القائمة إلى حصص تكون كل حصة منها شركة على وجه الاستقلال .

وهناك حالتان للانفصال :

-حالة الانفصال البسيط وهو عبارة عن انفصال حصص الشركة التي لحقها الانفصال ،وكونت كل منها شركة جديدة لها شخصيتها المعنوية المستقلة .

- حالة الانفصال التي يصاحبها اندماج والتي يطلق عليها (Fusion- Scission) والتي بمقتضاها تقدم شركة ما ذمتها المالية لعدة شركات قائمة بالتساوي أو بنسب يحددها الاتفاق بينها ،أو تشارك معها في تكوين شركة أو شركات جديدة ،فيجتمع في هذه العملية الصفتين الانفصالية بتجزئة إحدى الشركات أو اندماجها في شركة أو عدة شركات قائمة أو تنشئ مستقبلا ويمكن أن تتم هذه العملية بإحدى الصورتين :

الأولى : تقوم شركة قائمة بامتصاص جزء من الشركة التي قررت الانفصال ، ويطلق على هذا النوع من العمليات عملية اندماج- انفصال بطريق الابتلاع (fusion scission par absorption)

الثانية : ومقتضاها أن شركة قائمة تتحد مع جانب من الشركة التي حدث لها الانفصال ،والتي تساهم فيها ليكونا معا شركة جديدة ،والجانب الأخر ينضم إلى شركة قائمة ويطلق على هذه الطريقة ،طريقة اندماج – انفصال ، بالضم.

ويمكن إتباع أكثر من طريقة حسب الأهداف الاقتصادية للتركيز أو التكامل أفقيا أو رأسيا والجمع بين هذه الأساليب والطرق المختلفة .

والشكل التالي يوضح عملية اندماج –انفصال

الشكل رقم (01): عملية اندماج-انفصال

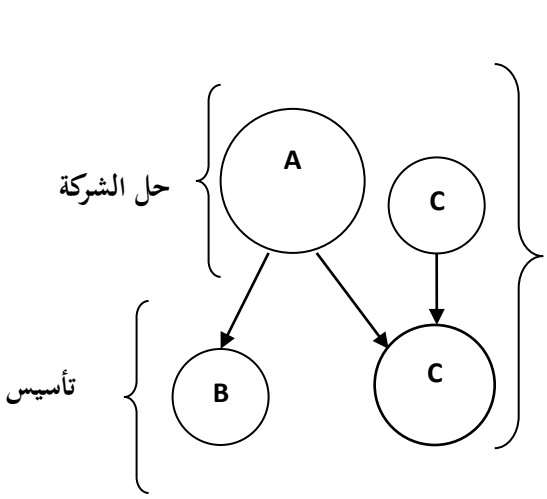

المصدر: Georges LANGLOIS et Micheline Frédérich et Alain Burlaud ,comptabilité approfondie, (paris: édition focher ,1997), p:473

2 -الحصة الجزئية لرأس المال 1Apport Partiel d'Actif

ومعناها قيام شركة بتقديم حصة تمثل جانب من أصولها إلى شركة أخرى قائمة أو تنشأ خصيصا لتلقي هذه الحصة ، أو بمعنى آخر مساهمة شركة بجزء من أصولها في شركة أخرى ، وتستمر كل منهما في ممارسة نشاطها على وجه الاستقلال ، وتقوم الشركات بهذه العملية بهدف تنظيم الإنتاج بينها وترشيده ، ولا نسمي هذه العملية انفصالا لأن الانفصال بمعناه القانوني لا يكون إلا كليا ، كما لا يكون بتقديم حصة نقدية إنما يكون حصص في الشركة المقدم إليها هذه الحصة ويمكن تمثيله على الشكل التالي:

[1] المرجع سابق ، ص 14.

الشكل رقم (02) :الاندماج عن طريق المساهمات الجزئية في رأس المال

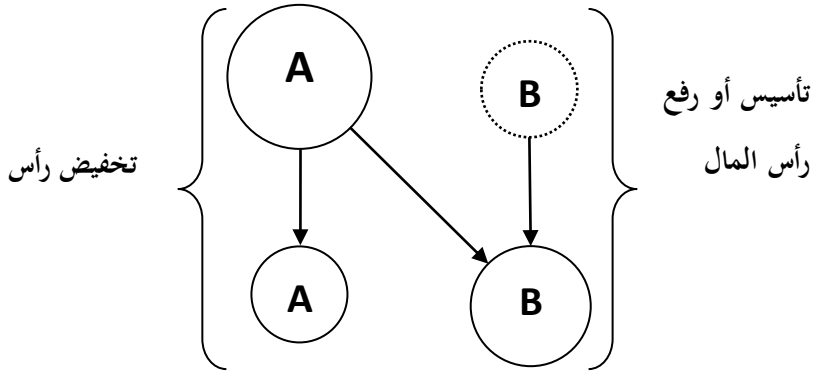

المصدر: **Georges LANGLOIS et al, Op. Cit, p 473**

ثالثا: الاندماج والانفصال وفق القانون التجاري الجزائري

نص القانون التجاري الجزائري عن عملية الاندماج في المواد التالية :

المادة 744 : للشركة ولو في حالة تصفيتها.أن تدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة بطريقة الدمج، كما لها أن تقدم ماليتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الاندماج والانفصال، كما لها أخيرا أن تقدم رأسمالها لشركات جديدة بطريقة الانفصال.

المادة 745 : يسوغ تحقيق العمليات المشار إليها في المادة المتقدمة بين شركات ذات شكل مختلف ،ويجب أن تقررها كل واحدة من الشركات المعنية حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الأساسية .

إذا كانت العملية تتضمن إحداث شركات جديدة ،يتعين تأسيس كل واحدة منه حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الشركة الموافق عليها .

المادة 747: يحدد مجلس الإدارة الإندماج أو الانفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الإندماج أو للشركة المقرر إدماجها .

ويجب أن يتضمن البيانات التالية :

1. أسباب الاندماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه .
2. تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية،المستعملة لتحديد شروط العملية .
3. تعيين وتقديم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدمجة أو الجديدة .
4. تقرير روابط مبادلة الحصص
5. المبلغ المحدد لقسط الإندماج أو الانفصال.

يبين المشروع أو أي بيان ملحق به طرق التقويم المستعملة وأسباب خيار روابط مبادلة الحصص .

المادة 748 : يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدمجة والمستوعبة، ويكون محل نشر بأحد الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية .

المحور الثاني:

أنواع الاندمـــــاج

يمكن النظر إلى أنواع الاندماج من ثلاث زاويا:

أولا: حسب طبيعة نشاط الشركات:

1- الاندماج الأفقي[1] :

يتم الاندماج الأفقي بين شركتين يعملان و يتنافسان في نفس نوع نشاط العمل، ويكون الهدف منه هو الاستفادة من اقتصاديات الحجم. (فمثلاً الاندماج بين شركتين تجاريتين أو بين شركتين للإسكان).

وتقوم الحكومات عادة بتنظيم عمليات الاندماج الأفقي نظراً لأن لها تأثير سلبي على المنافسة فانخفاض عدد الشركات العاملة في مجال معين يؤدي إلى الاحتكار.

حيث يخلق قوة احتكارية كبيرة للشركة المدمجة لذلك توجد في العديد من الدول تنظيمات حكومية لمكافحة الاحتكار و تقدم إليها طلبات الاندماج و تنظر فيها و يجب أن تبث فيها قبل إتمام عملية الاندماج.

2- الاندماج الرأسي[3]:

يقع هذا الاندماج غالباً بين الشركات ويحدث عادة في المراحل المختلفة من تشغيل المنتجات، ويوجد عدة أسباب تكمن وراء رغبة الشركات في الاندماج الرأسي بين المراحل المختلفة من بينها الاستفادة من اقتصاديات التقنية الحديثة مثل تجنب تكاليف إعادة التسخين والنقل في حالة المنتج الصلب.

3- الاندماج المتنوع:

ويوجد ثلاثة أنواع من الاندماجات المتنوعة :

الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على شركتين أو شركتين يتم تنفيذ عملياتهما في مناطق جغرافية غير متداخلة.

فإذا كانت الشركة (X) تسيطر على سوق معينة والشركة (Y) تسيطر على سوق أخرى فإن الشركة (Z) الناتجة عن اندماج الشركتين سيطرت على السوقين معاً .

الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوط إنتاج الشركات في أنشطة تجارية مرتبطة ببعضها .

الاندماج بغرض التنويع ويشمل أنشطة تجارية مختلفة وغير مرتبطة بعضها ببعض.

ثانيا:حسب السيطرة:[2]

1- الاندماج الودي (الإرادي) : وهو نوع من الاندماجات يتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات الشركات المشاركة في الاندماج بهدف تحقيق مصلحة مشتركة .

---

1 نضال شعار، **الأسواق المالية البورصة** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2002) ، ص 242 .

2 طارق عبد العال حماد ، ، **اندماج و خصخصة البنوك** ، مرجع سبق ذكره ، ص5 .

2- الاندماج العدائي (الاستحواذ) : أما هذا النوع من الاندماج فيتم ضد رغبة إدارة الشركات المستهدفة للاندماج، و يحدث هذا النوع عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على قدرات الشركات ذات إمكانيات جيدة لذلك فإن الشركات القوية والناجحة سوف تضع أنظارها تجاه هذه الشركات الضعيفة للاستيلاء عليها .

وعلينا أن نعلم أن عملية الاندماج العدائية لا يمكن أن تقارن بالصفقة العادية، فالصفقات العادية هي نشاط أكثر تحضراً ولكن الاندماج العدائي قد شق طريقه في الصفقات.

و يطلق على الاندماج الودي أو الإرادي merger بينما يطلق على الاندماج اللاإرادي acquisition .

ثالثا : بقاء أو اختفاء الصفة القانونية للشركات المندمجة

ويمكن هنا أن نميز بين ثلاث أنواع من الاندماج :

1: اندماج شركة أو أكثر في شركة قائمة : ويندمج في هذا النوع شركة أو أكثر في شركة قائمة، و يترتب على ذلك زوال الصفة القانونية عن الشركات المندمجة، وبالتالي يتم انتقال أصول و خصوم الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة و هذا سيؤدي إلى انتهاء وجود الشركات المندمجة و زوال شخصيتها المعنوية .[1]

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى تصفية الشركات المندمجة ونقل أصولها للشركة الدامجة أهمها :[2]

مشكلة السيولة النقدية التي تواجهها الشركات الدامجة .

رغبة الشركة الدامجة في التوسع الأفقي أو الرأسي أو المتنوع لغرض اقتصادي أو اجتماعي.

و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشركة (Y) تصفى و تنقل ← الشركة (X) شركة قائمة و

صافي أصولها إلى الشركة (X) مستمرة بعملها

الشكل رقم (03) : الاندماج عن طريق الامتصاص

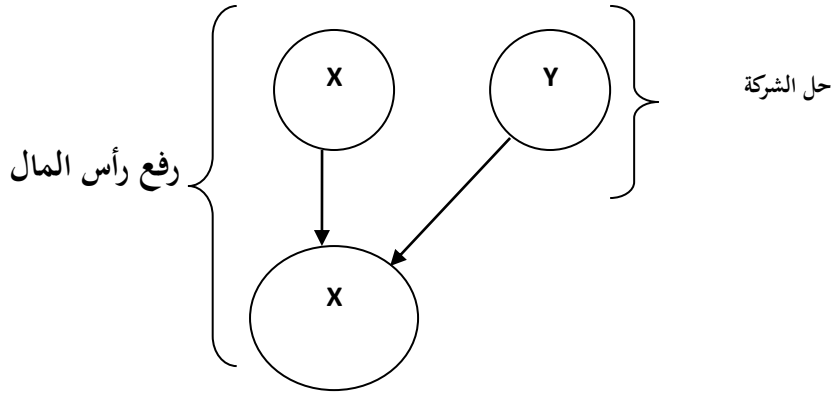

المصدر: **Georges LANGLOIS et al, Op. Cit, p472**

1 جون لارسن موسش ، **المحاسبة المتقدمة** ، (الرياض : دار المريخ ، 1999) ،ص 274 .

2 محمود ابراهيم عبد السلام ، **المحاسبة المتقدمة** ، (القاهرة :مكتبة القاهرة الحديثة ، 1998) ، ص 6 .

2: الاندماج عن طريق تكوين شركة جديدة (الانضمام): [1]

وفقا لهذا النوع يتم دمج شركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة، و في هذه الحالة تصدر الشركة الجديدة أسهماً عادية مقابل الأسهم التي تحملها الشركة الدامجة و تزول الصفة القانونية عن الشركات المندمجة لتصبح الشركة الجديدة هي صاحبة الصفة القانونية .

الشركة (X) تصفى و تنتقل صافي أصولها إلى

الشركة (Z) شركة جديدة تنشأ لأول مرة.

الشركة (Y) تصفى و تنتقل صافي أصولها إلى

الشكل رقم (04) : الاندماج عن طريق الضم

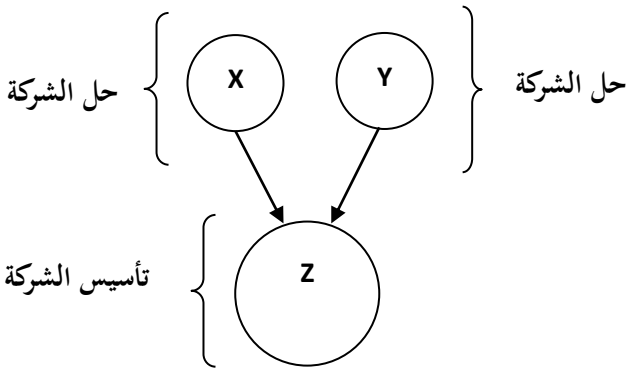

المصدر: **Georges LANGLOIS et al, Op. Cit, p 472**

أهم أسباب اللجوء إلى هذا النوع من الاندماج هو رغبة المساهمين في الشركتين (X،Y) التخلص من المشاكل المالية التي تعانيها هاتين الشركتين و البدء من جديد و باسم جديد .

3 -الاندماج مع بقاء الصفة القانونية للشركات المندمجة[2]

في هذا النوع يأخذ الاندماج شكل السيطرة عن طريق قيام أحد الشركات بشراء كل أو جزء من الأسهم العادية للشركات مقابل إصدار أسهم أو سداد الثمن نقداً أو التعهد بالسداد مستقبلاً.

و يتم شراء هذه الأسهم إما من سوق الأوراق المالية أو عن طريق التفاوض مع المساهمين .

ولا تزول الصفة القانونية للشركات المندمجة.

الشركة (X) قائمة و مستمرة في العمل

تملك الشركة (Y) 50% أو أكثر من الأسهم العادية المتداولة للشركة (X)

الشركة (Y) قائمة و مستمرة في العمل .

1 جون لارسن موسش ، مرجع سبق ذكره ، ص 276.

2 المرجع السابق ، ص 277 .

المحور الثالث:

مراحل الاندماج و تحليل صفقاته

أولا: مراحل الاندماج

إن عملية الاندماج أو ضم شركتين هي عملية شديدة التعقيد وتتطلب وقتاً كبيراً وجهداً من المشتري والبائع، ويجب علينا دراسة الأمور التجارية والقانونية والعملية والتنظيمية والمحاسبية والضريبية حتى يكون هذا الاندماج ناجحا. وعملية الاندماج أو الضم يمكن اعتبار أن لها ثلاث مراحل :

- مرحلة التخطيط .
- مرحلة التفاوض والدراسة .
- مرحلة الإنهاء والتكامل .

وسوف نوضح كل مرحلة بشيء من التفصيل ولكن علينا أن نعلم أن هذه الخطوات ليست ضرورية في كل حالة، فهي تمثل العملية العامة التي يمكن إتباعها لضمان برنامج ناجح للاندماج .

1- مرحلة التخطيط[1] : المرحلة الأولى لأي دمج أو ضم هي تحمل خطة تحدد اتجاه الشركات وتحدد الأهداف طويلة المدى التي سوف تتبع .

2- مرحلة التفاوض والدراسة : هناك أربعة عناصر رئيسية : [2]

1. خطة التفاوض.
2. الاتصال بالمرشح والمفاوضات الأولية .
3. خطاب النوايا .
4. الجهد اللازم.

1. خطة التفاوض:

ثالثا: مرحلة الإنهاء والتكامل :[3] وتشمل ما يلي :

1.الاتفاق النهائي .
2.موافقة حملة الأسهم .
3.المراجعة النهائية .
4.إتمام الصفقة .
5.التكامل .

والجدول أدناه يوضح لنا أهم مراحل عمليات أو مشاريع الاندماج

---

1 طارق عبد العال حماد ، **التقييم تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة** ، مشاكل اقتصادية معاصرة ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002)، ص347 .

2 طارق عبد العال حماد ، المرجع نفسه ، ص353 .

3 طارق عبد العال حماد المرجع نفسه ، ص353 ، ص360 .

الجدول رقم (02) : المراحل الكبرى لصفقات الاندماج

1- **مرحلة قرار الاندماج (الصفقة)**

- التقييم الأولي
- تحديد الأهداف الإستراتجية
- الشروع في وضع رزنامة أشغال (جدول زمني)

2- **مرحلة الإعداد**

- تشكيل فوج عمل واختيار المستشارين(الماليين ،القانونيين....الخ)
- تجميع كل المعلومات الضرورية لصفقة الاندماج
- إعداد مذكرة إعلامية

3- **مرحلة الاتصال**

- الاتصال بالشركة
- إمضاء عقد النوايا (خصوصي وسري)
- إرسال مذكرة إعلامية في المستوى الأول
- استقبال العروض
- اختيار قائمة تحمل المشترين المحتملين

4- **مرحلة التفاوض**

- زيارة موقع الشركة
- استقبال العروض
- التفاوض ودراسة الأبعاد الإستراتجية
- إمضاء العقد الموافقة بصفة شمولية
- إعداد عقد الاندماج أو الشراء وإمضائه
- الإشهار العام للعملية

5- **مرحلة التكامل (الإنهاء)**

- الهيكلة النهائية للعملية
- رفع الشروط والتحفظات
- إمضاء العقد النهائي للاندماج وإجراء كل التسويات القانونية

المصدر : Franck CEDDAHA, fusion acquisition, (2eme édition; paris: economica, 2007, p 146

المحور الرابع:

إجراءات الاندماج في الجزائر والحسابات المستعملة

أولا : الإجراءات القانونية للاندماج :[1]

وكما ذكرناه في المحور الأول، يعرف الاندماج بأنه اتفاقية بمقتضاها تتحد شركتان قائمتان على الأقل في شركة واحدة، لها شخصية معنوية بعد اتخاذ إجراءات تأسيس جديدة ،وقد تدخل المشرع من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسهل عمليات الاندماج ، والمشرع الجزائري من خلال القانون التجاري وخاصة المواد من 745 الى المادة 748 أعطى لنا الخطوط العريضة الواجب إتباعها لإتمام إجراءات الاندماج وإعطائها الصفة القانونية .

1-اختيار طريقة الاندماج :

أجاز القانون التجاري الجزائري طريقتين للاندماج هما طريقة الانضمام وطريقة الامتصاص .

لشركة أن تندمج مع شركة أخرى أو تبتلع شركة يطلق عليها الشركة الدامجة Société absorbante شركة أخرى تسمى الشركة المندمجة Société absorbée وتسمى الصورة الأولى الاندماج عن طريق تكوين شركة جديدة la fusion par constitution d'un société nouvelle أو بطريقة الضم fusion par combinaison

الطريقة الأولى: الاندماج عن طريق الانضمام Fusion - réunion الشركات القديمة تحل لصالح شخصية معنوية جديدة ويكون تحليل هذه الوضعية للشركات المنحلة كما يلي :

- للشركة الجديدة تأسيس الشركة عن طريق تقديم حصص عينية .
- حل بدون تصفية للشركات المندمجة .
- تحويل كل عناصر الأصول والخصوم المكونة لإرث الشركة .
- مكافئة و تثمين الشركاء للشركات القديمة عن طريق أسهم أو حصص الشركة المستفيدة

ويمكن توضيحها في الشكل التالي :

[1] Christian RAULET et Christiane RAULET, **Gestion et comptabilité des sociétés commerciales**, (11eme édition; paris: dunod, 1999), p 230,231.

الشكل (05) الاندماج عن طريق الضم Fusion –Réunion

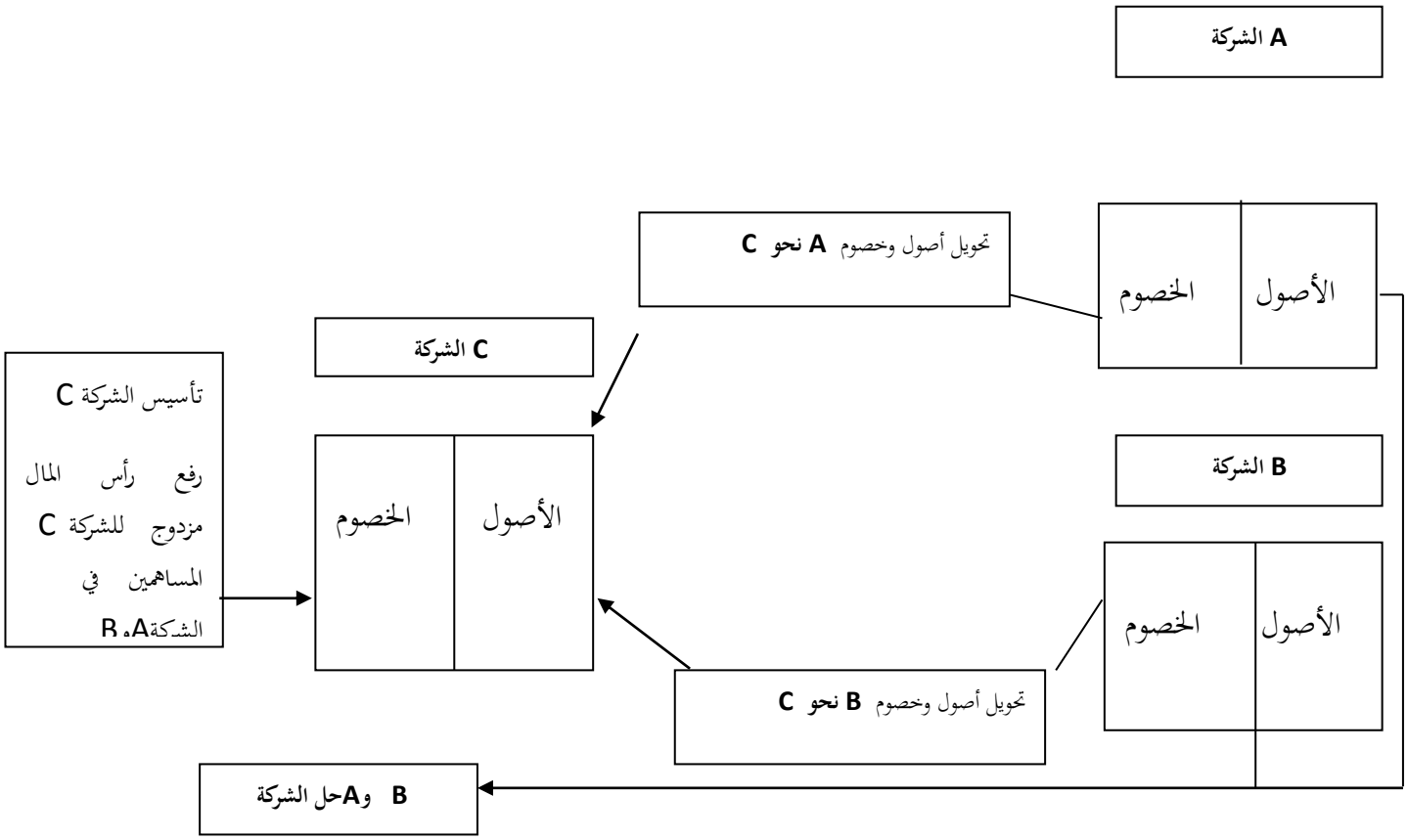

المصدر : Olivier MEIER et Guillaume SCHIER, Op. Cit, p 76

الطريقة الثانية : الاندماج عن طريق الامتصاص : Fusion- absorption وهذا عن طريق امتصاص أو استيعاب الشركة المندمجة ويكون الناتج من هذه العملية :

- للشركة الدامجة : رفع رأس المال عن طريق الحصص العينية .
- للشركة المندمجة : حل الشركة مع مكافأة شركائها عن طريق أسهم أو حصص الشركة الدامجة .

و الشكل التالي يوضح عملية الاندماج عن طريق الامتصاص :

الشكل (06) الاندماج عن طريق الامتصاص Fusion par absorption

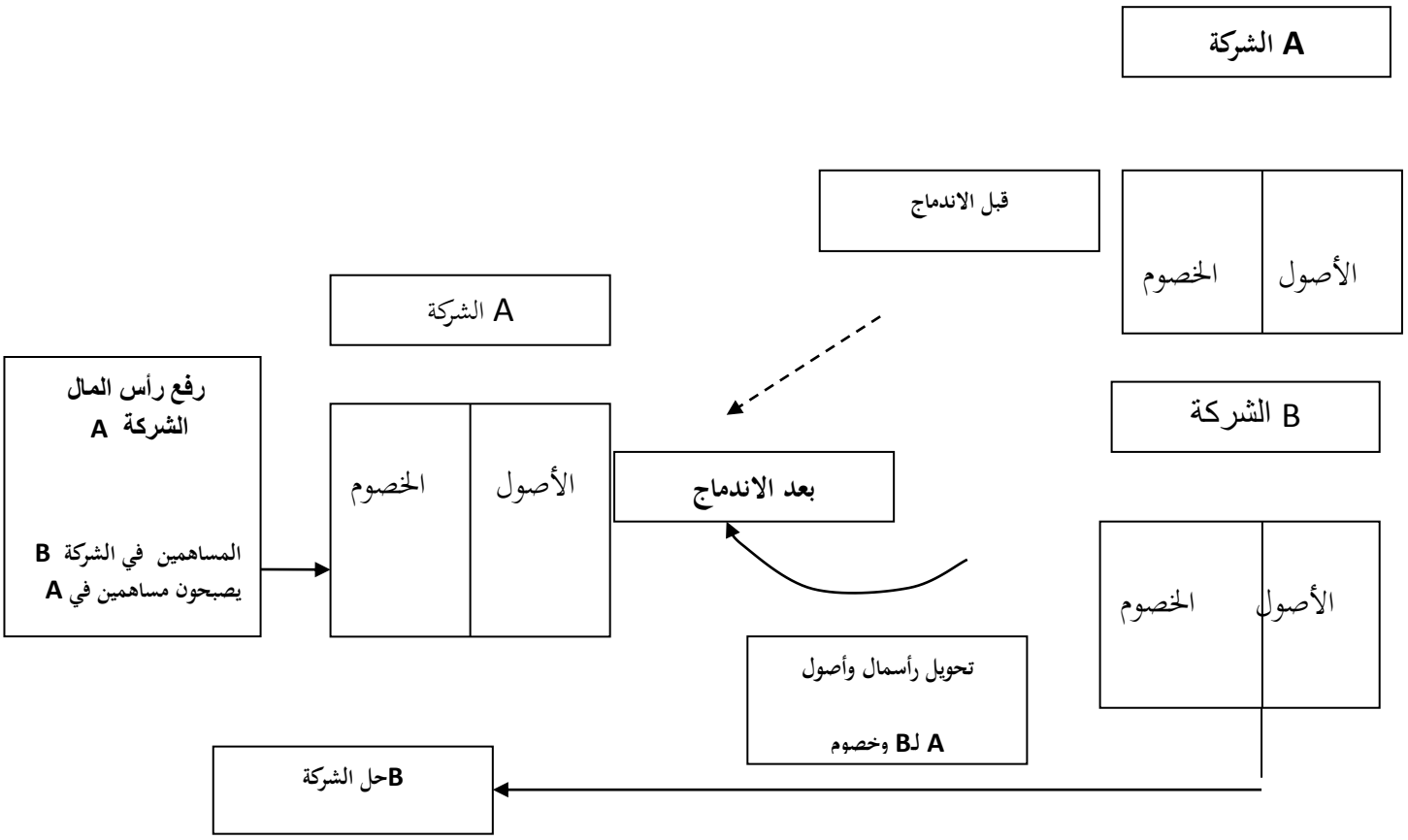

المصدر : Olivier MEIER et Guillaume SCHIER, Op. Cit, p 76

ثانيا : مشاكل التقويم

مشروع الاندماج يشرح أسباب و شروط الاندماج وتاريخ قفل الحسابات الذي يكون في أغلب الأحيان أخر إقفال للحسابات ،عناصر الأصول والخصوم المنقولة وتقييمها ومبادلة الحصص إذا مشروع الاندماج يركز على التقييم من أجل :

1. المبادلة بين أسهم وحصص الشركات فيما يخص وضع آليات وشروط لإجراء عملية مبادلة عادلة، وهذا بتقييم عادل للشركات ووضعية الشركات حسب الحالات (قيم محاسبية صافية ، قيمة محاسبية مصححة ، الأرباح أو القدرة على التمويل الذاتي المستقبلي أو الماضي، قيمة البورصة) وكذا جميع المؤشرات التي تسمح بالحكم على الحقيقة الاقتصادية للشركات الداخلة في الاندماج ، كما أن مبادلة الحصص تكون موضوع مفاوضات بين أطراف الاندماج.

2. قيمة الحصص والمقصود بها قيمة العناصر المنقولة أو المحولة يمكن أن تدخل عند تقييم المبادلة ولكن ليس من الضروري تعريفها .

ولأن تحديد هذه القيم ضروري من أجل القدرة على التسجيل المحاسبي للحصص والتي نص المخطط المحاسبي SCF على ضرورة تسجيلها بالتكلفة التاريخية، والسؤال: - ما هي القيمة التي تظهر بها عند معالجة الحصص؟

وهنا يوجد حلان ممكنان، تقييم القيمة المحاسبية القديمة أو القيم على أساس قيم الاستعمال في نهاية المبادلة وقيم الحصص يمكن أن تكون متصلة ولكن ليس بالضرورة .

يمكن أن تسجل في الاحتياطات تحت اسم علاوة الاندماج أقل أو أكثر أهمية في إطار وظيفة تقييم الحصص و المبادلة .

ثالثا : حصص المبادلة [1]:

عنى المشرع بالدول التي اهتم فيها بتنظيم الاندماج ،بكيفية تحديد حقوق كل من المساهمين أو الشركاء في الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج ، أو كل من الشركة أو الشركات المندمجة والشركة الدامجة ، وذلك بناء على الأسس التي تم عليها تقييم الأصول والخصوم ،ويتضح منها أسباب تحديد حقوق المساهمين والشركاء بعد الاندماج.

ولذلك يجب على خبراء التقييم ،وضع علاقة تبادل حقوق الشركاء المعنية وهي العلاقة التي تحدد الأساس المالي الذي تقوم عليه حالة الاندماج ،ويكتسب كل شريك مركزه القانوني الجديد ،وينال حقوق من الشركة الجديدة تساوي على الأقل الحقوق التي لهم في الشركة التي قرروا دمجها .

لذلك يجب تحديد علاقة تبادل حصص الشركات ،بمنتهى الدقة والحذر ويقتضي ذلك عمل موازنة للتبادل parité de Change لتحديد عدد وقيمة الأسهم التي تصدرها الشركة الجديدة أو الدامجة لتخصيصها لمساهمي الشركة المندمجة، فإذا ما تم تحديد علاقة تبادل حقوق الشركاء وإدراجها في عقد الاندماج ،يكون ذلك بصفة نهائية لا بصفة استدلالية ، ويتم تبادل الحقوق بعد توقيع عقد الاندماج .

وتوزع السيطرة على الشركة الجديدة عن طريق حصص المبادلة والمعرفة عن طريق المقارنة بين أسهم الشركة الدامجة والمندمجة.

[1] أحمد محمد محرز ، مرجع سبق ذكره ، ص 178.

رابعا : علاوة الإصدار(الاندماج) :

كما بينا أعلاه أن حصص المبادلة أو علاقة تبادل حقوق الشركات ،يجب أن تكون على أساس القيم الحقيقية وليس الاسمية للأسهم أو الحصص التي تقدمها الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة في مقابل دخولها عملية الاندماج .

وعلى ذلك إذا كانت قيمة الأصول الصافية للشركة المندمجة تفوق قيمة رأسمالها ،وهذا بسبب الأرباح المحققة ،وما طرأ على أصولها في زيادة في القيمة ،فإن هذه الزيادة تؤدي الى زيادة قيمة الأسهم المقابلة لها والتي تمنحها الشركة الدامجة إلى مساهمي الشركة المندمجة وبذلك يكون مساهمي هذه الشركة الأخيرة في وضع أفضل من مساهمي الشركة الدامجة إذا لم يحتسب لهم الزيادة في قيمة موجداتها ،الأمر الذي يتنافى مع مبادئ المساواة بين الشركاء .

لذلك قرر ساسة الاندماج ،أن تساهم الشركة الدامجة بقدر مساوي لما قدمته الشركة المندمجة ،والمبلغ المتبقي من أموال الشركة الدامجة ،يقيد في جانب الخصوم بميزانيتها ،وتقدمه الشركة لمساهميها على شكل توزيعات أو سندات وبذلك تتحقق المساواة بين المساهمين في الشركات الدامجة والمندمجة .

وتسمى هذه المبالغ التي تقدمها الشركات لمساهميها بعلاوة الإصدار والتي تطالب بها الشركة المكتتبين في الأسهم الجديدة ، وذلك في حالة زيادة رأس مال الشركة .

وفي حالة الاندماج عن طريق الضم ،يشترط احتساب المبالغ التي تقدمها الشركات لمساهميها بالتناسب مع الأصول الصافية لكل شركة طرف في الاندماج ،ويجب حساب هذه المبالغ بدقة احتراما لمبدأ المساواة بين الشركاء.

كما يجب أن يحدد نطاق هذه العلاوة بدقة ورقابتها دون توسعة أو اجتهاد،وعدم خلطها بالأموال التي قد تتشابه معها كالربح أو العائد الناتج عن مساهمة إحدى الشركات المندمجة في شركة أخرى طرف في ذات الاندماج أو الزيادة في القيمة الناجمة عن الاندماج .

إذا كانت قيمة أسهم أو حصص الشركة المندمجة أكبر من القيمة الاسمية ،الفرق بين تقييم الحصص بعد تخفيض قيمة الإضافة (soulte)ومبلغ الزيادة في رأس المال يمثل علاوة دمج أو إصدار.

تقنيا علاوة الدمج أو الإصدار تعرف بأنها الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية المصححة للشركة الدامجة وقيمة رفع رأس المال.

ولتوضيح كيفية حساب علاوة الإصدار أو الاندماج نأخذ مثال على شركتين :

	الشركة A	الشركة B
عدد الأسهم قبل الاندماج	10000	20000
القيمة الاسمية للأسهم	100 ون	50 ون
القيمة الرياضية قبل الاندماج	2 م	1 م
القيمة الرياضية بعد الاندماج	2.5 م	2م

الحالة 01: الشركة A امتصت الشركة B	الحالة 02: الشركة B امتصت الشركة A
نسبة المبادلة : PA X NB/ PB = 0.375	نسبة المبادلة : PA X NA/ PA = 0.375
عدد الأسهم الجديدة للشركة المصدرة (ANA) :	عدد الأسهم الجديدة للشركة المصدرة (ANB) :
ANA=PB/PA X NB	ANB=PA/PB X NA
=0.375 X 20000= 7500	=2.666 X 10000= 26666
القيمة الاسمية لرفع رأس المال:	القيمة الاسمية لرفع راس المال:
7500x100=750000 ..... (1)	26666x50=1333300 ..... (1)
القيمة الرياضية لـ B	القيمة الرياضية لـ A
=2 م ون .....(2)	=2.5 م. ون .....(2)
علاوة الإصدار =(1)-(2)=1.25 م	علاوة الإصدار =(1)-(2)=1.166700 م

المحور الخامس:

النظام الضريبي المتعلق بالاندماج

لتسهيل عملية الاندماج بين الشركات، استخدمت الدول قوانينها الضريبية وهذا لتمرير سياساتها بهدف تحفيز هذه العمليات أو الحد منها ،ولكن في دول أخرى لم تتطرق الى المعالجة الضريبية لمختلف عناصر الإيرادات وفوارق القيم الناتجة عن عملية الاندماج .

عموما يوجد نوعان من الأنظمة الضريبية المطبقة على عمليات الاندماج

1-النظام المشترك Régime de droit Commun :

في هذا النوع من القوانين ينص على أن اندماج الشكات هو عملية مماثلة لرفع رأس المال للشركة الدامجة والتصفية للشركة المندمجة وتشمل هذه الضرائب :

- حقوق الطابع والتسجيل
- الضرائب على أرباح الشركات المتعلق بزيادة القيم المحققة .
- الرسم على القيمة المضافة والمتعلق بالبضائع والمنتجات والاستثمارات التي تحوي على القيمة المضافة حيث ان قوانين الضرائب تنص على أن الاستثمار إذا تم التنازل عنه في مدة تقل عن 05 سنوات وجب تسديد الرسم على القيمة المضافة بالفرق وبالتناسب .

2-النظام التفضيلي Régime de faveur[1]:

يعتبر هذا النظام أن الاندماج هو عملية خاصة ذات طابع انتقالي أو ترحيلي بحيث يعتبر ان الشركة المندمجة تواصل وتستمر في الوجود من خلال الشركة وجود الشركة الدامجة .

زيادة القيم على الاصول معفاة من الضرائب على الأرباح تحت الشروط التالية :

- في حالة التنازل عن الاستثمارات الثابتة غير المهتلكة أو القابلة للاهتلاك مثل شهرة المحل والأراضي زيادة القيم تحسب على القيمة المحاسبية عند الشركة المندمجة .
- زيادة القيم على العناصر القابلة للاهتلاك والمباني تضاف على حصص تساوي 05 سنوات على النتيجة الخاضعة للضريبة بمعدل عادي للشركة الدامجة و15 سنة للمباني .

هذه الإضافة تكون مقابل إضافة الاهتلاكات على أساس منطق زيادة القيم .

- السندات والمنقولات خاصة المخزونات يمكن أن تحول للشركة الدامجة بالقيمة المحاسبية وهنا يسمح بمحو الضرائب على زيادة القيم لأن الشركة الدامجة سجلت القيم على أساس القيمة المحاسبية وسجلت أيضا المؤونات .

[1] Claude LAVABRE , Gilles LAVABRE. **Comptabilité des sociétés fusion consolidation**, (5eme édition; paris : litec, 1999), p 526 .

- الإعانات المتعلقة بالاستثمارات والتي لم تمتص بعد من النتيجة للشركة المندمجة والتي حولت إلى الشركة الدامجة أثناء عملية الاندماج ،إذا يجب إضافته بشكل متزايد لنتيجة الشركة الدامجة تحت شروط إمضاء العقد .

وتكون هذه الإضافة على مدار عمر الاستثمار المعني .

- زيادة القيم الناتجة عن المساهمات في الشركات موضوع الاندماج ،شركة مع احد لفروع يجب علينا معالجتها بطريقة الحذف (الاندماج عن طريق الترك أو تقسيم الحصص) .
- الخسائر السابقة الاهتلاكات المؤجلة للشركة المندمجة تحول الى الشركة المندمجة ولكن بإعتماد وزاري .

3–تأثير العمليات الجبائية على الاندماج :

إثناء عمليات الاندماج هناك عدة اختبارات يجب علينا دراستها

- احتمال وجود ضرائب خفية أثناء تحديد مبادلة الحصص ،إذا يجب الأخذ بعين الاعتبار الضرائب الخفية على زيادة القيم .
- التسجيل المحاسبي لهذه الضرائب لأنها تمثل ديون ضريبية مستحقة؛
- الإلزاميات الجبائية المرتبطة بالموؤنات النظامية وزيادات القيم طويلة الأجل؛
- إمكانية تحويل كل الحصص بالقيمة المحاسبية الصافية .

4– المعالجة المحاسبية للضرائب أثناء عمليات الاندماج[1]

إن مشكل التسجيل المحاسبي للضرائب مستقل عن تحديد مبادلة الحصص عند حساب قيمة التبادل .

الضرائب الخفية لا يمكن تسجيلها بل يجب تسجيل فقط الضرائب مستحقة الدفع تحت شكل ديون ضريبية مستحقة تجاه الدولة .

الضرائب المؤجلة يجب تسجيلها أيضا تحت شكل مؤونات إلا في حالة ما إذا كانت ملحقة بقسم من أقسام الأموال الخاصة للميزانية .

ويكون التسجيل المحاسبي مثلا للضرائب على زيادة القيم على الشكل التالي :

[1] Ibid, p 527.

1204	ح /نتيجة الاندماج	xxxxx
15	ح/ مؤونات الضرائب	xxxxx

أ) تسجيل الضرائب في حساب الديون أو الضرائب عند الشركة المندمجة وبالتالي رفع في الخصوم المستحقة والمحولة الى الشركة الدامجة .

ب) الضرائب لا تسجل عند الشركة المندمجة ولكن في المقابل تسجل عند الشركة الدامجة في شكل موؤنة على الضرائب، وبالمقابل تسجل علاوة الاندماج مدينة بجعل حساب الديون أو الموؤنة دائنا .

ج) الرسم على القيمة المضافة :

لمصالح الضرائب أن تقوم بتسوية وضعية الرسم على القيمة المضافة المطروح في عمليات الاندماج وهذا بـ:

1) دفع لمصالح الخزينة مبلغ TVA المستحقة وطلب استرجاع التسبيقات على الرسم على القيمة المضافة إذا كانت موجودة.
2) أو تحويل هذه المبالغ الى الشركة الدامجة ويسجل هذا في عقد الاندماج .

للمعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج وجب القيام بأمثلة وهذا بغرض دراسة الحالات المختلفة المتعلقة بالدراسة المحاسبية وكيفية التسجيل المحاسبي .

المحور السادس :

التسجيل المحاسبي لحالات الاندماج

عن طريق الضم

الحالة الأولى: تجمع بسيط بالقيمة الاسمية

قررت شركتين A;B الاندماج لتكوين شركة جديدة C عن طريق المساهمة بمجمل أصولهما، القيمة الاسمية لأسهم الشركتين متساوية وتساوي 2000 دج، وتم الاتفاق على إدماج أصول وخصوم شركتيهما مع المحافظة على نفس القيمة الاسمية، ميزانيتي الشركتين بتاريخ الاندماج معرفتان كما يلي:

ميزانية الشركة A

الأصول		الخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
مختلف الأصول	7 400 000	رأس المال	4 000 000
		احتياطات	2 000 000
		ديون مختلفة	1 400 000
المجموع	7 400 000	المجموع	7 400 000

ميزانية الشركة B

الأصول		الخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
مختلف الأصول	15 500 000	رأس المال	8 000 000
		احتياطات	6 000 000
		ديون مختلفة	1 500 000
المجموع	15 500 000	المجموع	15 500 000

حساب عدد الأسهم الجديدة :

الشركة A: رأس المال 000 000 4

احتياطات.....000 000 2

المجموع 000 000 6

عدد الأسهم الجديدة: 000 000 6/2000= 3000 سهم

الشركة B: رأس المال 000 000 8

احتياطات.....000 000 6

المجموع 000 000 6

عدد الأسهم الجديدة: 14 000 000/2000= 7000 سهم

وعليه أجمالي الأسهم في الشركة C هو: 3000+7000=10000 سهم مكون لرأس مال الشركة الجديدة

التسجيل المحاسبي لعملية الاندماج في دفاتر الشركات الثلاثة

في دفاتر الشركة A

ح م	ح د	التاريخ	م م	م د
462		ح/حقوق المساهمين	6 000 000	
5/4		ح ديون مختلفة	1 400 000	
	5/4/3/2	ح/ مختلف الأصول		7 400 000
261		ح/سندات مساهمة في الشركة C	6 000 000	
	462	ح/ حقوق المساهمين		6 000 000
		3000 سهم لشركاء A في C		
101		ح/ رأس مال A	6 000 000	
103		ح / احتياطات A	1 400 000	
	261	ح/ سندات مساهمة في الشركة C		7 400 000
		إلغاء أسهم A		

في دفاتر الشركة B

ح م	ح د	التاريخ	م م	م د
462		ح/حقوق المساهمين	14 000 000	
5/4		ح ديون مختلفة	1 500 000	
	5/4/3/2	ح/ مختلف الأصول		15 500 000
261		ح/سندات مساهمة في الشركة C	14 000 000	
	462	ح/ حقوق المساهمين		14 000 000
		7000 سهم لشركاء B في C		
101		ح/ رأس مال B	8 000 000	
103		ح / احتياطات B	6 000 000	

	261	حـ/ سندات مساهمة في الشركة C إلغاء أسهم B		14 000 000

في دفاتر الشركة C

ح م	ح د	التاريخ	م م	م د
4561		حـ/الشركاء Aعمليات/راس المال	6 000 000	
4562		حـ/الشركاء Bعمليات/ راس المال	14 000 000	
	101	حـ/ راس المال C		20 000 000
		الوعد بالدفع		
5/4/3/2		حـ/مختلف الأصول	7 400 000	
	4561	حـ/ ش Aعمليات/راس المال		6 000 000
	5/4	حـ/ محتلف الديون		1 400 000
		تحقيق مساهمات شركاء A		
5/4/3/2		حـ/مختلف الأصول	15 500 000	
	4561	حـ/ ش Bعمليات/راس المال		14 000 000
	5/4	حـ/ محتلف الديون		1 500 000
		تحقيق مساهمات شركاء B		

ميزانية الشركة C

الأصول		الخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
مختلف الأصول	22 900 000	رأس المال	20 000 000
		ديون مختلفة	2 900 000
المجموع	22 900 000	المجموع	22 900 000

الحالة الثانية: الاندماج عن طريق التجمع مع وجود فائض صندوق Fusion - Réunion

قرر مجلس إدارة كل من الشركتين **أ** و **ب** الاندماج معا لتأسيس شركة جديدة **ج**، كانت ميزانية الشركتين بتاريخ الاندماج كما يلي:

ميزانية الشركة **أ**

الأصول				الخصوم	
البيان	م الإجمالي	إهت/مؤونات	م. الصافي	البيان	المبلغ
معدات مباني وأدوات.	329 890	32 650	297 240	رأس المال	200 000
مخزونات متنوعة.	78 880	-	78 880	احتياطات	171 900
الزبائن.	30 000		30 000	موردون	39 390
بنوك ح جارية.	32 150		32 150	نتيجة السنة	34 990
الصندوق	8 010		8 010		
المجموع	**478 930**	**32 650**	**446 280**	**المجموع**	**446 280**

ميزانية الشركة **ب**

الأصول				الخصوم	
البيان	م الإجمالي	إهت/مؤونات	م. الصافي	البيان	المبلغ
معدات مباني وأدوات.	116 130	22 990	93 140	رأس المال	130 000
مخزونات متنوعة.	37 080	-	37 080	احتياطات	1 240
الزبائن.	17 000		17 000	موردون	27 840
بنوك ح جارية.	7 590		7 590		
الصندوق	250		250		
نتيجة السنة	4 020		4 020		
المجموع	**182 070**	**22 990**	**159 080**	**المجموع**	**159 080**

الشركة ج التي سوف تتحقق من خلال اندماج الشركتين تضم كل الأصول وتتحمل كل الخصوم ، مع إجراء التعديلات التالية:

- تخفيض جزافي قدره 5 % من قيمة الزبائن لكلا الشركتين؛

- تخفض مخزونات الشركتين جزافيا بمبلغ : 3 910 دج للشركة **أ** و 905 دج للشركة **ب** ؛
- مباني الشركة **ب** سجلت ارتفاعا قدره 11 000 دج(المبلغ بالآلاف)
- تتأسس الشركة الجديدة برأس مال قدره 800 000 دج مقسم إلى 4 000 سهم بقيمة أسمية قدرها 2 00 دج للسهم الواحد مقسمة على النحو التالي: 2000 سهم لحصة الشركة **أ**

65 سهم للشركة **ب** و 135 سهم تكتتب نقديا من طرف مساهمين جدد؛

- تتم تكملة حصص الشركتين عن طريق الدفع النقدي عن طريق الصندوق؛
- بلغت مصاريف التأسيس 000 35دج.

المطلوب : تحليل عملية الاندماج وإجراء التسجيلات المحاسبية في دفاتر الشركات الثلاثة: **أ، ب وج**

الحلول:

أولا: تحليل عملية الاندماج

1) التحليل الخاص بالشركة **أ:**

- تخفيض الزبائن بنسبة 5%، 000 30 ×0.05= 500 1دج
- تخفيض المخزونات = 910 3دج، الإجمالي: 1500+910 3=**410 5** دج
- حساب صافي المركز المالي الجديد : (مج الخصوم المستحقة + التغيرات)-(مجموع الأصول)

ص م م = (3000+390 36+**410 5**)- (280 446)= 480 401 دج ، وهي تمثل حصة الشركة أ في الشركة ج؛

مساهمة الشركة أ تتمثل في 000 2 سهم × 200 = 000 400، والفرق بين 480 401 و 000 400 والذي يساوي 480 1 سوف يتم دفعه أو إرجاعه من طرف الشركة الجدية **ج** لشركاء **أ** .

2) التحليل الخاص بالشركة **ب:**

- تخفيض الزبائن بنسبة 5%، 000 17 ×0.05= 850 دج
- تخفيض المخزونات = 905 دج،
- زيادة في قيمة المباني بـ: 000 11 دج، وعليه قيمة التغير موجبة 000 11 –(905+850)=**245 9**دج
- حساب صافي المركز المالي الجديد : (مج الخصوم المستحقة + التغيرات)-(مجموع الأصول)

ص م م = (810 25+030 2)- (080 159+ **245 9**)= 465 136 دج ، وهي تمثل حصة الشركة ب في الشركة ج؛

مساهمة الشركة ب تتمثل في 650 سهم × 00 2 = 000 130، والفرق بين 465 136 و 000 130 والذي يساوي 465 6دج

سوف يتم دفعه أو إرجاعه من طرف الشركة الجديدة **ج** لشركاء **ب** .

ثانيا: التسجيل المحاسبي في دفاتر الشركات الثلاثة

1) دفاتر الشركة أ

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
281....		حـ/ اهتلاكات معدات مباني وأدوات	32 650	
	24/21...	حـ/ معدات مباني وأدوات		32 650
		إدماج اهت/مؤونات من اجل تحديد المبالغ الصافية		
1201...		حـ/ نتيجة الاندماج؛	5 410	
462..		حـ/ حقوق التنازل عن الاصول(الشركة ج)	401 480	
401		حـ/ الموردون	39 390	
	24/21..	حـ/معدات مباني		297 240
	35/31/30	وأدوات		78 880
	411	حـ/ مخزونات		30 000
	512	مختلفة		32 150
	53	حـ/ الزبائن		8 010
		حـ/ بنوك		
		ح جارية		
		حـ/ الصندوق		
		المساهمة في الشركة الجديدة ج		
261....		حـ/ سندات المساهمة	400 000	
53		حـ/ الصندوق	1 480	
	462	حـ/ حقوق التنازل عن الاصول(الشركة ج)		401 480
		تسديد المساهمات (2000 سهم بـ 200دج للواحد) مع دفع		
		نقدي قدره 480 1دج		
120...		حـ/ نتيجة السنة ربح	34 990	
	1201	حـ/ نتيجة الاندماج		34 990
		ترصيد نتيجة السنة للشركة أ		
101		حـ/ رأس المال.	200 000	
106		حـ/ الاحتياطات.	171 900	
1201		حـ/ نتيجة الاندماج(990 34 – 410 5)	29 580	
	456	حـ/ الشركاء/ عمليات على		401 480
		رأس المال		

		استرجاع المساهمات واقتسام ربح الاندماج		
456		ح/ الشركاء/ عمليات على رأس المال.	401 480	
	261	ح/ ا سندات المساهمة.		400 000
	53	ح/ الصندوق		1 480
		توزيع الأسهم واقتسام الفائض للشركاء		

2) دفاتر الشركة ب

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
281....		ح/ اهتلاكات معدات مباني وأدوات	22 990	
	24/21...	ح/ معدات مباني وأدوات		22 990
		إدماج اهت/مؤونات من اجل تحديد المبالغ الصافية		
462..		ح/ حقوق التنازل عن الاصول(الشركة ج)	136 465	
401		ح/ الموردون	27 840	
	24/21..	ح/ معدات مباني وأدوات		84 040
	35/31/30	ح/ مخزونات		45 180
	411	مختلفة		17 000
	512	ح/ الزبائن		44 290
	53	ح/ بنوك ح جارية		250
	129...	ح/الصندوق		9 245
		ح/ نتيجة		
		الاندماج؛		
		المساهمة في الشركة الجديدة ج		
261....		ح/ سندات المساهمة	130 000	
53		ح/ الصندوق	6 465	
	462	ح/ حقوق التنازل عن الأصول(الشركة ج)		136 465
		تسديد المساهمات (650 سهم بـ 200دج للواحد) مع دفع		
		نقدي قدره 465 6دج		
121		ح/ نتيجة الاندماج	4 020	
	129..	ح/ نتيجة السنة		4 020
		خسارة		
		ترصيد نتيجة السنة للشركة أ		

101		ح/ رأس المال.	130 000	
106		ح/ الاحتياطات.	1 240	
1201		ح/ نتيجة الاندماج(245 9 – 020 4)	5 225	
	456	ح/ الشركاء/ عمليات على رأس المال		136 465
		استرجاع المساهمات واقتسام ربح الاندماج		
456		ح/ الشركاء/ عمليات على رأس المال.	136 465	
	261	ح/ ا سندات المساهمة.		130 000
	53	ح/ الصندوق		6 465
		توزيع الأسهم واقتسام الفائض للشركاء		

3) دفاتر الشركة ج

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
24/21...		ح/ معدات مباني وأدوات	32 650	
35/31/30		ح/ مخزونات مختلفة	78 880	
411		ح/ الزبائن	30 000	
512		ح/ بنوك ح جارية؛	32 150	
53		ح/ الصندوق	8 010	
	491	ح/ خسارة القيمة على حساب الزبائن		1 500
	401			39 390
	4551	ح/ الموردون		401 480
		ح/ ح الجاري لشركاء الشركة أ		
		تحقيق مساهمة الشركة أ		
24/21...		ح/ معدات مباني وأدوات	22 990	
35/31/30		ح/ مخزونات مختلفة	45 180	
411		ح/ الزبائن	17 000	
512		ح/ بنوك ح جارية؛	44 290	
53		ح/ الصندوق	250	
	491	ح/ خسارة القيمة على حساب الزبائن		850
	401			27 840

	4552	حـ/ الموردون		136 465
		حـ/ ح الجاري لشكاء		
		الشركة ب		
		تحقيق مساهمة الشركة ب		
4551		حـ/ ح الجاري لشركاء الشركة أ	1 480	
4552		حـ/ ح الجاري لشركاء الشركة ب	6 465	
	512	حـ/ بنوك ح جارية		7 945
		إرجاع فائض المساهمة للشركاء		
512		حـ/ بنوك حسابات جارية	270 000	
	4563	ح/ الشركاء ع /راس المال - مساهمات		270 000
		نقدية -		
4551		مساهمة 1 350 سهم × 200 دج	400 000	
4552		حـ/ ح الجاري لشركاء الشركة أ	130 000	
4563		حـ/ ح الجاري لشركاء الشركة ب	270 000	
	101	حـ/ الشركاء ع /راس المال - مساهمات نقدية		800 000
		حـ/ رأس المال		
		تأسيس الشركة ج برأس مال فدرره(4000 سهم × 200 دج)		
622...		حـ/ مصاريف التأسيس	35 000	
4567		حـ/ رق م على الخدمات 19 %	6 650	
	512	حـ/ بنوك ح جارية		41 650
		تسديد مصاريف التأسيس		

المحور السابع

المعالجة المحاسبية لحالات الاندماج

عن طريق الامتصاص

أولا: الاندماج عن طريق الامتصاص للشركات المستقلة

ومعناها أن الشركات الأطراف في عملية الاندماج لهم الاستقلالية القانونية حيث لا تكون شركة فرع للأخرى ولا تملك مساهمات فيها .

على اعتبار أن بعض حالات الاندماج عن طريق الامتصاص أو الابتلاع لشركة (y) من طرف شركة (x) ، وهي الحالات التي تتكرر في الواقع وهذا ما يسمح بإظهار المبادئ المطبقة .

متعلقة بالأنواع الأخرى للشركات .

الحالة الأولى: الاندماج عن طريق الامتصاص مع ارتباط المقاربة وقيمة المساهمات:

شركة ذات الأسهم (ا) امتصت من طرف الشركة (ب) مشروع الاندماج يقر على استخدام القيمة الرياضية مع الأخذ بعين الاعتبار أسهم الشركتين، وتقدم حسابات الشركتين على النحو التالي :

الشركة (أ) الدامجة

الأصول	المبالغ الإجمالي	إهت/مؤونات	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	3 500 000	1 500 000	2 000 000	رأس المال (5000 سهم)	1 000 000
البضائع			100 000	الاحتياطات	1 050 000
العملاء			150 000	الموردون	250 000
النقدية			50 000		
المجاميع	**3 500 000**	**1 500 000**	**2 300 000**	**المجاميع**	**2 300 000**

الشركة (ب) المندمجة

الأصول	المبالغ الإجمالي	إهت/مؤونات	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	2 250 000	1 250 00.000	1 000 000	رأس المال (3000 سهم)	600 000
البضائع			200 000	الاحتياطات	550 000
العملاء	75 000	5 000.00	70 000	الموردون	150 000
النقدية			30 000		
المجاميع	**2 325 000**	**1 255 000**	**1 300 000**	**المجاميع**	**1 300 000**

تم تقييم حصص الشركة (ب) كما يلي : الأصول الثابتة 1.350.000، المحل التجاري (Fonds de Commerce) 300.000 وباقي عناصر الميزانية بالقيمة المحاسبية متضمنة الحقوق والموؤنات المتعلقة بها مبررة،

أما القيمة الرياضية للسهم (أ) مقومة بالأخذ بعين الاعتبار زيادة القيم للأصول الثابتة المقدرة بـ 450.000.

المطلوب: - حساب قيمة المساهمة(الحصص) للشركتين؛

- التسجيل المحاسبي لعملية الاندماج في دفاتر الشركتين؛
- ميزانية الشركة(أ) بعد الاندماج.

حلول الحالة الاولى

1. **التحليل:**

- **قيمة الحصص** : قيمة المساهمة(الحصص) عبارة عن صافي المركز المالي بعد التقييم (بالأخذ بعين الاعتبار زيادة ونقصان القيم)، والتي يمكن حسابها باستخدام إحدى الطريقتين كما يلي:

الشركة ب

الطريقة الأولى :

رأس المال 600.000,00

الاحتياطات 550.000,00

200.000,00

زيادة القيم على :

70.000,00

الأصول الثابتة 350.000,00

المحل التجاري 300.000,00

1.800.000,0 0

1.950.000,00

الموردون .....

(150.000,00)

1.800.000,00

الطريقة الثانية :

الأصول الثابتة 1.350.000,00

البضائع .....

العملاء .....

النقدية 30.000,00

المحل التجاري 300.000,00

حصص المبادلة :

الحسابات السابقة سمحت لنا بحساب القيمة الرياضية للأسهم ب :

b=1800 000 /3000 =600

إجراء تقييم للسهم a

رأس المال 1.000.000,00

احتياطات 1.050.000,00

2.050.000,00

زيادة القيم على الأصول الثابتة 450.000,00

القيمة الرياضية (Valeur Mathématique) .. 2.500.000,00

الطرق الأخرى للحساب ممكنة والتي تسمح بالمراقبة كما هو مبين أسفله .

القيمة الرياضية للسهم A تقدر ب : a= 2500 000 /5000 = 500

إذا قيمة المبادلة : a / b = 500 / 600 ⇦ 5 b = 6 a

- **مكافآت الشركاء :**

أسهم الشركة المندمجة (b) سوف تكافئ من أسهم الشركة (a) التي شكلت عند رفع رأس المال

الطريقة الأولى : تتعلق بمكافأة قيمة الحصص المقدرة ب 1.800.000,00 لعدد الأسهم المقدرة ب 500 سهم

إذا عدد الأسهم :

1.800.000,00 /500 = 3600 Action

الطريقة الثانية :الـ 3000 سهم لـ (B) يجب أن تستبدل بـ الأسهم (a) الجديدة من وجهة احترام المبادلة

5 b = 6 a ⇨b = 6 / 5 a ⇨3000 b = 3600 a

الـ 3600 سهم سوف تمنح للمساهمين في الشركة ب عند حلها ، حصص المبادلة تكون بـ: 06 أسهم (a) مقابل 05 أسهم لـ (b)

- **علاوة الاندماج (Prime de Fusion)**

الأسهم أو الحصص الجديدة سوف تسجل بقيمة اسمية 200 ، قيمة الحصص أو القيمة الرياضية اكبر من قيمة رفع رأس المال ، هذا الفرق يشكل احتياطي يسمى (علاوة الاندماج) وتحسب بالشكل الآتي :

القيمة الرياضية أو قيمة الحصص 1.800.000,00

قيمة رفع رأس المال (200) *(3600) 720.000,00

علاوة الاندماج 1.080.000,00

2- المعالجة المحاسبية عند الشركة المندمجة ب :

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
462..		ح/ حقوق التنازل عن الأصول(الشركة أ)	1 800 000	
401		ح/ الموردون	150 000	
281...		ح/ اهتلاكات معدات مباني وأدوات	1 250 000	
49....		ح/مؤونات تدني قيم الحقوق؛	5 000	
	24/23/21	ح/ معدات مباني		2 250 000
	30	وأدوات		200 000

	411	حـ/ بضائع		75 000
	512	حـ/ الزبائن		30 000
	1205	حـ/ بنوك ح جارية		650 000
		حـ/ نتيجة الاندماج؛		
		ترصيد الاصول والخصوم وتحديد مساهمة الشركة ب في الشركة أ		

- **مكافآت الحصص :**

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
262..		حـ/سندات المساهمة	1 800 000	
	462	حـ/ حقوق التنازل عن الاصول(الشركة أ)		1 800 000
		3600 سهم بقيمة اسمية 200		

- **حقوق الشركاء**

101		حـ/ رأس المال.	600 000	
106		حـ/ الاحتياطات.	550 000	
1205		حـ/ نتيجة الاندماج(245 9 – 020 4)	650 000	
	456	حـ/ الشركاء/ عمليات على رأس المال		1 800 000
		استرجاع المساهمات واقتسام ربح الاندماج		
• **استرجاع عناصر الأصول**				
456		حـ/ الشركاء/ عمليات على رأس المال.	1 800 000	
	261	حـ/ ا سندات المساهمة.		1 800 000
		منح 3600 سهم a مقابل 3000 سهم b الشركة ب		

3- **المعالجة المحاسبية عند الشركة الدامجة أ**

ويتعلق التسجيل برفع رأس المال .

/2...		حـ/ شهرة المحل	300 000	
24/21...		حـ/ معدات مباني وأدوات	1 350 000	
35/31/30		حـ/ مخزونات مختلفة	200 000	
411		حـ/ الزبائن	75 000	

512		حـ/ بنوك ح جارية؛	30 000	
	491	حـ/ خسارة القيمة على حساب		5 000
	401	الزبائن		150 000
	4551	حـ/ الموردون		1 800 000
		حـ/ ح الجاري لشركاء		
		الشركة ب		
		تحقيق مساهمة الشركة ب		

4551		حـ/ ح الجاري لشركاء الشركة ب	1 800 000	
	101	حـ/رأس المال		720 000
	107	حـ/ علاوة الاندماج		1 080 000
		3600 سهم bممنوحة لـ لشركاء		

ثانيا: الحالة الثانية المبادلة و قيم الحصص غير مرتبطة (وهي الحالة الأكثر استعمالا)

نأخذ نفس معطيات الحالة الثانية السابقة ، ونفرض أن للشركتين نفس القدرة على توليد الأرباح و القدرة على التمويل الذاتي من جهة، ومن جهة أخرى و لضمان التوافق لمشروع الاندماج تم تقييم عناصر أصول وخصوم الشركتين بالقيم الدفترية من اجل ضمان التجانس في تقييم ميزانية الشركة المندمجة بعد الاندماج .

الحل : معادلة أو مبادلة الحصص : **a = b** أي يتم استبدال سهم من **A** مقابل سهم من **B**

- **قيمة الحصص**

حصص المبادلة معرفة باستقلال على هذه القيمة ،هذا التقييم ليس له أهمية بالنسبة لعدد الأسهم الجديدة .

الحصص مقومة بقيمتها المحاسبية و تحول بمبلغ :

رأس المال **600.000,00**

الاحتياطات **550 00.000**

1.150.000,00

- **مكافأة الشركاء**

لأنه توجد 3000 سهم لـ B نقوم بتبادل سهم من B مقابل سهم من A ، إذا من الضروري تشكيل 3000 سهم A من اجل مكافئة الحصص B .

علاوة الاندماج : القيمة الرياضية أو قيمة الحصص 1.150.000,00

رفع رأس المال (200)*(3000) 600.000,00

علاوة الاندماج..... 550.000,00

3- **المعالجة المحاسبية عند الشركة المندمجة ب :**

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
462..		ح/ حقوق التنازل عن الاصول(الشركة أ)	1 150 000	
401		ح/ الموردون	150 000	
281...		ح/ اهتلاكات معدات مباني وأدوات	1 250 000	
49....		ح/مؤونات تدني قيم الحقوق؛	5 000	
	24/23/21	ح/ معدات مباني		2 250 000
	30	وأدوات		200 000
	411	ح/ بضائع		75 000
	512	ح/ الزبائن		30 000
		ح/ بنوك ح جارية		
		ترصيد الاصول والخصوم وتحديد مساهمة الشركة ب في الشركة أ		

- **مكافآت الحصص :**

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
262..		ح/سندات المساهمة	1 150 000	
	462	ح/ حقوق التنازل عن الاصول(الشركة أ)		1 150 000
		3000 سهم بقيمة اسمية 200		

- **حقوق الشركاء**

101		ح/ رأس المال.	600 000	
106		ح/ الاحتياطات.	550 000	
	456	ح/ الشركاء/ عمليات على رأس المال		1 150 000
		استرجاع المساهمات واقتسام ربح الاندماج		
- **استرجاع عناصر الأصول**				
456		ح/ الشركاء/ عمليات على رأس المال.	1 150 000	
	261	ح/ ا سندات المساهمة.		1 150 000
		منح 3000 سهم a مقابل 3000 سهم b الشركة ب		

3- **المعالجة المحاسبية عند الشركة الدامجة أ**

ويتعلق التسجيل برفع رأس المال .

24/21...		حـ/ معدات مباني وأدوات	1 000 000	
35/31/30		حـ/ مخزونات مختلفة	200 000	
411		حـ/ الزبائن	75 000	
512		حـ/ بنوك ح جارية؛	30 000	
	491	حـ/ خسارة القيمة على حساب		5 000
	401	الزبائن		150 000
	4551	حـ/ الموردون		1 150 000
		حـ/ ح الجاري لشركاء		
		الشركة ب		
		تحقيق مساهمة الشركة ب		

4551		حـ/ ح الجاري لشركاء الشركة ب	1 150 000	
	101	حـ/رأس المال		600 000
	107	حـ/ علاوة الاندماج		550 000
		3000 سهم bممنوحة لـ لشركاء		

ثالثا: عن طريق الامتصاص للشركات المرتبطة بمساهمات (شركات غير مستقلة):

في الحالات السابقة لا توجد أي شركة من الشركات التي تكون طرف في عملية الاندماج تملك مساهمات في الشركات الأخرى ،لكن في اغلب الأحيان تكون الشركات موضوع الاندماج لها علاقة ببعضها البعض إما على شكل مساهمات أو حصص .

في الواقع تكون هذه العملية متكررة فيما يخص المساهمات، أين يكون الهدف من الشركة المانحة للأسهم او المساهمات والتي تمارس السيطرة على الشركة الأخرى وهذا كله من اجل تفعيل قرار الاندماج .

في هذه الحالات المساهمات تطرح عدة مشاكل عند الاندماج:

- من اجل حساب القيمة الرياضية للأسهم أو الحصص، لأن حصص المبادلة أو معادلة الحصص غير مستقلة بصفة كلية أو جزئية .
- من اجل تجنب أن الشركة الدامجة أو الجديدة لا تملك أسهم أو حصص في أصولها خلال عملية الاندماج .

إذا سنقوم بدراسة ثلاث حالات :

الحالة الأولى : الشركة الدامجة تملك أسهم أو حصص في الشركة المندمجة.

الحالة الثانية : الشركة المندمجة تملك أسهم أو حصص في الشركة الدامجة.

الحالة الثالثة : الشركة الدامجة والمندمجة تملك أسهم متبادلة فيما بينهم .

على اعتبار أن تقييم الحصص يكون على أساس القيمة الرياضية ومعادلة الحصص مرتبطة بقيم الحصص .

الحالة الأولى : الشركة الدامجة تملك مساهمات في الشركة المندمجة

لنفرض أن الشركة (A) تملك 20 % من أسهم الشركة (B) التي اندمجت مع الأولى ،حساب مبادلة الحصص يكون على أساس القيمة الرياضية .

والميزانيات بعد إقفال الحسابات كما يلي :

الشركة (A) الدامجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	3.200.000,00	رأس المال (15000 سهم)	3.000.000,00
سندات (B) (2000 سهم)	240.000,00	الاحتياطات	690.000,00
البضائع	300.000,00	الموردون	310.000,00
العملاء	200.000,00		
النقدية	60.000,00		
المجاميع	4.000.000.00	**المجاميع**	4.000 000,00

الشركة (B) المندمجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	1.300000.,00	رأس المال (10000 سهم)	1000 000,00
البضائع	200.000,00	الاحتياطات	500.000,00
العملاء	150.000.,00	الموردون	200.000,00
النقدية	50.000,00		
المجاميع	1.700.000,00	**المجاميع**	1.700.000,00

أولا : حساب الأصول الصافية للشركة (B)

الأصول الصافية الحقيقية..... 1.700.000,00

الموردون ..... (200.000,00)

1.500.000,00

-الأصول الصافية للشركة (B) 1.500.000,00 * (2.000/10.000) = 300.000,00

الأصول الصافية للشركة (A) 1.500.000,00 * (8.000/10.000) = 1.200.000,00

حصص المبادلة :

القيمة الرياضية لأسهم (B) : b = 1.500.000/10.000 = 150

إذا الأسهم الممنوحة من (A) لزيادة القيمة (150- 120) = 30 لحصص الأسهم (B) إذا الحيازة 240.000 / 2.000 = 120 .

إذا قيم أسهم (A) :

رأس المال 3.000.000,00

الاحتياطات ..... + 690.000,00

3.690.000,00

زيادة القيم للأسهم (B)

(150- 120) 2.000 ..... + 60.000,00

3.750.000,00

القيمة الرياضية لأسهم (A) : a = 3.750.000,00/15.000 = 250

إذا حصص المبادلة : 5b=3a ⇨ a/b = 250/150

- مكافأة الشركاء :

حصة الشركة الدامجة (A) تستبدل بالأسهم المنوحة التي سوف تحذف إذا حصة الشركاء الآخرين (8.000) سوف تكافئ عن طريق تكوين الأسهم والتي تساوي : 1.200.000,00 /250 = 4.800 سهم

الـ 4800 سهم a سوف تمنح للشركاء لـ b وأيضا الشركة لـ a عند حل الشركة b 4.800 سهم للشركة a سوف تمنح مقابل 8.000 سهم b وتساوي 03 a مقابل 05 b

- مكافأة الشركاء :

قيمة الأصول الصافية المرحلة من طرف B 1.500.000,00

رفع رأس المال (4800) (200) 960.000,00

الأسهم B الملغاة 240.000,00

1.200.000,00

علاوة الاندماج 300.000,00

هذه العلاوة تتكون من :

- علاوة الاندماج والمسماة بالخاصة : (250- 200) * 4800 ..... 240.000,00

- زيادة القيمة للاندماج 150 (2000) - 240000 ..... 60.000,00

300.000,00

من الناحية القانونية يوجد حلين ممكنين من اجل إعداد عقد الاندماج [1]

الأولى : الاندماج عن طريق الترك أو التنازل (Fusion –Renonciation)

ومؤداها إن تقوم الشركة الدامجة باستنزال قيمة مالها لدى الشركة المندمجة من المقابل الذي تقدمه لهذه الأخيرة عوضا عن حصة الاندماج في مجموعها .

الشركة الدامجة تمتص مجموع الأصول الصافية المتعلقة بالشركة المندمجة ، وتصرح بترك (على سبيل المثال 20 %) من رفع رأس المال بالمقابل حذف الأسهم الممنوحة .

الثانية :اندماج عن طريق تقسيم الحصص : (Fusion –Allotissement)

وفحواها أن تقوم الشركة المندمجة بتوزيع جانب من أموالها إلى الشركة الدامجة مقابل ما لهذه الأخيرة من أسهم فيها ويقوم باقي ذمتها المالية كحصة اندماج من الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة .

وفي غالب الأحيان المشرع الضريبي يخضع زيادة القيمة الناتجة عن التصفية للضريبة بينما يعفي حصة الاندماج لذلك فإن هذه الطريقة الأخيرة تكاد تكون مهجورة في الواقع العلمي .

تصرح الشركة المندمجة بامتصاص حصة المساهمين الآخرين في الأصول الصافية للشركة المندمجة من جهة ، وتقوم من جهة أخرى بتقسيم الأصول الموافقة لهذه الحقوق .

زيادة القيم الناتجة عن الاندماج تسجل كأرباح لذا من الناحية الضريبية هذه الطريقة غير مرغوب فيها .

المعالجة المحاسبية عند الشركة المندمجة :

- تحويل الأصول والخصوم

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
462	حقوق التنازل عن الأصول A	1.800.000,00	
401	المـوردون	150.000,00	
21/24...	الأصول الثابتة		2.250.000,00
30	البضائع		200.000,00
411	العملاء		75.000,00
53/52	النقدية		30.000,00
	حسب عقد الاندماج		

- مكافآت الحصص :

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
261	سندات الشركة A	1.800.000,00	
462	حقوق التنازل عن الأصول A		1.800.000,00
	4800 سهم بقيمة اسمية بـ 100 ون مقيمة بـ 250 .		

[1] 470 د.أحمد محمد محرز ، اندماج الشركات . (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1997) ، ص 237 .

- حقوق الشركاء

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
101	رأس المال	1.000.000,00	
106	الاحتياطات	500.000,00	
462	حقوق التنازل عن		300.000,00
456	الأصول A		
	الشركاء		1.200.000,00
	للتوزيع على الشركاء		

- استرجاع عناصر الأصول

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
456	الشركاء	1.200.000,00	
261	سندات الشركة A		1.200.000,00
	منح 4800 سهم A مقابل 8000 سهم B		

3- المعالجة المحاسبية عند الشركة الدامجة

- الحصص :

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
24/12/21	الأصول الثابتة	1.300.000,00	
30	البضائع	200.000,00	
411	عملاء B	150.000,00	
53/52	النقدية	50.000,00	
401	الموردون B		200.000,00
462	الشركة B		1.500.000,00
	حصص B حسب عقد الاندماج		

- رفع رأس المال

462	الشركة B	1.500.000,00	
101	رأس المال		960.000,00
120	علاوة الاندماج		300.000,00
261	سندات الشركة B		240.000,00
	4800 سهم ممنوحة لـ B وحذف الأسهم الممنوحة		

الحالة الثانية : الشركة المندمجة تملك مساهمات عند الشركة الدامجة :

شركة المساهمة (A) تأمل في اندماج الشركة (B) هذه الأخيرة تملك 10 % من الأسهم في الشركة A كانت الميزانيات للشركات في تاريخ الاندماج كما يلي :

الشركة (A) الدامجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	18.500.000,00	رأس المال (30.000 سهم)	15.000.000,00
البضائع	1.500.000,00	الاحتياطات	5000.000,00
العملاء	800.000,00	الموردون	1.500.000,00
النقدية	700.000,00		
المجاميع	35.000.000,00	المجاميع	35.000.000,00

الشركة (B) المندمجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	4.000.000,00	رأس المال (21000 سهم)	1.000.000,00
البضائع	1.800.000,00	الاحتياطات	500.000,00
سندات (A) (2000 سهم)	500.000,00	الموردون	200.000,00
العملاء	500.000,00		
النقدية	200.000,00		
المجاميع	7.000.000,00	المجاميع	7.000.000,00

في عقد الاندماج نصت أن مبادلة الحصص تكون على أساس القيمة الرياضية ، كل القيم تتم على أساس القيم المحاسبية باستثناء الأسهم A الممنوحة من طرف B تحمل المحل التجاري والمقدر بـ 200.000,00 دج عند B و 100.000,00 عند A .

الحل : يوجد حلان ممكنان :

1-أما تحميل الأصول للشركة المندمجة بالمجموع بما فيها أسهم الشركة الدامجة الممنوحة لها ، هذه الأسهم أو الحصص يمكن حذفهم عن طريق تخفيض رأس المال وتبقى الشركة الدامجة .

2-حصص الأصول الصافية للشركة المندمجة وتحذف الأسهم التي تمنح للشركاء بالشركة المندمجة ،وفي نفس الوقت تكافئ الحصص .

الحل الأول يعتبر أن زيادة القيم المتعلقة بالأسهم تعتبر كزيادة عن الاندماج ،وهي الأكثر استعمالا لأنها تسهل التطبيقات الجبائية .

الحسابات :

قيم الحصص :

الشركة B منحت حصص للشركة a ،تقييم الأصول الصافية للشركة B يكون بمعرفة أولية على قيم a من وجهة نظر مسك الحسابات خاصة ما يتعلق بزيادة ونقصان القيم .

	تقييم الحصص A	تقييم الحصص B
رأس المال	15.000.000,00	4.200.000,00
الاحتياطات	5.000.000,00	1.600.000,00
المحل التجاري	1.000.000,00	300.000,00
(1) القيمة المحاسبية المصححة	2.1000.000	(1) 6.300.000,00
القيمة الرياضية	700 =21000000/30000	300= 6300 000/21000

(2) زيادة المحل التجاري والموافق لعدد الأسهم : (3000*700)- 180000 = 300000

- حصص المبادلة :

بالاعتماد على القيمة الرياضية كما نص عليه عقد الاندماج ، حصص المبادلة تكون على الشكل التالي : $a / b = 700 / 300 \Longrightarrow 7\,b = 3\,a$ ou $b = 3 / 7\,a$

أي 03 أسهم من A مقابل 07 أسهم من B

- مكافأة الحصص :

قيمة الحصص 6.300.000,00

تقويم العناصر 700

عدد الأسهم المشكلة ..... 6.300.000,00 / 700= 9000 سهم .

وهذا الحساب معناه أيضا أن عدد الأسهم يمكن حسابها انطلاقا من معادلة مبادلة الحصص أي أن الأسهم B تستبدل بـ 21000 سهم من A

$B = 3/7\,a \Longrightarrow 21000\,b = 9000\,a$

- علاوة الاندماج :

القيمة الرياضية		6.300.000,00	
رفع رأس المال	(500*9000)	4.500.000,00	4.500.000,00
		1.800.000,00	
حذف أسهم A المحولة لـ B والمقدرة بـ 3000 سهم		600.000,00	1.500.000,00
رفع رأس المال		3.000.000,00	
قيمة علاوة الدمج		1.200.000,00	

المعالجة المحاسبية عند الشركة المندمجة :

- تحويل عناصر الأصول والخصوم

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
462	الشـركة A	6.300.000,00	
401	المـوردون	1.200.000,00	
24/23/21	الأصول الثابتة		4.000.000,00
261	سندات المساهمة A		1.800.000,00
30	البضائع		500.000,00
411	العملاء		500.000,00
53/52	النقدية		200.000,00
1201	نتيجة الاندماج		500.000,00
	حسب عقد الاندماج		

- مكافآت الحصص :

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
261	سندات الشركة A	6.300.000,00	
462	الشركة A		6.300.000,00
	9000 سهم بقيمة اسمية بـ 500 ون مقيمة بـ 700 .		

- حقوق الشركاء

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
101	رأس المال	4.200.000,00	
106	الاحتياطات	1.600.000,00	
120	نتيجة الاندماج	500.000,00	
4562	الشركاء		6.300.000,00
	للتوزيع على الشركاء		

- استرجاع عناصر الأصول

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
4562	الشركاء	6.300.000,00	
261	سندات الشركة A		6.300.000,00
	منح 900 سهم A مقابل 21000 سهم B		

- المعالجة المحاسبية عند الشركة الدامجة

- الحصص :

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
24/23/21	الأصول الثابتة	4.000.000,00	
207	المحل التجاري	200.000,00	
261	سندات الشركة A	2.100.000,00	
30	البضائع	500.000,00	
411	عملاء B	500.000,00	

53/52	النقدية	200.000,00	
530	الموردون B		1.200.000,00
4621	الشركة B		6.300.000,00
	حصص B حسب عقد الاندماج		

- رفع رأس المال

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
4621	الشركة B	6.300.000,00	
101	رأس المال		4.500.000,00
120	علاوة الاندماج		1.800.000,00
	9000 سهم ممنوحة لـ B		

- تخفيض رأس المال

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
101	رأس المال	1.500.000,00	
120	علاوة الاندماج	600.000,00	
462	الشركة A		2.100.000,00
	حذف 300 سهم بقيمة اسمية 500 مقومة بـ700		

الحالة الثالثة : وجود مساهمات متبادلة Participation Réciproque entre les deux sociétés

بالاعتماد دائم على التطبيق العددي لحل هذا النوع من الاندماج نفرض أن الشركة A امتصت الشركة B وكل من هذه الشركات منحت للأخرى 8% من رأس المال للأخرى وفيما يلي الحسابات المقفلة في تاريخ الاندماج .

الشركة (A) الدامجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	2.450.000,00	رأس المال (20000	2.000.000,00
سندات (B) (2000 سهم)	200.000,00	سهم)	960.000,00
البضائع	200.000,00	الاحتياطات	40.000,00
العملاء	100.000,00	الموردون	
النقدية	50.000,00		
المجاميع	3.000.000.00	المجاميع	3.000.000.00

الشركة (B) المندمجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	2.300.000,00	رأس المال (10000	2.000.000,00
البضائع	2.50.000,00	سهم)	620.000,00
سندات (A) (1600 سهم)	240.000,00	الاحتياطات	280.000,00

العملاء	400.000,00	الموردون	300.000,00
النقدية	10.000,00	القروض البنكية	
المجاميع	3.200.000,00	المجاميع	3.200.000,00

نص عقد الاندماج ان مبادلة الحصص تكون حسب القيمة الرياضية على أساس الميزانيات أعلاه مع زيادة قيمة 1.000.000,00 على الأصول الثابتة لـ(A) و 300 000لـ (B)

- حساب القيمة الرياضية للأسهم (A) و الأسهم (B)

	الشركة (A)	الشركة (B)
رأس المال	2.000.000,00	2.000.000,00
الاحتياطات	2.000.000,00	2.000.000,00
زيادة القيم على الأصول.....	2.000.000,00	2.000.000,00
زيادة القيم على الحصص	800 (b-250)/3.960.000	1600 (a-150)/2.920.000
(+)	1600(a-150)	800(b-250)
عدد الأسهم	10.000سهم	20.000 سهم

من المعادلتين : $20.000\ a = 3.960.000 + 800\ (b-250)$

$10.000\ b = 2.920.000 + 1.600(a-150)$

قيمة الحصص (بما فيها الأسهم)

$2.920.000 + 1600(200 - 150) = 3.000.000$

إذا قيمة المساهمات تساوي إلى :

$3.000.000 * 8\% = 240.000$ للشركة A

الباقي $= 3.000.000 * 92\% = 2.760.000$ لشركاء B

- حصص المبادلة :

$a/b = 200/300 \Rightarrow 2b = 3a$ ou $b = 3/2a$

حصص (A) في (B) و تستبدل في الحصص الممنوحة لـ A وحصص باقي الشركاء (B) = 10.000- 800 = 9.200 سهم .

9200 سهم تكافئ عن طريق تكوين الأسهم مع احترام حصص المبادلة .

$9.200\ b = 13.800\ a \Rightarrow b = 3 / 2\ a$

الـ 13.800 سهم A سوف تمنح للشركاء A و b عند حل الشركة b والمبادلة تتم على أساس 03 A مقابل B02 .

- علاوة الدمج :

	العلاوة	رأس المال

قيمة الأصول المحولة 3.000.000,00

رفع رأس المال 1.380.000,00

(13800)*(100) ..... 1.380.000,00.

الأسهم A المحولة 200.000,00

1.580.000,00

علاوة الاندماج..... 1.420.000,00 /

حذف 1600 سهم المحولة لـB 160.000,00 160.000,00

رفع رأس المال (13800-1600)=12200 سهم 1.220.000,00

علاوة الاندماج 1.260.000,00

يمكن أيضا حساب علاوة الاندماج بالطريقة الآتية :

علاوة الدمج .....(100-200)(13800-1600)..... 1.220.000,00

زيادة القيم الناتجة عن الاندماج للأسهم الممنوحة (300)(800)-200.000 ..... 40.000,00

علاوة الاندماج 1.260.000,00

المعالجة المحاسبية عند الشركة المندمجة :

- تحويل عناصر الأصول والخصوم

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
462	الشركة A	3.000.000,00	
164..	القروض	300.000,00	
401	الموردون	280.000,00	
24/23/21	الأصول الثابتة		2.300.000,00
261	سندات المساهمة A		240.000,00
30	البضائع		250.000,00
411	العملاء		400.000,00
53/52	النقدية		10.000,00
120	نتيجة الاندماج		3.800.000,00
	حسب عقد الاندماج		

- مكافآت الحصص :

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
261	سندات الشركة A	2.760.000,00	
462	الشركة A		2.760.000,00
	13800بقيمة اسمية بـ 100ن مقيمة بـ 200		

- حقوق الشركاء

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
101	رأس المال	2.000.000,00	
106	الاحتياطات	620.000,00	
120	نتيجة الاندماج	380.000,00	
..456	الشركاء		2.760.000,00
462	الشركة A		240.000,00
	للتوزيع على الشركاء		

- استرجاع عناصر الأصول

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
..456	الشركاء	2.760.000,00	
261	سندات الشركة A		2.760.000,00
	منح 13800A مقابل 9200 B		

3- المعالجة المحاسبية عند الشركة الدامجة

- الحصص :

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
24/23/21	الأصول الثابتة	2.600.000,00	
...261	سندات الشركة A	320.000,00	
30	البضائع	250.000,00	
411	عملاء B	400.000,00	
53/52	النقدية	10.000,00	
530	الموردون B		300.000,00
164	القروض		280.000,00
462	الشركة B		3.000.000,00
	حصص B حسب عقد الاندماج		

- رفع رأس المال

..462	الشركة B	3.000.000,00	
101	رأس المال		1.380.000,00
120	علاوة الاندماج		1.420.000,00
...261	سندات B		200.000,00
	9000 سهم ممنوحة لـ B		

- تخفيض رأس المال

101	رأس المال	160.000,00	
..120	علاوة الاندماج	160.000,00	
...462	الشركة A		320.000,00
	حذف 1600 سهم بقيمة اسمية 100 مقومة بـ 200		

المحور الثامن:

المعالجة المحاسبية في حالة الدمج بين طريق الشراء والاندماج

من اجل معالجة هذه الطريقة نفرض أن إحدى الشركات تتوفر على فائض في السيولة ، لذا قررت الاندماج عن طريق الامتصاص ومكافأة حصصها ،جزء عن طريق تكوين أسهم والجزء الأخر عن طريق شيك بنكي وهذا بتكوين 100 سهم لهذا الغرض ،وكانت الميزانيات في تاريخ الإقفال كما يلي .

(A) الدامجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
الأصول المختلفة	390.000,00	رأس المال (400 سهم)	200.000.00
النقدية	110 000 ,00	الاحتياطات	200.000,00
		الديون	100.000,00
المجاميع	500.000,00	المجاميع	500.000,00

الشركة (B) المندمجة

الأصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ
أصول مختلفة	150.000,00	رأس المال	100 000,00
		الاحتياطات	20.000,00
		الديون	30.000,00
المجاميع	150.000,00	المجاميع	150.000,00

حساب قيمة الحصص و حصص المبادلة تحسب على أساس القيمة الرياضية .

في هذه الحالة حصص المبادلة وتفصيل المكافآت معروف ، ويبقى تحديد قيم الحصص وعلاوة الاندماج

القيمة الرياضية للأسهم A

رأس المال 200.000,00

الاحتياطات 200.000,00

القيمة الرياضية 400.000,00

عدد الأسهم ..... 400 سهم

القيمة الرياضية للسهم 1.000

- قيمة الحصص :

مكافأة عن طريق 100 سهم .....(1.000)*(100) = 100.000,00

مكافأة عن طريق شيك 100.000,00

-زيادة القيم الخاصة بالاندماج 200.000,00

200.000 – (100.000+20.000)= 80.000 (للشركة B)

علاوة الاندماج:

قيمة الحصص مدفوعة عن طريق الأسهم 100.000,00

رفع رأس المال (500)(100)..... 50.000,00

علاوة الاندماج 50.000,00

التسجيل في يومية الشركة المندمجة

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
401	الديون	30.000,00	
462	الشركة A	200.000,00	
24/23/21	أصول مختلفة		150.000,00
120	نتيجة الاندماج		80.000,00
53/52	النقدية	100.000,00	
261	سندات الشركة A	100.000,00	
462	الشركة A		200.000,00
101	رأس المال	100.000,00	
106	الاحتياطات	20.000,00	
120	نتيجة الاندماج	80.000,00	
4651	الشركاء		200.000,00
4561	الشركاء	200.000,00	
...261	سندات الشركة A		100.000,00
53/52	النقدية		100.000,00

التسجيل في يومية الشركة الدامجة

24/23/21	أصول مختلفة	230.000,00	
401	ديون		30.000,00
..462	الشركة B		200.000,00
...462	الشركة B	2.760.000,00	
53/52	النقدية		2.760.000,00
...462	الشركة B	100.000,00	
101	رأس المال		50.000,00
120	علاوة الاندماج		50.000,00

المحور التاسع

المعالجة المحاسبية للإندماج عن طريق الترك أو التنازل (Fusion –Renonciation)

ومؤداها إن تقوم الشركة الدامجة باستنزال قيمة مالها لدى الشركة المندمجة من المقابل الذي تقدمه لهذه الأخيرة عوضا عن حصة الاندماج في مجموعها .

الشركة الدامجة تمتص مجموع الأصول الصافية المتعلقة بالشركة المندمجة ، وتصرح بترك (على سبيل المثال 20 %) من رفع رأس المال بالمقابل حذف الأسهم الممنوحة .

الثانية :اندماج عن طريق تقسيم الحصص : (Fusion –Allotissement)

وفحواها أن تقوم الشركة المندمجة بتوزيع جانب من أموالها إلى الشركة الدامجة مقابل ما لهذه الأخيرة من أسهم فيها ويقوم باقي ذمتها المالية كحصة اندماج من الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة .

وفي غالب الأحيان المشرع الضريبي يخضع زيادة القيمة الناتجة عن التصفية للضريبة بينما يعفي حصة الاندماج لذلك فإن هذه الطريقة الأخيرة تكاد تكون مهجورة في الواقع العلمي .

تصرح الشركة المندمجة بامتصاص حصة المساهمين الآخرين في الأصول الصافية للشركة المندمجة من جهة ، وتقوم من جهة أخرى بتقسيم الأصول الموافقة لهذه الحقوق .

زيادة القيم الناتجة عن الاندماج تسجل كأرباح لذا من الناحية الضريبية هذه الطريقة غير مرغوب فيها .

المعالجة المحاسبية عند الشركة المندمجة :

- **تحويل الأصول والخصوم**

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
...462	الشـركة A	1.800.000,00	
401	المـوردون	150.000,00	
24/23/21	الأصول الثابتة		2.250.000,00
30	البضائع		200.000,00
411	العملاء		75.000,00
53/52	النقدية		30.000,00
	حسب عقد الاندماج		

- **مكافآت الحصص :**

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
...261	سندات الشركة A	1.800.000,00	
...462	الشركة A		1.800.000,00
	4800 سهم بقيمة اسمية بـ 100 ون مقيمة بـ 250 .		

- **حقوق الشركاء**

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
101	رأس المال	1.000.000,00	
106	الاحتياطات	500.000,00	
..462	الشركة A		300.000,00
...456	الشركاء		1.200.000,00
	للتوزيع على الشركاء		

- استرجاع عناصر الأصول

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
...456	الشركاء	1.200.000,00	
..261	سندات الشركة A		1.200.000,00
	منح 4800 سهم A مقابل 8000 سهم B		

المعالجة المحاسبية عند الشركة الدامجة

- **الحصص :**

أرقام الحسابات		مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
24/23/21	الأصول الثابتة	1.300.000,00	
30	البضائع	200.000,00	
411	عملاء B	150.000,00	
53/52	النقدية	50.000,00	
401	الموردون B		200.000,00
...462	الشركة B		1.500.000,00
	حصص B حسب عقد الاندماج		

- رفع رأس المال

..462	الشركة B	1.500.000,00	
101	رأس المال		960.000,00
120	علاوة الاندماج		300.000,00
..261	سندات الشركة B		240.000,00
	4800 سهم ممنوحة لBوحذف الأسهم الممنوحة		

القسم الثالث :

المحاسبة عن أعمال تجميع الحسابات

تمهيد:

بعد ظهور العولمة وزيادة المنافسة جعل التكتل بين المؤسسات الاقتصادية نتيجة حتمية وذلك بغية الاستمرار والبقاء في السوق ما أدى إلى ظهور مجمعات الشركات، والمتمثل في تجمع عدة شركات عن طريق المشاركة في رأسمال كل منها بما يحقق السيطرة عليها من طرف شركة يطلق عليها تسمية الشركة الأم تمارس رقابة على تسيير بقية الشركات الأخرى والتي تسمى بالشركات التابعة، حيث تخضع هذه الأخيرة لسيطرة ورقابة الأولى، ما يعني وجود رابطة التبعية فيما بين الشركات التابعة للمجمع.

إن هذا النوع من الشركات أدى إلى ظهور بعض المشاكل كون القوائم المالية الفردية لا تعبر عن الوضعية الحقيقة للذمة المالية للمجمع مما يستدعي إعداد قوائم مالية مجمعة، ومن أجل الوصول إلى هذه القوائم لابد من إتباع تقنية تجميع الحسابات بهدف تقديم صورة أوضح لجميع الأطراف المستفيدة.

وعليه سوف نتناول في هذا القسم المعالجة المحاسبية لتجميع الحسابات مع التطرق لجملة الشروط القانونية والجبائيء الواجب تطبيقها لإصدار قوائم مالية مجمعة بهدف الوصول إلى إعطاء الصورة الحقيقية لوضعية المجمع ككل عكس ما تظهره قوائم شركات المجمع منفردة

المحور الأول

مفاهيم أولية أساسية

أولا: التطور التاريخي لمجمع الشركات

إن بداية ظهور المجمعات كانت في أواخر القرن 19، وظهرت حسب " Brigham Ehrhadt "في سنة 1889، عندما أصبحت "نيوجرسي" أول ولاية تسمح بتحديد قانون يعطي الحق للشركات التي سيتم تشكيلها لغرض وحيد وهو امتلاك أسهم الشركات الأخرى. وقد تم تسميتها من طرف الكاتب بالشركة القابضة. ومما ساعد على ظهورها المواد القانونية الموضوعة، والتي تلائم الشركات التجارية بسهولة، لنسخ الروابط بين الشركات، من خلال المشاركة في العلاقات، التبعية الناسبة، المساعدة الذاتية، السيطرة والتضامن.أما في أوروبا فكانت انطلاقتها في الحقيقة في فترة الستينات، وكان السبب وراء ظهورها ضغط الشركات الأمريكية والتي شكلت مجمعات حول العالم،[1] أدى هذا إلى تخوف الدول الأوروبية، مما ألزمها بإعادة تنظيم صفوفها لتجنب التهميش، سواء من خلال الدمج وفقا ل" مؤتمر الأمم المتحدة والتجارة والتنمية"، وذلك لتركيز الشركات من خلال التكامل الرأسي لشركات العاملة في نفس العملية الإنتاجية أو التوزيعية، أو الاندماج الأفقي، والذي يهدف إلى توسيع نفوذ السوق، أو اندماج تكتل معين.[2]

أما في الجزائر فظهر ما يسمى بمجمع الشركات ليس وليد الساعة، وهذا يظهر من خلال تطرق المشرع الجزائري لمجمع الشركات والشركات التابعة، من خلال المادة 729 من الأمر 75-59 مؤرخ في 26سبتمبر 1975.[3] ولكن فرض هذا الأخير حديث النشأة، وذلك من خلال الأمر رقم 96-27 الصادر في 9ديسمبر 1996، والمتضمن مفهوم الرقابة والشركات الملزمة بتقديم حسابات مجمعة ونشرها كما هو محدد في المادة 732 مكرر4، كما تم نشر قرار مؤرخ في أكتوبر 1999،[4] والذي يحدد كيفية إعداد وتجميع الحسابات، وأساليب التجميع ومجال تطبيقها، بالإضافة إلى حالات إقصاء الشركات من التجميع، وتواريخ الإقفال ومحتوى القوائم المالية المجمعة، كما صاحبه قرار مؤرخ بتاريخ 22 ديسمبر 1999، يتضمن فتح حسابات خاصة بمجمع الشركات، وإعطاء تفسيرات على بعض الحسابات، مع تقديم جداول خاصة بالقوائم المجمعة.[5]

---

[1] حمزة شنوف، **قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية وانعكاسات تطبيقهاعلى نتائج لتحليل المالي، دراسة حالة مجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية2009**، أطروحة دكتورا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص4.

[2] **نفس المرجع**، ص4.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 19ديسمبر 1975، العدد101،ص 1306.

[4] **الجريدة الرسمية** رقم87 المؤرخة في 30شعبان1420، قرار مؤرخ في 29 أكتوبر 1999.

[5] **الجريدة السمية** رقم91 المؤرخة في رمضان 1420، قرار مؤرخ في 22 ديسمبر 1999.

ثانيا: تعاريف حول مجمع الشركات

1- **تعاريف عامة:** توجد عدة تعريف لمجمع الشركات نحاول التطرق إليها فيما يلي:

- يعرف مجمع الشركات على أنه " مجمع يتكون من شركة مسيطرة تدعى الشركة الأم وشركات فرعية، أين تحوز الشركة الأم بصفة مباشرة أو غير مباشرة على أكثر من 50% من رأسمال الاجتماعي للشركة التابعة"..1

- ويعرف مجمع الشركات من الناحية الاقتصادية على انه "مجموعة من الشركات المستقلة قانونيا الواحدة عن الأخرى لكنها في الواقع تخضع لوحدة القرار الاقتصادي".2

- ويعرف كذلك على أنه "مجموعة من الشركات المرتبطة ماليا واقتصاديا بشركة أخرى تدعى الشركة الأم، تضمن هذه الأخيرة إدارة و مراقبة مجموع الشركات المرتبطة من خلال الهيكلة القانونية 3.

- أيضا، مجمع الشركات هو عدة شركات مرتبطة تقوم فيها الشركة الأم بممارسة الرقابة على باقي الشركات المشاركة بهدف وحدة القرار.[4]

2- **تعريف مجمع الشركات حسب النظام المحاسبي المالي:**

حسب نص المادة 132-02 مجمع الشركات هو: "كل كيان له مقر أو أنشطته الرئيسية في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات".[5]

3- **تعريف مجمع حسب القانون التجاري الجزائري:** تم تناول مجمع الشركات من خلال المواد (796-799) مكرر4 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/4/25 وذلك كما يلي:

- **المادة 796** والتي تنص على "يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا ولفترة محدد تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط وتنميته.[6]

- **المادة 797** والتي تنص على "يحدد عقد التجمعات، تنظيم التجميع مع مراعاة أحكام هذا القانون ويتم إعداده كتابيا وينشر حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

---

[1] Pierre Conso, Gestion financière de l'entreprise ,8eme édition Dunod, France 1996, P 589.

[2] Bruno Dondero, Droit des sociétés, Dalloz,2eme édition, Paris,2011, P535.

[3] Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion financiére de l'entreprise, dunod,11emeedition, paris,2005, p572.

[4] علال قاشي، **النظام القانوني لمجمع الشركات**، جامعة البليدة، العدد1، 2020، ص47.

[5] المادة 132-02 **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** رقم 19 الصادرة في 25مارس 2009،ص 15.

[6] المادة 796 من **قانون تجاري الجزائري**،2007، ص235.

ويتضمن البيانات الأتية:[1]

- اسم التجميع؛

- اسم الشركة أو موضوعها والشكل القانوني وعنوان المقر أو المقر الرئيسي للشركة، وإذا اقتضى الأمر رقم التسجيل كل عذو من التجمع في السجل التجاري؛

- المدة التي أنشأ لأجلها التجمع، موضوع التجمع، عنوان مقر التجمع.

تتم جميع تعديلات العقد وتنشر حسب شروط العقد نفسه.

ولا تصبح قابلة للاحتجاج بها على الغير إلا ابتداء من تاريخ الإشهار.

- **المادة 798** وتنص على "يجب أن يتضمن عقد التجميع كذلك ما يلي:[2]

- صلاحيات جميع أعضاء التجميع؛

- كيفيات مراقبة التسيير؛

- كيفيات الحل و التصفية.

- **المادة 799 مكرر**"يتمتع التجمع بالشخصية المعنوية وبالأهلية التامة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري. ويحدد العقد الخاضع للإشهار القانوني، شروط التجمع وموضوعه.[3]

4- تعريف مجمع الشركات حسب القانون الجبائي:

لقد انفرد التشريع الجبائي عن باقي القوانين الأخرى في تعريفه للمجمع والشروط الواجب توفرها لاستفادة المجمع من الامتيازات والإعفاءات الجبائية.

فقد عرف القانون الجبائي المجمع من خلال قانون الضرائب المباشرة والرسوم الممتثلة في المادة 138 مكرر "على أنه كل كيان اقتصادي يضم مؤسستين أو أكثر من خلال أسهم مستقلة قانونا، تسمى الواحدة منها الشركة الأم تحكم المؤسسة أو المؤسسات الأخرى المسماة الأعضاء تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر لنسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم"4.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف مجمعات على أنها " مجموعة من الشركات التي تتمتع بالشخصية المعنوية والتي تترأسها الشركة الأم التي تمارس عملية الرقابة على باقي الشركات التابعة، وتقدم في نهاية كل سنة حسابات مجمعة وكأنها كيان واحد"

---

[1] لمادة 797 من **قانون تجاري الجزائري**،2007، ص235.

[2] لمادة 798من **قانون تجاري الجزائري**،2007، ص235.

[3] لمادة 799من **قانون تجاري الجزائري**،2007، ص235.

[4] المادة 138 مكررمن **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**،2019،ص34.

ثالثا: مكونات مجمع الشركات

يتكون مجمع الشركات من الشركة الأم والشركات التابعة (الفروع) حيث لكل منها شخصيتها المعنوية المستقلة عن باقي الشركات ولكن موحدة اقتصاديا عن طريق روابط ممثلة بمساهمات حيث أن الشركة الأم تمارس الرقابة على مجموعة الشركات وبالتالي السيطرة على مختلف القرارات العملياتية والاستثمارية.[1] من خلال ما سبق يمكن التطرق إلى مختلف مكونات المجمع وهي كالتالي:

1- الشركة الأم: يقصد بالشركة الأم الشركة التي تملك الوحدة الإنتاجية أو المشروع المستثمر فيه ملكية تامة دون أن يشاركها فيه أحد ولو بنسبة ضئيلة.[2]

وفي تعريف آخر هي: شركة مختصة في التخطيط والتوجيه من أجل تطوير وإدارة عمليات الاستثمار في الشركات التابعة لها، وتختص في عمليات التنفيذ.[3]

وتعرف أيضا على أنها الهيكل القانوني التي تجمع القدرة الإستراتيجية فهي تبعث النشاط وتضمن المراقبة داخل المجمع.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمارس الرقابة وتصدر الأوامر على الشركات التابعة لها.

2- الشركة القابضة: في حالة اقتصار الشركة الأم على الدور المالي فقط. تسمى الشركة الأم بالشركة القابضة وهي لا تمارس أي نشاط صناعي أو تجاري ويقتصر دورها على تسيير المساهمات المالية التي تملكها في مختلف الشركات وبالتالي تعرف الشركة القابضة على انها "شركات لا تملك في أصولها إلا أسهم شركات أخرى، أو يتكون الجزء الأكبر من أصولها من أسهم شركات أخرى، حيث تعمل هذه الشركات على إتمام العمليات المالية التي تعد مهمة بالنسبة للشركات التي تراقبها وفي نفس الوقت تقوم بتوجيه ومراقبة نشاطاتها الصناعية والتجارية".[4]

---

[1] رشيد عريوة، **الحسابات المجمعة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة مجمع صيدال لسنة 2016**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة لمسيلة، العدد18،2017،ص376.

[2] جميلة مدور، **إستراتيجية الشركة الأم والشركة القابضة في الاستثمار الأجنبي ومصالح الدول المضيفة**، مجلة الحقوق والحريات، العدد3، ديسمبر2016، ص409.

[3] خالد صامري، **القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع طهرواي**، جامعة محمد خضير بسكرة،2013/2012، ص3.

[4] رشيد عريوة ، **المرجع نفسه**،ص376.

الشركة القابضة هي الشركة التي تملك أسهما أو حصصا في رأس مال شركة أو شركات أخرى مستقلة عنا بنسبة تمكنها من السيطرة على إدارتها ورسم خططها العامة.[1]

من هذه التعريف نرى أنه لابد من أن تتوفر في الشركة شروط لتكون شرك قابضة وهي:[2]

- أن توجد شركة تابعة؛
- سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة؛
- استقلال الشركة التابعة.

➢ لقد اختلفت التشريعات في تعريف الشركة القابضة إلا أنها تتفق جميعا حول كونها الشركة التي تمتلك أسمها في عدة شركات تسمى الشركات التابعة بالقدر التي يمكنها من السيطرة عليها.

3- الشركة التابعة: الشركة التابعة هي كل شركة يحاز عليها أكثر كم نصف رأس مالها من قبل شركة أخرى فهي شركات مسيطرة عليها من الناحية المالية والإدارية من طرف شركة أخرى وتتمتع الشركات التابعة بالشخصية القانونية المستقلة عن الشركة الأم.[3]

وحسب لمادة 729 معدل من الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 9ديسمبر 1996 والمتضمن القانون التجاري، عرفت الشركة التابعة على أنها "إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى.

تعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى، إذا كان جزء من رأسمال الذي تملكه في هذا الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها. وبالتالي تصبح الشركة الأم تتحكم في السلطة والتسيير وأيضا الرقابة.[4]

4/- الشركات الفرعية: يعرفها " Philipe butty " على أنها "أن الفروع هي امتداد للشركة الام، والفروع ليس لها شخصية قانونية منفصلة عن الشركة الأم، وهي فقط استقلال نسبي، بمعنى أن الطرف الثالث ينبغي أن يكون قادر على التعامل مع الفروع وذلك بتجاوزه الشركة الأم مباشرة.[5]

---

[1] أحمد محمود المساعدة، **العلاقة القانونية للشركة القابضة مع الشركات التابعة**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد12، جوان 2014، ص111.

[2] سمية تالي، **هيكلة مجمع الشركات**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014،ص15.

[3] خالد صامري ، **مرجع سابق**،ص08

[4] الأمر رقم 96-27، المؤرخ في 09-12-1996 **المتضمن القانون التجاري الصادر في الجريدة الرسمية**، الصادرة 11-12-1996، العدد77، ص06.

[5] حمزة شنوف ، **مرجع سابق**،ص07.

وتعرف أيضا على أنها: "وكالات وفروع ثانوية تختلف عن الشركات التابعة حيث أنها لا تملك شخصية معنوية تميزها فهي غير مستقلة قانونيا، تنشأ لضمان سير النشاط فقط". كما تتميز الفروع بعدم امتلاكها لمحاسبة خاصة بها. إذ أن مسك محاسبتها يتم على مستوى الشركة الأم.[1]

رابعا : الحسابات المجمعة(تجميع الحسابات):

يقوم التجميع المحاسبي بإظهار الوضعية المالية ونتائج المجمع المتكونة من الشركة وكل الشركات التابعة لها كأنها شركة واحدة،

يعرف التجميع المحاسبي على أنه: تقنية تسمح بتحويل الحسابات الفردية لمجموعة من الشركات المستقلة قانونا، إلا أنها تخضع لرقابة شركة تدعى الشركة الأم مكونة بذلك حسابات مجمعة تعبر عن الوضعية المالية والاقتصادية والصورة المثالية للمجمع وكأنه شركة واحدة.[2]

تجميع القوائم المالية عبارة عن تقنية تسمح بتوحيد الحسابات (Réunir les comptes) لعدد من الشركات (عدد من الفروع والشركة الأم) تتمتع بمصالح مشتركة وتحتفظ كل منها بشخصيتها القانونية[3]

وحسب المعيار المحاسبي IAS 28: القوائم المالية المجمعة عبارة عن عرض القوائم المالية لعدد من الشركات في شكل كيان (شركة) اقتصادي واحد[4]

كما جاء في نص المادة 732 مكرر4: "يقصد بالحسابات المجمعة تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات وكأنها تشكل نفس الوحدة وتخضع لنفس قواعد التقييم، الرقابة، المصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية.[5]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التجميع المحاسبي على أنه تقنية محاسبية تهدف إلى تقديم الوضعية المالية ونتائج مجمع الشركات المتكون من الشركة الأم والشركات التابعة لها كأنها شركة واحدة.

خامسا: أنواع التجميع المحاسبي : يوجد نوعين من التجميع المحاسبي وهما:

1/- **تقنية التجميع المباشر**: تسمح هذه التقنية للشركة الأم بتجميع حسابات الشركات التابعة لها بصفة مباشرة، حيث ترتكز طريق التجميع المباشر على عملية التجميع كل شركة من شركات المجمع مباشرة في الشركة

---

[1] يوسف مامش، **مطبوعة علمية بعنوان محاسبة المجموعات مقدمة لطلبة السنة الثالثة تخصص مالية ومحاسبة**، جامعة الجزائر3،ص8.

[2] يحي عبد اللاوي وآخرون، **إدارة الحسابات في المجمعات الاقتصادية، الإجراءات، التنظيمات دراسة حالة مجمع الشركة الوطنية للنقل البري**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن،2017،ص601.

[3] Mohamed Neji Hergli, maitriser la consolidation des comptes, référentiel IFRS, 2007, p1.

[4] Ibid

[5] الجزائر، **الجريدة الرسمية**، الشركات التابعة، المساهمات والشركات المراقبة، رقم 966-11،1996/12/27، المادة 732، 1996،ص07.

الأم في عملية واحدة، وتستعمل نسبة الفائدة التي تعود للشركة الأم، وتسعى إلى التحديد المباشر لحقوق المجمع في الشركات المجمعة والحقوق الخارجة عن المجمع. والشكل الموالي يوضح ذلك.1

الشكل رقم(7):تقنية التجميع المباشر

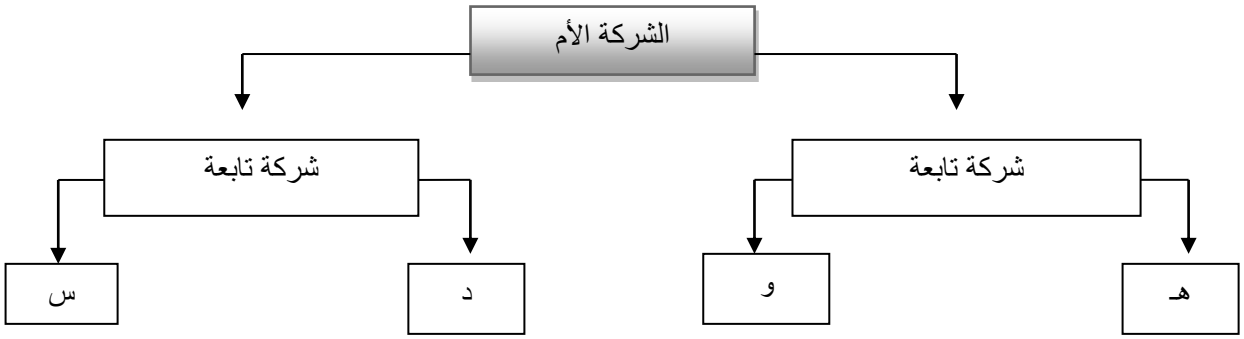

المصدر: لميس جلال، محاسبة المجمعات وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية دراسة حالة المجمع الشرقي للدواجن، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018،ص27.

2- **تقنية التجميع بالتدرج**: هذه التقنية تقوم على تجميع حسابات الشركة الفرعية في الشركات الفرعية الأكبر منها وفي الخطوة الثانية يتم تجميع حسابات هذه الأخيرة في حسابات الشركة الأم. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(8): تقنية التجميع بالتدرج

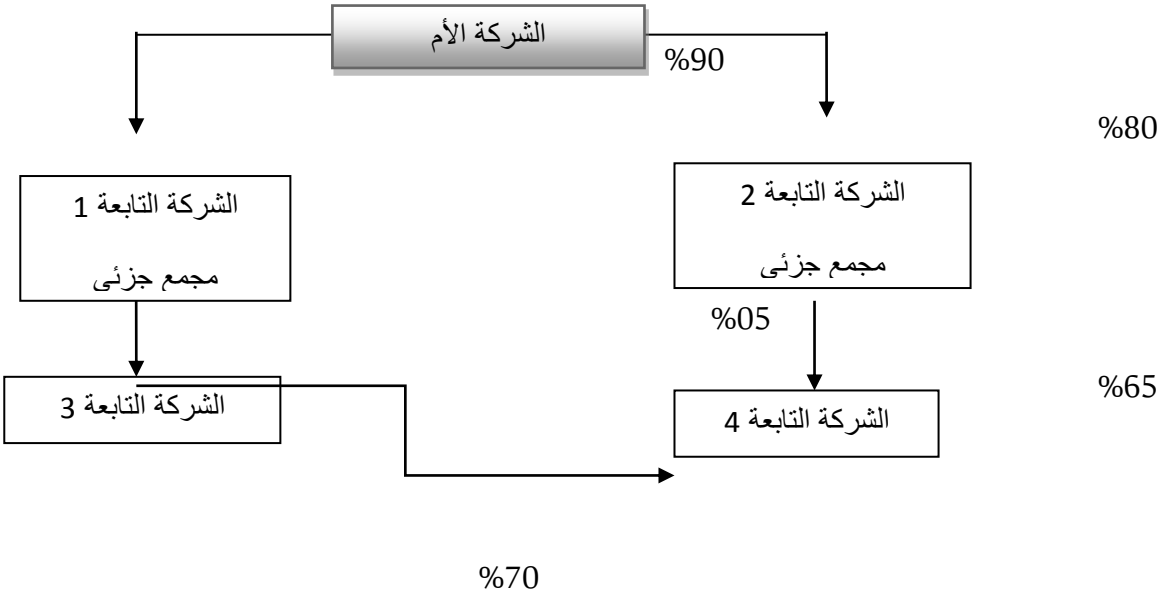

المصدر:لميس جلال، مرجع سابق،ص 27.

[1]عبد الكريم نعيجي، **مدى نجاعة تطلبق النظام المحاسبي المالي وجباية مجمع الشركات –دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر ،تلمسان، ص 151.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن:1

الخطوة الأولى: يتم دمج حسابات الشركتين التابعتين 3و4 في حسابات الشركة التابعة 1 كونها تملك أكبر نسبة مساهمة.

الخطوة الثانية: يتم تجميع حسابات الشركتين 1و2 في حسابات الشركة الأم.

ملاحظة: يتم تجميع حسابات الشركة التابعة 4 في حسابات الشركة التابعة1 على غرار الشركة التابعة2 وذلك راجع إلى مساهمة الشركة التابعة1 في الشركة التابعة4 أكبر من مساهمة الشركة التابعة2 أي مساهمة بالأغلبية.

[1] **نفس المرجع**،ص27.

المحور الثاني

مجال التجميع ونسب الرقابة والفائدة

أولا: مجال التوحيد (التجميعles périmètres de consolidation)

يقصد بمجال التجميع (التوحيد) مجموع الشركات التابعة للمجمع والمتمثلة في الشركة الام والشركات التابعة لها والتي تمارس عليها رقابة و تحديد مجال التجميع يتمثل في تحديد الشركات المدرجة في مسار عملية التجميع والشركات غير المدرجة. ويبقى، وبغرض تحديد مجال التوحيد (بالإضافة إلى طريقة التجميع المتبعة) وجب تحديد **نسبة المراقبة** أو نفوذ السيطرة (le pouvoir du contrôle)

ثانيا: أنواع الرقابة التي تمارسها الشركة الأم على الشركات المعنية بالتجميع

يعبر معدل الرقابة على التبعية المباشرة أو غير المباشرة مابين الشركة الأم والشركات الأخرى، وهو يحدد عن طريق معدل التصويت المملوك من طرف الشركة الأم في الشركات المعنية. إذا كان المعدل يفوق 50%، فالشركة الأم تملك الرقابة المطلقة لحقوق التصويت في الشركة وبالتالي يمكن معدل الرقابة من تحديد أسلوب التجميع.

في تعريف أول، يقصد بالمراقبة القدرة على التحكم بالسياسات المالية و التشغيلية لمؤسسة ما، بغرض الاستفادة من مزايا على مستوى هده الأخيرة، و حسب المعيار IAS 27، كذلك، يمكن الحديث عن المراقبة في حالة امتلاك حقوق تصويت و الذي يمكن أن تمتلكه الشركة المجمعة سواءاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال فرع أخر.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الرقابة التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة فمايلي:[1]

أ- **الرقابة المطلقة(الشاملة)** : تتجلى الرقابة المطلقة في حالة ما إذا كانت الشركة الأم تتحكم وتمارس سلطة فرض القرار على مستوى الإدارة والسياسات المالية والعملية في شركة ما، هذا النوع من الرقابة ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الرقابة القانونية**: تتحصل الشركة الأم على هذا النوع من الرقابة من خلال امتلاكها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأكثر من 50% من حقوق التصويت في شركة أخرى، مما يعطي لها الحق في اتخاذ القرار؛

- **الرقابة التعاقدية**: في هذه الحالة تفرض الأم رقابتها على شركة أخرى بموجب عقد أو بند من القانون التأسيسي يقضي بذلك؛2

[1] **نفس المرجع**،ص27.
[2] **نفس المرجع**،ص27.

- **الرقابة الممارسة بالفعل(الفعلية):** تعتبر الشركة ممارسة لهذه الرقابة عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا لا يتعدى 40% من حقوق التصويت، ولا يحوز أي شريك أو مساهم أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا أكثر من جزءها.

ب- **الرقابة المشتركة:** هي عبارة عن اتفاق تعاقدي لاقتسام السيطرة على نشاط اقتصادي، وتوجد فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية والإستراتجية المرتبطة بالنشاط موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تشترك في السيطرة.

ج- **التأثير الملحوظ(الملموس):** نقول عن شركة ما أنها تماس تأثرا ملحوظا على التسيير والسياسة المالية لشركة أخرى إذا كان لهذه الشركة القدرة على التصرف مباشرة أو بواسطة شركة أخرى في الشركة الثانية وهذا يتحقق إذا كانت تملك على الأقل 20% من حقوق التصويت في هذه الشركة.

التأثير الملحوظ يعني صلاحية المشاركة والتأثير في القرارات السياسية والمالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن تكون هناك سيطرة على تلك السياسات.1

2-1 حساب معدل الرقابة

لتحديد معدل الرقابة، يجب جمع معدل الرقابة المملوكة من طرف الشركة الأم ومعدل الرقابة المملوكة من قبل الشركات التي تراقبها الشركة الأم، وبذلك يتم جمع معدل التي تملكه الشركة الأم ومعدل الرقابة الذي تمتلكه الشركة التابعة في الشركات الأخرى.2

في المساهمة المباشرة:3

- معدل الرقابة يساوي معدل حقوق التصويت الخاصة بالشركة الأم داخل شركاتها التابعة.

في مساهمة غير مباشرة:

- بسلسة وحيدة: معدل الرقابة يحدد درجة بدرجة وينقطع في حالة وجود رقابة مزدوجة أو تأثير بارز.

---

[1] نوال بلعربي، **القوائم المالية المجمعة في ظل النظام المالي المحاسبي دراسة حالة شركةMOSTAVI**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماتسر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2015/2014،ص25-26.

[2] أحمد مقدمي، **النظام المحاسبي زالجبائي لمجمع الشركات دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص23.

[3] يوسف مامش، **مرجع سابق**، ص34.

- بعدة سلاسل: معدل الرقابة يحسب بجمع معدلات الرقابة المملوكة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لكل شركة تابعة داخل السلاسل مع التأكد من عدم انقطاع الرقابة.

وتستعمل نسبة الرقابة في تحديد قائمة المؤسسات التي تدخل ضمن القوائم المالية المجمعة وذلك بالإشارة لمختلف الشركات التي تكون تحت رقابة مطلقة، رقابة مشتركة أو تأثير ملحوظ، وكذلك تسمح بتحديد الطريقة الواجب استعمالها في التجميع عند كل نوع من أنواع الرقابة. والجدول أدناه يبين ذلك.1

الجدول رقم(3): استعمالات نسبة الرقابة

نوع الرقابة	طريقة التجميع
الرقابة المطلقة	الاندماج الكلي
الرقابة المشتركة	الاندماج النسبي
تأثير ملحوظ	الوضع بالتكافؤ

المصدر:يوسف مامش، مرجع سابق، ص34.

2/- **نسبة الفائدة:** يعبر معدل الفائدة عن حصة رأسمال المملوكة من طرف الشركة الأم بصورة مباشرة أو غير مباشرة داخل كل شركة مجمعة. فهو مفهوم مالي يمكن من حساب حصة الشركة الأم في الرأسمال والنتيجة لكل شركة من شركات المجمع.

1-2 **مبدأ حساب معدل الفائدة:** معدل الفائدة يتم حسابه على أساس مجموع جداءات نسب رأس المال الممتلك بطريق مباشرة أو غير مباشرة من طرف الشركة الأم في الشركات الأخرى التابعة وتوجد ثلاث مراحل لحساب معدل الفائدة:2

- تشخيص نوع العلاقة التي تربط كل من الشركة الأم والشركة التابعة؛
- حساب جداء نسبة ملكية الشركة الأم في رأسمال كل شركة من الشركات التابعة؛
- حساب مجموع هذه الجداءات للحصول في الأخير على هذه النسبة.

ونسبة الفائدة تسمح لنا بتحديد حقوق الشركة الأم في الشركات الأخرى التابعة، وذلك قصد توزيع رؤوس الأموال الخاصة، والنتيجة بين الشركة الأم والتي تمثل فوائد الأغلبية، وكذلك الأطراف الخارجية والتي هي فوائد الأقلية. كما أن نسبة الفائدة تدخل وتستخدم في مختلف مراحل التجميع.

---

[1] **نفس المرجع**، ص34.

[2] لميس جلال، **مرجع سابق**،ص22.

ويمكن توضيح الفرق بين معدل الفائدة ومعدل الرقابة في الجدول التالي:1

الجدول رقم(4): الفرق بين معدل الرقابة ومعدل الفائدة

نوع المعدل	الطبيعة	الاستعمال
معدل الرقابة	معبرة عن حقوق التصويت	- تعريف محيط التجميع (قائمة الشركة المنضمة إلى المجمع). - اختيار أسلوب التجميع
معدل الفائدة	معبرة عن التبعية المالية(المساهمة في رأس المال)	أداة لإقامة تقنية التجميع: - إدماج الحسابات - إقصاء العمليات المتبادلة - توزيع رؤوس الأموال الخاصة والنتيجة مابين فوائد المجمع والأقلية.

المصدر: لميس جلال، مرجع سابق، ص22.

[1] **نفس المرجع**، ص34.

المحور الثالث

طرق تجميع الحسابات ومراحل إعداد القوائم المالية المجمعة

أولا: طرق التجميع المحاسبي

إن المعيار الأساسي الذي يحدد لنا طريقة التجميع هو نوع الرقابة المطبقة من طرف الشركة الأم على فروعها. وبناء على ذلك فإن هناك ثلاث طرق للتجميع المحاسبي هي: طريقة التوحيد الكلي، طريقة التوحيد النسبي والطريقة المعادلة.

1/- طريقة التوحيد الكلي: تطبق هذه الطريقة نتيجة للرقابة المطلقة التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة، مما يسمح للشركة الأم الاستحواذ على أصول وخصوم الشركات التابعة، كما لو تعلق الأمر بأصولها وخصومها الخاصة (مع مساهمة الأقلية). تعتمد هذه الطريقة على ثلاث خطوات هي:

1-1 الإدماج: هي أول خطوة ، حيث يتم فيها إدماج مجمل الميزانية و حساب النتائج الشركات الموحدة في حسابات الشركة الموحدة و هذا بعد إعادة المعالجة وإقصاء العمليات الداخلة في المجمع؛

1-2 التوزيع: في هذه المرحلة يتم توزيع الأموال الخاصة و نتيجة الشركات التابعة بين فوائد المجمع و فوائد الأقلية؛

1-3 الإقصاء: في هذه المرحلة يتم إقصاء مساهمات الشركة الأم في الشركة التابعة في الميزانية الموحدة.

2/- طريقة التوحيد النسبي: تخص هذه الطريقة توحيد الشركات الواقعة تحت الرقابة المشتركة، حيث لا تختلف كثيرا عن طريقة التوحيد الكلي إلا في بعض النقاط التي تخص حقوق الأقلية التي لا تظهر في هذه الطريقة. يمكن تلخيص خطوات هذه الطريقة في ما يلي :

1-2 الإدماج: حيث يتم إدماج في حسابات الشركة الموحدة النسبة الممثلة لفوائد الشركة المالكة لسندات المساهمة في عناصر الميزانية و حساب النتائج للشركة الموحدة بعد القيام بإعادة المعالجات؛

1-2 الإقصاء: يتم فيها إقصاء العمليات و الحسابات المتبادلة بين الشركة الأم و الشركة التابعة

صدر في 2014/01/01 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 11 الذي ألغى المعيار الدولي IAS 31، الأمر الذي أدى إلى إلغاء طريقة التوحيد النسبي في توحيد الحسابات حيث حلت محلها الطرقة المعادلة أما عن النظام المحاسبي المالي فلم يتبنى طريقة التوحيد النسبي منذ صدوره في 2007.[1]

[1] فريدة حجاج ولامية خرامسية، **الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار مجمع الشركات دراسة حالة كوندور الكترونيس2020**، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، 2020-2021،ص 9-10.

3/- الطريقة المعادلة: أو الوضع بالتكافؤ، تطبق على الشركات (الزميلة) التي تمارس عليها الشركة الأم تأثيرا ملحوظا، فهي تقوم على إعادة تقييم سندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم والتي تظهر في ميزانيتها،[1] تعتمد هذه الطريقة على خطوتين هما:

3-1بالنسبة للميزانية الموحدة: يجب إظهار سندات المساهمة المكافأة للأصل التي تم استبدالها بالأموال الخاصة مضافا إليها نتيجة الدورة؛

3-2بالنسبة لجدول حسابات النتائج الموحد: يجب إعادة إظهار حصة الأموال المكافئة لتلك السندات.[2]

ثانيا: مراحل إعداد القوائم المالية المجمعة

تتمثل مراحل إعداد القوائم المالية المجمعة في تلك الإجراءات التي يجب مراعاتها أثناء القيام بعملية التجميع المحاسبي، باعتبارها احد الركائز الأساسية التي تترجم منهجية التجميع المحاسبي، ويمكن حصرها في:[3]

1/- مرحلة التجانس: وهي من أهم المراحل المتبعة من أجل إعداد القوائم المالية المجمعة، وتهدف إلى تجانس العمل من أجل ترابط وتوافق البيانات المحاسبية بين الشركات الأم ومختلف فروعها من أجل إعطاء الصورة الحقيقة للوضعية المالية للمجمع، ويعود عدم التجانس في هذه البيانات إلى اختلافات في الشكل القانوني وطبيعة النشاط وكذلك مكان المقر الرئيسي لكل من الشركة الأم وفروعها أو وحداتها، وهذا ما يؤثر على وقاعد التقييم والتقديم المعتمدة لإعداد القوائم المالية المجمعة.

2/- مرحلة إدماج القوائم المالية: وهي ثاني مرحلة تلي مباشرة مرحلة مطابقة البيانات المالية والمجانسة، تهدف هذه المرحلة إلى إدماج كل من الميزانيات المختلفة وكذلك حسابات النتائج وإبرازها في شكل موحد ومتجانس، كأن يتم تجميع كل من الأصول غير الجارية لكل من الشركة الأم ومختلف فروعها، ونفس العملية بالنسبة لكل البنود الأخرى سواء في الميزانية أو في حسابات النتائج.

3/- مرحلة الاستبعاد للعمليات المتبادلة: ويقصد بهذه الخطوة استبعاد كل العمليات البينية بين كل مكونات المجمع من أجل إبراز نتائج العليات التي تمت بين المجمع والمحيط الخارجي، إذا أن ذلك يبرز القوة الاقتصادية الحقيقة للمجمع.[4]

يتم بناءا على الأساليب المطبقة في التجميع ويكون على النحو التالي:

- 100% بالنسبة للشركات التي تطبق طريقة الإدماج الكلي؛

---

[1] ابتسام معمر الطيب، **ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد19، جامعة بليدة،2019، ص237.

[2] فريدة حجاج ولامية خرامسية، **مرجع سابق**، ص10.

[3] سي محمد لخضر، **مرجع سابق** ، ص304

[4] **نفس المرجع**، ص304.

- حسب نسب الفائدة المطبقة المتعلقة بالمساهمات لكل شركة داخلة في المجمع وهذا في إطار تطبيق طريقة الإدماج النسبي؛

- أما في حالة تطبيق الوضع بالتكافؤ فلا توجد هناك أي إقصاءات.[1]

وتتمثل العمليات المستبعدة في:

- العمليات التجارية بين مكونات المجمع وما يترتب عنها من أرباح أو خسارة، إلى تاريخ إعاد ميزانية السلع المتداولة مازالت المجمع.

- الأوراق التجارية إذا استخدمت بين مكونات المجمع فإنها تستبعد عند إعداد الميزانية المجمعة إذا ما توفرت الشروط التالية:

-حررت الكمبيالة بين شركتين تابعتين للمجمع؛

- إلى تاريخ إعداد الميزانية لازالت سارية داخل المجمع؛

- لم يحن بعد تاريخ استحقاقها ولم تظهر للغير ولم تخصم لدى البنك.[2]

4/- مرحلة توزيع رؤوس الأموال الخاصة واستبعاد الأسهم: تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل التحضير لإعداد القوائم المالية المجمعة، أين يتم استبدال أوراق المساهمة التي تظهر في الميزانية أي مؤسسة داخلة في محيط التجميع بما يقابلها من رؤوس الأموال الخاصة للشركة المجمعة، وبذلك يتم إظهار حصة الشركة المجمعة لقاء هذه الأسهم. كما أن رؤوس الأموال الخاصة للشركات المجمعة تكون موزعة بين المجمع والأقلية المنتمية له، ويتحدد ذلك عن طريق نسبة الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى إلغاء هذه المساهمات.[3]

ملاحظة: يوجد حالات لا يتم فيها إعداد القوائم المالية المجمعة وهي:

- أن يكون القصد من السيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة مؤقتا، كأن يكون القصد من شرائها إعادة بيعها في المستقبل القريب؛

- أن تعمل الشركة التابعة في ظل قيود مشددة طويلة الأجل تؤثر بصورة جوهرية على قدرتها في تحويل الأموال للشركة الأم.[4]

---

[1] أمينة كحلوش ونصيرة يحياوي، **مرجع سابق**، ص428.

[2] صامري خالد، **مرجع سابق**، ص20.

[3] أمينة كحلوش ونصيرة يحياوي، **مرجع سابق**، ص429.

[4] خديجة بقاص، **مرجع سابق**، ص17.

المحور الرابع

الحسابات المجمعة وفق النظام المالي المحاسبي

إن النظام المحاسبي المالي يرتكز أساسا على قواعد ومبادئ مجسدة في إطار تصوري يعتمد على فرضيات أساسية واتفاقيات ومبادئ محاسبية،كما يتضمن النظام المحاسبي المالي أيضا معايير محاسبية تحدد طرق التقييم الأولية واللاحقة للعناصر للقوائم المالية وكيفيات عرضها وشروط قيدها،يتيح النظام المحاسبي المالي طرقا اختيارية لتقييم وعرض عناصر القوائم المالية، يجب على مسيري الكيان اذن،اعتماد الخيارات المحاسبية الملائمة في اطار إعداد سياسات محاسبية،يجب الافصاح عنها بوضوح في ملاحق القوائم المالية.

المعالجة المحاسبية لتجميع الحسابات وفق النظام المالي المحاسبي

لم تعرف الجزائر نصوصا متعلقة بالتجميع المحاسبي إلا حديثا من خلال الامر96-27 من القانون التجاري في 9 ديسمبر 1996. بعدها تمت إصلاحات على مستوى المخطط المحاسبي الوطني تخص محاسبة المجمعات لجعلها تتماشى مع مضمون القانون إلى غاية صدور النظام المحاسبي المالي. وفي بداية 2010 بات على كل الشركات التي لم تعد القوائم المالية المجمعة بان تلتزم بالإطار المرجعي للنظام المحاسبي المالي.

1-1 مجال تطبيق القوائم المالية المجمعة

تنص المادة 31 من القانون 07-11 على أن: " كل كيان مقره أو نشاطه الرئيسي موجود في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى، ويعد وينشر سنويا الكشوف المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات".[1]

لم يحدد القانون طبيعة العلاقة بين الكيان الذي يشرف على كيان أخر أو عدة كيانات، حتى صدر القرار الوزاري الذي يحدد قواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في المادة 132-2: كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتالف من جميع تلك الكيانات.[2]

إذا العلاقة التي حددها القرار هي المراقبة التي تتم من طرف الشركة الأم على الشركات التابعة.

كما نص النظام المحاسبي المالي على الحالات التي تستبعد فيها الكيانات التابعة من القوائم المالية المجمعة التي تعدها الشركة الأم من خلال:

[1] القانون رقم 07-11،مرجع سبق ذكره،المادة31،ص 6.

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية2008الموافق ل23رجب1429،**يحددقواعد التقييم والمحاسبةومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعدسيرها**،المؤرخ في 25مارس2009الموافقل28ربيع الاول1430،الجريدةالرسميةالجمهوريةالجزائريةالديمقراطية،العدد19، المادة132-2،ص 15.

-المادة 132-4: "يعفى كل كيان مهيمن من إعداد كشوف مالية مدمجة إذا كان يحوزها بصورة شبه كلية كيان أخر، وإذا حصل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية والحيازة شبه الكلية تعني أن الشركة المهيمنة تحوز على الأقل 90% من حقوق التصويت".[1]

-المادة 132-6: " تبقى خارج مجال تطبيق عملية الدمج ، الكيانات التي تواجه قيود صارمة ودائمة تفرض إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة أو النفوذ الذي يمارسه عليها الكيان المدمج، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكيانات التي تملك الأسهم أو الحصص للغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها لاحقا في مستقبل قريب".[2]

أما القانون التجاري الجزائري فهو يختلف عن النظام المحاسبي المالي في تحديد مجال إعداد القوائم المالية المجمعة، فقد نص في المادة 732 مكرر3: "تلزم الشركات القابضة التي تلجا عليها للادخار و/أو المسعرة في البورصة بإعداد الحسابات المدعمة ونشرها كما هو محدد في المادة 732 مكرر4 من هذا القانون".[3]

2-1 محيط التجميع حسب النظام المحاسبي المالي

طبقا للنظام المحاسبي المالي فان الشركات المعنية بمحيط التجميع هي الشركات التالية:

ا . **الشركات التابعة:** وفق النظام المحاسبي المالي تعرف الرقابة كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية العملياتية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته، ويفترض وجود المراقبة في الحالات التالية:[4]

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان أخر؛
- السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت محصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين و المساهمين؛
- سلطة تعيين أو إلغاء مهام أغلبية مسيري كيان أخر؛
- سلطة تحديد السياسات المالية العملياتية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد.

اعتمد النظام المحاسبي المالي في تحديد مفهوم المراقبة على مفهوم امتلاك أو السيطرة على حقوق التصويت لتتمكن الشركة الأم من تحديد محيط التجميع الخاص بها.

أما القانون التجاري الجزائري فاعتبر أن: "الشركة التي تحوز على أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى يعد الثانية تابعة للأولى، ويعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى إذا كان جزء الرأسمال الذي تملكه في هذه الأخيرة يقل أو يساويها".[5]

---

[1] نفس المرجع،المادة132-4،ص 16.
[2] نفس المرجع،المادة132-6،ص 16.
[3] القانون التجاري الجزائري،2007،المادة 732 مكرر 3،ص 221.
[4] القرار المؤرخ في26جويلية2008الموافق ل23رجب1429،مرجع سبق ذكره،المادة132-5،ص 16.
[5] القانون التجاري الجزائري، مرجع سبق ذكره،المادة729،ص 220.

ب - **الكيان المشترك:** حسب المادة 132-11 من النظام المحاسبي المالي: الكيان المشارك هو كيان يمارسه فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا، وهو ليس بكيان فرعي ولا بكيان انشأ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة.

والنفوذ الملحوظ يفترض وجوده في الحالات الآتية:[1]

- الحيازة (المباشرة أو غير المباشرة) ل 20% أو أكثر لحقوق التصويت؛
- التمثيل في الأجهزة المسيرة؛
- المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية؛
- المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إطارات ومسيرين.

ج - **العمليات المشتركة:** تعرف العمليات المشتركة حسب المادة 131-01 بأنها العمليات التي تتم بصورة مشتركة أو المصالح المشتركة وهي اتفاق تعاقدي يتفق فيه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، وتسجل هذه العمليات لدى كل مساهم من المساهمين متوقف على الشروط التعاقدية وبالتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء المساهمين.[2]

3-1 طرق تجميع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تنص المادة41 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26ماي 2008 المتعلق بتطبيق المحاسبي المالي على أن هناك طريقتين لتجميع الحسابات وإعداد القوائم المالية المجمعة وهي طريقة التكامل الشامل وطريقة المعادلة.[3]

ويتم تطبيق إحدى هذه الطريقتين انطلاقا من نوع الرقابة التي تطبقها المؤسسة الأم على الشركات التابعة لها، حيث تنص المادة 132-7 من القرار المؤرخ في 26جويلية 2008: "تدمج الكيانات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدمجة تبعا لطريقة التكامل الشامل".[4] أما المادة 132-12 من نفس القرار فتنص على: "تدرج المساهمات في الكيانات المشاركة ضمن إطار إعداد الحسابات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة".[5]

وتجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى طريقة الاندماج النسبي واكتفى فقط بالطريقتين السابقتين. أما إجراءات التجميع المتبعة وفقا لكل طريقة فقد تم التطرق لها خلال المبحث السابق.

---

[1] القرار المؤرخ في26جويلية2008الموافق ل23رجب1429،مرجع سبق ذكره،المادة132-11،ص 17.

[2] القرار المؤرخ في 26جويلية2008الموافق ل 23رجب 1429، مرجع سبق ذكره،المادة 131-01،ص 15.

[3] المرسوم التنفيذي رقم08-156ماي2008الموافق ل20جمادى الاولى1429،**يتضمن تطبيق احكام القانون 07-11المؤرخ في 25نوفمبر2007والمتضمن النظام المحاسبي المالي**،المؤرخ في 28ماي2008الموافق ل22جمادى الاولى1429،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 27،المادة41، ص 15.

[4] القرار المؤرخ في 26جويلية2008الموافق ل23رجب1429،مرجع سبق ذكره،المادة132-7،ص 16.

[5] نفس المرجع،المادة132-12،ص 17.

4-1 التعديلات المحاسبية على عملية التجميع المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

تهدف القوائم المالية المجمعة لتوفير تمثيل متجانس للشركات الداخلة في محيط التجميع مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التجميع وأهداف المعلومات المالية للحسابات المجمعة، لذا من الضروري أن تصاحب عملية التجميع تعديلات محاسبية، وقد نص عليها النظام المحاسبي المالي من اجل أن تكون هناك حسابات مجمعة تهدف إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة من الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، وتتمثل هذه التعديلات في ما يلي:

ا - **تحويلات القوائم المالية:** حسب النظام المحاسبي المالي يتم مجانسة الحسابات عن طريق تحويل الكشوف المالية للكيانات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الطريقة التالية:[1]

- تحويل الأصول والخصوم على أساس سعر الإقفال؛

- تحويل المنتجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات، غير انه لأسباب عملية يرخص باستعمال سعر صرف متوسط أو مقرب؛

- تسجل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأموال الخاصة المدمجة إلى حين خروج الاستثمار الصافي.

ب - **فارق الاندماج الأول:** يتم تحديد فارق الاندماج الأول لدى دخول كيان ما في محيط الإدماج بالفرق بين: [2]

- تكلفة الاقتناء سندات الكيان المعني كما تظهر في الأصل التابع للشركة المالكة لهذه السندات؛

- الحصة غير المعاد تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذا الكيان والتي تعود إلى شركة المالكة بما في ذلك حصة نتيجة السنة المالية المكتسب عند تاريخ دخول الكيان في محيط الإدماج؛

يتركب فارق الإدماج الأول الايجابي على العموم من عنصرين اثنين يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة في إطار إعداد الحسابات المدمجة:[3]

- فارق تقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض عناصر قابلة للتحديد في الأصل، والقيمة الحقيقية لنفس هذه العناصر في تاريخ اقتناء هذه السندات؛

- فارق الاقتناء أو "حسن التفاتة" " Good Will" الذي هو عبارة عن فائض فارق الإدماج الذي لم يكن إلحاقه بعناصر الأصل القابلة للتحديد ، والذي هو مدرج في فصل خاص من الأصل.

---

[1] اصيلة العمري، **التجميع المحاسبي للقوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومتطلبات معيار الابلاغ المالي رقم 10**،مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد46،2017،ص 679.

[2] القرار المؤرخ في 26جويلية2008الموافق ل23رجب1429،مرجع سبق ذكره،المادة132-13،ص 17.

[3] نفس المرجع،المادة132-14، ص 17.

المحور الخامس:

تمارين ومسائل شاملة حول محاور القسم

التدريبات الآتية مأخوذة من محاضرات مقياس محاسبة الشركات المعمقة للأستاذ حواس محمد جامعة البليدة 02 السنة الدراسية 2019/2018

التدريب الأول: حساب نسب الرقابة ونسب الفائدة

مثال أول: ليكن الهيكل التنظيمي للشركة M

- حدد نسبة المراقبة و كدا نسبة الفائدة للشركة M على باقي الفروع

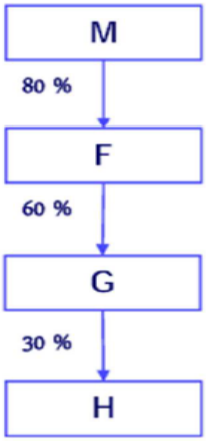

الحل : **<u>أ- نسبة المراقبة:</u>**

M تراقب F بنسبة 80% .

M تراقب G بنسبة 60% .

M تطبق من خلال Fتأثير بارز على H بنسبة 30%.

<u>ب- نسبة الفائدة للشركة M في :</u> F = 80 % و في G = 48 % (%80 *%60) و في H = 14 % (80 % * 60 % *30%)

مثال ثاني: ليكن الهيكل التنظيمي أسفله للشركة M

- حدد نسبة المراقبة و كذا نسبة الفائدة للشركة M على الشركة G

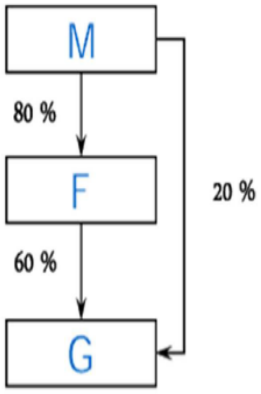

حل المثال 2: أ- نسبة المراقبة للشركة M في الشركة G تساوي إلى :

- نسبة المراقبة المباشرة = 20% .
- نسبة المراقبة غير المباشرة = 60% .
- المجموع = 80% .

ب- نسبة الفائدة للشركة M في الشركة G تساوي إلى :

- نسبة الفائدة المباشرة = 20 % .
- نسبة الفائدة غير المباشرة = 48% (80% x 60%).
- المجموع = 68 %(48%+20 %)

التدريب الثاني: إعداد الميزانية وجدول النتائج للمجمع البسيط (M وF) حسب الطرق الثلاثة للتجميع

تمتلك M لـ 40 % من أسهم الشركة F

العمل المطلوب: قم بإعداد الميزانية و حساب النتائج الموحد للمجمع (M+F) من خلال الطرق الثلاث:

طريقة الاندماج الكلي، طريقة الاندماج النسبي وطريقة التكافؤ؟

ميزانية الشركة M

الأصول		الخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
مختلف الأصول	150 000	رأس المال	100 000
سندات المساهمة	10 000	نتيجة الدورة	10 000
		خصوم أخرى	50 000
المجموع	**650 000**	**المجموع**	**650 000**

ميزانية الشركة F

الأصول		الخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
مختلف الأصول	100 000	رأس المال	25 000
		احتياطات	5 000
		نتيجة الدورة	20 000
		خصوم أخرى	50 000
المجموع	**100 000**	**المجموع**	**100 000**

جدول النتائج للشركتينM وF

رح	البيان	الشركة M	الشركةF
7.....	الإيرادات	210 000	110 000
6.....	الأعباء	(200 000)	(90 000)
12..	**النتيجة**	**10 000**	**20 000**

الحـل:

1- المعالجة المحاسبية حالة طريقة الاندماج الكلي

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
261..		حـ/ سندات المساهمة	10 000	
4/3/2		حـ/ أصول مختلفة	150 000	
	101	حـ/ رأس المال		100 000
	12	حـ/نتيجة السنة		10 000
	5/4/16	حـ/ خصوم أخرى		50 000
		ترحيل أصول وخصوم الشركة Mبنسبة 100% في يومية المجمع		
4/3/2		حـ/ أصول مختلفة	100 000	
	101	حـ/ رأس المال		25 000
	106	حـ/ احتياطات		5 000
	12	حـ/نتيجة السنة		20 000
	5/4/16	حـ/ خصوم أخرى		50 000
		ترحيل أصول وخصوم الشركة F نسبة 100% في يومية المجمع		
101		حـ/رأس المال	25 000	
	261	حـ/ سندات المساهمة		10 000
	14	حـ/ حقوق الأقلية		15 000

		إلغاء سندات المساهمة في الشركة F		
6...		حـ/ الأعباء	200 000	
12...		حـ/ نتيجة السنة		10 000
	7...	حـ/ الإيرادات		210 000
		ترحيل نتيجة الشركة M نسبة 100% في يومية المجمع		
6...		حـ/ الأعباء	90 000	
12...		حـ/ نتيجة السنة	20 000	
	7...	حـ/ الإيرادات		110 000
		ترحيل نتيجة الشركة F نسبة 100% في يومية المجمع		
106		حـ/ احتياطات F	5 000	
	1061	حـ/ احتياطات المجمع 40%		2 000
	14	حـ/حقوق الأقلية 60%		3 000
		اقتسام احتياطات F بين المجمع وحقوق الأقلية		
12		حـ/ نتيجة السنة M	10 000	
	121	حـ/ نتيجة المجمع 100%		10 000
		ترحيل نتيجة M للمجمع		
12		حـ/ نتيجة السنة F	20 000	
	121	حـ/ نتيجة المجمع 40%		8 000
	14	حـ/حقوق الأقلية 60%		12 000
		اقتسام نتيجة F بين المجمع وحقوق الأقلية		
121		حـ/ نتيجة المجمع 100%	10 000	
	12	حـ/ نتيجة السنة M		10 000
		ترحيل نتيجة M للمجمع		
121		حـ/ نتيجة المجمع 40%	8 000	
14		حـ/حقوق الأقلية 60%	12 000	
	12	حـ/ نتيجة السنة F		20 000
		اقتسام نتيجة F بين المجمع وحقوق الأقلية		

المعالجة المحاسبية حالة طريقة الاندماج النسبي

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
261..		حـ/ سندات المساهمة	10 000	
4/3/2		حـ/ أصول مختلفة	150 000	
	101	حـ/ رأس المال		100 000
	12	ح/نتيجة السنة		10 000
	5/4/16	حـ/ خصوم أخرى		50 000
		ترحيل أصول وخصوم الشركة Mبنسبة 100% في يومية المجمع		
4/3/2		حـ/ أصول مختلفة	40 000	
	101	حـ/ رأس المال		10 000
	106	حـ/ احتياطات		2 000
	12	ح/نتيجة السنة		8 000
	5/4/16	حـ/ خصوم أخرى		20 000
		ترحيل أصول وخصوم الشركة F نسبة 40% في يومية المجمع		
12		حـ/ نتيجة السنة M	10 000	
	121	حـ/ نتيجة المجمع 100%		10 000
		ترحيل نتيجة M للمجمع		
12		حـ/ نتيجة السنة F	8 000	
	121	حـ/ نتيجة المجمع 40%		8 000
		ترحيل نتيجة F للمجمع		
101		حـ/رأس المال	10 000	
	261	حـ/ سندات المساهمة		10 000
		إلغاء سندات المساهمة في		
		الشركة F		
106		حـ/ احتياطات F	2 000	
	1061	حـ/ احتياطات المجمع 40%		2 000
	14	إلغاء احتياطات F		
6...		حـ/ الأعباء	200 000	
12...		حـ/ نتيجة السنة		10 000
	7...	حـ/ الإيرادات		210 000
		ترحيل نتيجة الشركة M نسبة 100% في يومية المجمع		

6...		حـ/ الأعباء	36 000	
12...		حـ/ نتيجة السنة	8 000	
	7...	حـ/ الإيرادات		44 000
		ترحيل نتيجة الشركة F نسبة 40% في يومية المجمع		
121		حـ/ نتيجة المجمع 100%	10 000	
	12	حـ/ نتيجة السنة M		10 000
		ترحيل نتيجة M للمجمع		
121		حـ/ نتيجة المجمع 40%	8 000	
	12	حـ/ نتيجة السنة F		8 000
		ترحيل نتيجة F للمجمع		

3 – المعالجة المحاسبية حالة طريقة التكافؤ

ح.المدين	ح. الدائن	البيان	م.المدين	م.المدين
261..		حـ/ سندات المساهمة	10 000	
4/3/2		حـ/ أصول مختلفة	150 000	
	101	حـ/ رأس المال		100 000
	12	ح/نتيجة السنة		10 000
	5/4/16	حـ/ خصوم أخرى		50 000
		ترحيل أصول وخصوم الشركة Mبنسبة 100% في يومية المجمع		
265		حـ/ الأسهم المقيمة بالطريقة المكافئ	20 000	
	261	حـ/ سندات المساهمة		10 000
	1061	حـ/ احتياطات موحدة		2 000
	121	ح/نتيجة موحدة		8 000
		تقييم سندات مساهمة M في F		
12		حـ/ نتيجة السنة M	10 000	
	121	حـ/ نتيجة المجمع 100%		10 000
		ترحيل نتيجة M للمجمع		
6...		حـ/ الأعباء	200 000	
12...		حـ/ نتيجة السنة		10 000
	7...	حـ/ الإيرادات		210 000
		ترحيل نتيجة الشركة M نسبة 100% في يومية المجمع		
121		حـ/ نتيجة المجمع 40%	8 000	

	12	ح/ نتيجة السنة F ترحيل نتيجة F للمجمع		8 000
121	12	ح/ نتيجة المجمع 100% ح/ نتيجة السنة M ترحيل نتيجة M للمجمع	10 000	10 000

شرح إعادة تقييم سندات المساهمة ضمن الفرع(F):

القيمة الحقيقية لسندات (**M**) في **(F)**= الأموال الخاصة × نسبة الفائدة

= (20 000 +5 000+ 25 000) × 0,4 = 20 000 دج

✓ **حصة المجمع M في نتيجة (F) :**

= نتيجة **(F)**× نسبة الفائدة = 00020 × 0,4 = 8 000 دج

✓ **تحديد فارق المعادلة :**

= (القيمة الحقيقية لسندات المساهمة) – (القيمة المحاسبية لسندات المساهمة) - حصة المجمع في نتيجة (F)

= 20 000–10 000 -8 000 = 2 000 دج

التدريب الثالث: حول الحسابات المتبادلة للأعباء والإيرادات

المثال الاول: تحصل الفرع F خلال السنة Nعلى قرض بـ 10 000دج من G حيث تحمل خلال الدورة فوائد بقيمة 1 500دج، مرتبطة بهذا القرض.

بافتراض أن نسبة مراقبة G لـ F تصل إلى 75 %

المطلوب: التسجيل المحاسبي لإلغاء العمليات المتبادلة

الحل:

17	266	من ح/ ديون مرتبطة بالمساهمات (F) إلى ح/ حقوق مرتبطة بالمساهمات(G) إلغاء الحقوق و الديون المتبادلة	10 000	10 000
762	661	من ح/إيرادات مالية (G) إلى ح/ فوائد(F) إلغاء الإيرادات و الأعباء المتبادلة	1 500	1 500

التدريب الرابع: إلغاء العمليات المؤثرة في الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة

باعت الشركة G ما قيمته 250 000دج (خارج الرسم) من المواد الأولية للفرع F التابع لها بهامش ربح 20% (هامش مطبق طوال السنة).

- مخزون أول المدة احتوى على ما قيمته 72 000 دج من المواد الأولية (مشتراة من عند الشركة الأم G).

- مخزون نهاية المدة يحتوي على ما قيمته 45 000دج مشتراة من عند G.

بافتراض أن: نسبة مراقبة G لـ F تصل إلى 75 %

المطلوب: التسجيل المحاسبي لإلغاء العمليات المتبادلة

الحل: يجب إلغاء في مثل هذه الحالة رقم الأعمال المتبادل كما يلي:

70		من ح/ المبيعات (الشركة الأم)	250 000	
	60	إلى ح/ إستهلاكات وسيطية (الشركة الفرع)		250 000
		إلغاء العمليات المتبادلة في حساب النتيجة		

بالنسبة لإلغاء هامش الربح المحقق مابين الفروع لمخزونات أول المدة فيتم كما يلي:

106		احتياطات F	14 400	
	12	النتيجةG		14 400
		إلغاء هامش الربح على مخزونات بداية المدة		
		المعالجة على مستوى الميزانية		
		72 000 * 0,2 = 14 400		

12		النتيجة G	14 400	
	603	تغير المخزوناتG		14 400
		إلغاء هامش الربح على مخزونات بداية المدة		
		المعالجة على مستوى TCR		

بالنسبة لإلغاء هامش الربح المحقق- مابين الفروع من نفس المجمع-على مخزونات نهاية المدة، فيتم كما يلي:

603		تغير المخزونات G	9 000	
	12	النتيجة G		9 000
		إلغاء هامش الربح على مخزونات نهاية المدة		
		المعالجة على مستوى TCR		

		45 000 * 0,2 = 9 000		
12	31	النتيجة G مواد أوليةF إلغاء هامش الربح على مخزونات نهاية المدة المعالجة على مستوى الميزانية	9 000	9 000

فائض القيم على التنازلات الداخلية: وفقا للمبادئ العامة باستثناء إعادة التقييم المنتظمة، عناصر الأصول مقيمة بتكلفة الإقتناء (التكلفة التاريخية) من طرف المجمع، وفي حالة التنازل الداخلي فإن القيمة الأصلية هي التي يجب أن تظهر في القوائم المالية المجمعة، و على هذا فان :

- فائض القيمة المحقق عند التنازل الداخلي للتثبيتات، يجب إلغاءه
- الإهتلاكات المسجلة من طرف المؤسسة المتنازل لها يعاد حسابها على أساس تكلفة الإقتناء المجمعة أي الأصلية.

752		فائض القيمة على التنازل على التثبيتات	++++	
	12	النتيجة		++++
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR		
12		النتيجة	++++	
	21 X	تثبيتات عينية		++++
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		
281		إهتلاك التثبيتات العينية	++++	
	12	النتيجة		++++

		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		
12	681	النتيجة مخصصات الإهتلاكات و المؤونات القيمة إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR	++++	++++

مثال:

بتاريخ 01-01- تنازلت الشركة M عن تثبيتات لصلح أحد فروعها F. قدمت المعلومات التالية:

- نسبة مراقبة M لـ F تصل إلى 75 %
- القيمة الأصلية: 100.000 دج (خارج الرسم)
- المدة النفعية : 10 سنوات، أي: قسط الاهتلاك الأصلي = 10.000 دج.
- المدة المتبقية = 6 سنوات ، أي: الاهتلاك المجمع = 10.000 *4=40.000 دج
- القيمة المحاسبية الصافية = 100.000 – 40.000 = 60.000 دج
- سعر التنازل = 84.000 دج .

أي : فائض القيمة المسجل =84.000 – 60.000 =24.000 دج**(يجب إلغاؤه)**

<u>بالنسبة للفرع F فانه:</u>

- قسط الاهتلاك المسجل (الجديد) = 84.000 / 6 = 14.000 دج

أي أن هناك قسط اهتلاك إضافي=14.000 – 10.000 = 4.000 دج(يجب إلغاؤه كذلك)

يمكن احتساب قسط اهتلاك إضافي كما يلي: فائض القيمة على التنازل/المدة المتبقية = 24.000 / 6

752		فائض القيمة على التنازل على التثبيتات M	24.000	
	12	النتيجة(لدى M)		24.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR		
12		النتيجة(لدى M)	24.000	
	X21	تثبيتات عينية (لدى F)		24.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		

281		إهتلاك التثبيتات العينية F	4.000	
	12	النتيجة (لدى F)		4.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى الميزانية		
12		النتيجة(لدى F)	4.000	
	681	مخصصات الإهتلاكات و المؤونات القيمة		4.000
		إلغاء فائض القيم على التنازلات الداخلية المعالجة على مستوى TCR		

الأرباح الموزعة داخلياً بين شركات المجمع : التوزيعات التي تستلمها الشركة الأم من شركة أخرى تابعة لها والمتأتية من الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، قد تم ضمها للنتيجة المجمعة لهذه الدورات السابقة عند تجميع القوائم المالية للمجمع.

وفي حالة التوزيعات الداخلية و تسجيلها كإيرادات مالية للشركة الأم نكون أمام حالة من التسجيل المضاعف للإيراد المحقق.و على هذا يجب إلغائها من بين الإيرادات المالية للشركة الأم.

76		إيرادات مالية (لدى M)	++++	
	12	النتيجة (لدى M)		++++
		إلغاء الأرباح الداخلية		
		المعالجة على مستوى TCR		
12		النتيجة (لدى M)	++++	
	106	احتياطات(لدى M)		++++
		الغاء الأرباح الداخلية		
		المعالجة على مستوى الميزانية		

مثال:تحصلت الشركة الأم G على أرباح بقيمة 50 000 دج من جراء توزيع الأرباح من طرف F.

بافتراض أن نسبة مراقبة G لـ F تصل إلى 75 %

المطلوب: التسجيل المحاسبي لإلغاء العمليات المتبادلة

الحل:

76		إيرادات مالية (لدى G)	50 000	
	12	النتيجة (لدى G)		50 000
		إلغاء الأرباح الداخلية		
		المعالجة على مستوى TCR		
12		النتيجة (لدى G)	50 000	
	106	احتياطات(لدى G)		50 000
		إلغاء الأرباح الداخلية		
		المعالجة على مستوى الميزانية		

مثال حول المؤونات الداخلية

المؤونات الداخلية بين الشركات المجمعة هي مؤونات تدني قيم سندات المساهمة في الشركات المجمعة،و مؤونات تدني قيم الحقوق والقروض على المؤسسات المجمعة، كما قد تتعلق بمؤونات الأخطار والأعباء بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجمع. ويتم تسجيل هذه الإلغاءات كما يلي:

296 أو 15		مؤونات تدهور سندات المساهمة	++++		
	12	النتيجة			++++
		إلغاء المؤونات الداخلية			
		المعالجة على مستوى الميزانية			
12		النتيجة	++++		
	686	مخصصات المؤونات		++++	
		إلغاء المؤونات الداخلية			
		المعالجة على مستوى TCR			

ملاحظة

- حالة الاندماج الكلي يكون الإلغاء كلياً للعمليات المؤثرة على الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة و غير المؤثرة.
- حالة الاندماج النسبي يتم الإلغاء في حدود نسبة الأرباح (حقوق الأغلبية)، للعمليات المؤثرة على الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة و غير المؤثرة.
- وعند استعمال طريقة التكافؤ يتم إلغاء العمليات المؤثرة في الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة فقط، لأنها تأثر على القيمة الحقيقية لمساهمات المستثمر.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه المطبوعة تسليط الضوء على أهم محاور مقياس محاسبة الشركات المعمقة 1 وركزنا على المحاور المعتمدة من طرف اللجنة البيداغوجية الوطنية وذلك للحفاظ على توحيد المادة العلمية عبر معاهد وجامعات الوطن.

تعتبر محاسبة الشركات المعمقة 1 امتدادا لتكوين طلبة الماستر في تخصص المالية والمحاسبة، حيث احتوت على محاور لم يسبق لهم وان تلقوها في الطور الأول فهي بذلك إضافة نوعية من اجل مواكبة الدارس للمحاسبة ببعض الميادين والمستويات العملية المتقدمة على غرار محاسبة عمليات الاندماج والانفصال، وعمليات محاسبة مجمعات الشركات وما يتصل بهما من تقنيات وفنيات يجب التحكم فيها مثل فوارق القيم وفوارق الاقتناء، هذا فضلا عن تعلم قواعد حساب قيم الشركات ومقاربة الأسهم بالأصول الصافية وصولا إلى إصدار قوائم مالية صحيحة.

احتوت المطبوعة على ثلاثة أقسام رئيسية، الأول منها خصص للشركات متعددة الجنسيات تعرفنا من خلاله على خصوصية هذا النوع من الشركات والمعايير المحاسبية الدولية التي تحدثت عن المحاسبة الدولية للوصول إلى توافق محاسبي دولي، والقسم الثاني خصص للمحاسبة عن عمليات الاندماج والشراء حيث عالج أسباب لجوء الشركات للاندماج والاتحاد لتكوين شركات جديدة أو توسع شركات قائمة وبالتالي هناك تدفقات مالية ومادية يحب ترجمتها من الناحية القانونية والتنظيمية بقيود محاسبية تثبت الاعتراف والقياس وكذا الإفصاح عن مجمل العملية من بدايتها حتى إصدار القوائم المالية النهائية، أما القسم الثالث والأخير فقد عالج المحاسبة عن عمليات تجميع حسابات مجمعات الشركات وما تحتويه من تعقيدات خاصة إذا اختلفت وتشعبت المساهمات فيما بين شركات المجمع الواحد وتبيان كيفية تجميع الحسابات وما يسبها من عمليات كعمليات إلغاء العلاقات البينية والاستبعادات الإجبارية وهذا من أجل الوصول غلى قوائم مالية مجمعة صحيحة.

وفي الأخير تعتبر محاسبة الشركات المعمقة 1 تمهيدا لدراسات أعمق وذلك لما تحتويه على مبادئ وتقنيات تسمح للدارس من التحكم في العلاقات المالية التي تنشأ بين الشركات خاصة في جانب الإسهام والمساهمة، التصفية من أجل الدمج والانفصال وكيفية حساب نسب الرقابة ونسب الفائدة لشركة على أخرى، ومقاربة أصول الشركات المندثرة بما يقابلها من أسهم في الشركات التي تبقى قائمة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالعربية

1- بنيه عبد الرحمان الجير، محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، 1998، ص: 7.

2- ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/2002، الصفحات: 9-

3- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية**،المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين،الأردن،2014،

4- دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسية بلية التكوين وأساليب النشاد، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2009.

5- زينب حسين عوض الله، **اقتصاد دولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

6- طارق عبد العال حماد، **التقييم تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة ، مشاكل اقتصادية معاصرة**،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002).

7- طارق عبد العال حماد، **اندماج و خصخصة البنوك** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 1999) ،

8- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

9- عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**، العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2007.

10- فريديريك تشوي وآخرون، **المحاسبة الدولية**، ترجمة عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

11- لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011.

12- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، ط1، 2005.

13- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

14- نضال شعار، **الأسواق المالية البورصة** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2002) .

ثانيا: الكتب بالفرنسية

1- Christian RAULET et Christiane RAULET, **Gestion et comptabilité des sociétés commerciales**, (11emeédition; paris: dunod, 1999.

2- Claude LAVABRE , Gilles LAVABRE. **Comptabilité des sociétés fusion consolidation**, (5eme édition; paris : litec, 1999) .

3- Georges LANGLOIS et Micheline Frédérich et Alain Burlaud ,**comptabilité approfondie**, (paris: édition focher ,1997

4- Mohamed Neji Hergli**, maitriser la consolidation des comptes, référentiel IFRS**, 2007.

5- Pierre Conso, **Gestion financière de l'entreprise**,8eme édition Dunod, France 1996.

6- Bruno Dondero, **Droit des sociétés**, Dalloz,2eme édition, Paris,2011.

7- Pierre Conso, Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, dunod,11emeedition, paris,2005.

8- Franck CEDDAHA, **fusion acquisition**, (2eme édition; paris: economica, 2007.

9- Stéphane Brun, **Guide de l'application des normes IAS/IFRS**, Berti Edition,Alger,2011

10- Lionel Escaffre et Eric Tort, **Les Normes comptables Internationales IAS/IFRS**, Guliano éditeur, 1ere édition, Paris, 2006.

Règlement UE n°1254/2012 du 11 décembre 2012, Journal officiel de l'Union européenne FR, le 29.12.2012, L 360/68

ثالثا: الرسائل الجامعية:

12- حمزة شنوف، **قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية وانعكاسات تطبيقها على نتائج لتحليل المالي، دراسة حالة مجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية2009**، أطروحة دكتورا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

13- عبد الكريم نعيجي، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي وجباية مجمع الشركات –دراسة ميدانية-**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر،تلمسان.

14- أحمد مقدمي، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

15- سمية تالي، **هيكلة مجمع الشركات**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

16- نوال بلعربي،**القوائم المالية المجمعة في ظل النظام المالي المحاسبي دراسة حالة شركةMOSTAVI**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماتسر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2015/2014.

17- فريدة حجاج ولامية خرامسية، **الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار مجمع الشركات دراسة حالة كوندور الكترونيس2020**، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، 2020-2021،ص.

رابعا:المجلات والدوريات والمطبوعات

18- رشيد عريوة، **الحسابات المجمعة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة مجمع صيدال لسنة 2016**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة لمسيلة، العدد18،2017.

19- أصيلة العمري،**التجميع المحاسبي للقوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 10**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد46،2017.

20- جميلة مدور، **إستراتيجية الشركة الأم والشركة القابضة في الاستثمار الأجنبي ومصالح الدول المضيفة**، مجلة الحقوق والحريات، العدد3، ديسمبر2016.

21- خالد صامري، **القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع طهرواي**، جامعة محمد خضير بسكرة،2013/2012.

22- أحمد محمود المساعدة، **العلاقة القانونية للشركة القابضة مع الشركات التابعة**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12، جوان 2014،

23- يوسف مامش، **مطبوعة علمية بعنوان محاسبة المجموعات مقدمة لطلبة السنة الثالثة تخصص مالية ومحاسبة**، جامعة الجزائر3.

24- يحي عبد اللاوي وآخرون، **إدارة الحسابات في المجمعات الاقتصادية، الإجراءات، التنظيمات دراسة حالة مجمع الشركة الوطنية للنقل البري**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن،2017.

25- ابتسام معمر الطيب، **ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد19، جامعة بليدة،2019.

26- محمد حسن إسماعيل، الاندماج في مشروع قانون الشركات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد الأول، العدد 1، دون سنة.

27- خلف الله بن يوسف،اهمية الافصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي واثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية،جامعة العربي بن المهيدي،ام البواقي،العدد07،2017،

خامسا: القوانين والجرائد الرسمية:

26 - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 19ديسمبر1975، العدد101.

27- **الجريدة الرسمية** رقم87 المؤرخة في 30شعبان1420، قرار مؤرخ في 29 أكتوبر 1999.

28- **الجريدة السمية** رقم91 المؤرخة في رمضان 1420، قرار مؤرخ في 22 ديسمبر 1999.

29- **الجريدة الرسمية**، الشركات التابعة، المساهمات والشركات المراقبة، رقم 966-11،1996/12/27.

30- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** رقم 19 الصادرة في 25مارس 2009.

31- **القانون التجاري الجزائري**،2007.

32- **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**،2019،

33- الأمر رقم 96-27، المؤرخ في 09-12-1996 **المتضمن القانون التجاري الصادر في الجريدة الرسمية**، الصادرة 11-12-1996، العدد77.

34- القرار المؤرخ في 26 جويلية2008الموافق ل23رجب1429،**يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،المؤرخ في 5مارس2009الموافقل28ربيع الاول1430،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية،العدد19،

35- المرسوم التنفيذي رقم08-156ماي2008الموافق ل20جمادى الاولى1429،**يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11المؤرخ في 25نوفمبر2007والمتضمن النظام المحاسبي المالي**،المؤرخ في 28ماي2008الموافق ل22جمادى الاولى1429،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 27،المادة41.